الشرق أوسطية

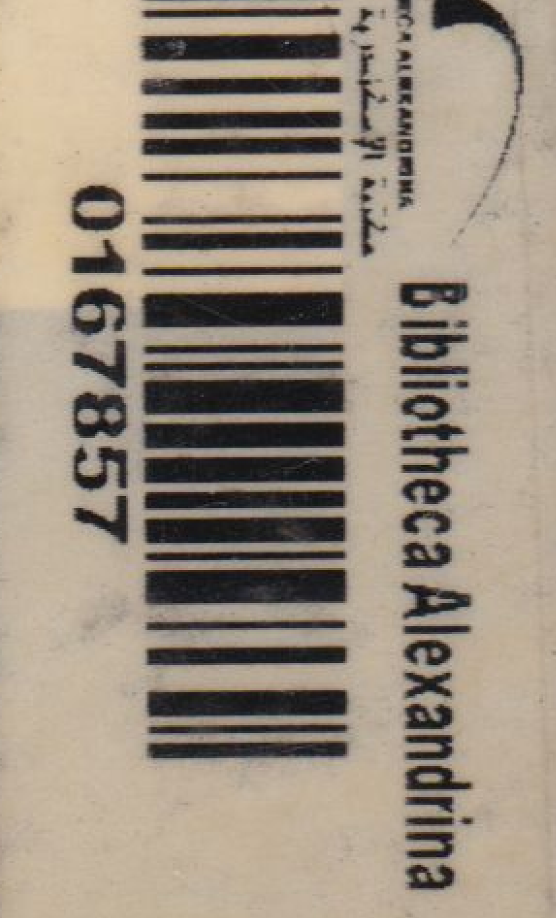
هل هى الخيار الوحيد؟

المحرر: سلامة أحمد سلامة

د. أسامة الغزالى حرب
أحمد قريع
بلال الحسن
د. يوسى بيلين
د. يائير هيرشفيلد

د. إيمانويل ماركس
حسين شيخ الإسلام
د. كمال كيريشى
د. محمد سعيد النابلسى
حسن إبراهيم

لطفى الخولى





مركز الأهرام
للترجمة والنشر

الشـــرق أوســـطية

هل هى الخيار الوحيد؟

المحرر: سـلامة أحمـد سـلامة

د. أسامة الغزالى حرب
أحمـــد قريـــع
بـــلال الحســـن
د. يوســـى بيلـــين
د. يائيـر هيرشـــفيلد
د. إيمانويـل ماركـس
حسين شيخ الإسلام
د. كمـــال كيريشـــى
د. محمد سعيد النابلسى
حســـن إبراهيـــم
لطفـــى الخولـــى

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس ٥٧٨٦٨٣٣

تصميم الغلاف الفنان : عبد الغنى أبو العينين

المحتويات

الصفحة

سلامة أحمد سلامة

□ كاتب ومعلق سياسى بارز بجريدة الأهرام . صاحب عمود « من قريب » اليومى الذى يحظى بتقدير واحترام كبيرين . عمل مراسلا صحفيا للأخبار والأهرام فى أوروبا ، ثم مديرا لتحرير الأهرام ومستشار للتحرير بها . عضو المجلس الأعلى للصحافة . □

الشرق أوسطية :
بين الفرض .. والرفض !

١ ـ كثيرا ما تخلع التطورات السياسية المهمة ذات الأبعاد التاريخية معانى جديدة على مصطلحات قديمة . وربما أخرجت من بطن التاريخ أفكارا ومشاريع قديمة لتعيد بعثها من جديد فى ثوب جديد .

ومن بين هذه المصطلحات القديمة فكرة « الشرق أوسطية » أو « سوق الشرق الأوسط » التى أعيد إحياؤها منذ دخل الصراع العربى الإسرائيلى مرحلة التسوية السلمية . وأثارت ، ومازالت تثير ، جدلا طويلا لم يحسم بعد . بل انها أغرت كثيرا من السياسيين والمخططين والدارسين على الانشغال بتفاصيلها وأهدافها البعيدة والقريبة ، إلى درجة طغت فى بعض الأحيان على الاهتمام بتفاصيل العملية السلمية ذاتها ، وما يقترن بها من إرهاصات وانتكاسات ، وما يعتريها من احتمالات وتحولات .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن فكرة « الشرق أوسطية » أو « سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا » ـ كما سميت فى الوثائق الرسمية ـ قد قوبلت فى العالم العربى بارتياب شديد ، وأنها أضافت إلى الانقسامات والخلافات التى تفرق بين دوله ، أسبابا جديدة للخلاف .. فقد سارعت دول عربية إلى تأييد المشروع وتسويقه حتى قبل أن توضع ملامحه وبنوده على الورق . ووقفت ضده دول أخرى توجست إما من الأعباء المالية التى قد تضطر إلى حملها ، أو من المخططات التى قد تحمل مخاطر هيمنة إسرائيلية اقتصادية وسياسية تضاف إلى تفوقها العسكرى فى المنطقة . فضلا عن احتمالات إضعاف وتقويض المؤسسات والمنظمات العربية التى حافظت على شكل ما من أشكال التوافق العربى طيلة نصف قرن ، بما يهدد بتكريس الانشقاق والتشرذم فى العالم العربى .

واتخذت دول عربية أخرى طريقا وسطا لا يرفض الفكرة من أساسها ولا يقبلها كما هى . بل يرى ضرورة اختبارها وبحثها وتطويرها بما يخدم المصالح القومية العربية ويعزز قواعد السلام ، ربما على أساس منطق يقول : « إذا لم تستطع أن تغلبهم فلتلعب معهم » ، وعلى أساس إمكانية التوفيق بين النظام العربى القائم والنظام الشرق أوسطى الوافد .

٢ ـ على أنه مهما تكن المواقف العربية أو الإسرائيلية والأمريكية من مشروع سوق الشرق الأوسط ، فلا مناص من النظر إليه فى سياق الأحداث التى ولدته ، وأخرجته من جعبة الماضى إلى ظلال الحاضر والمستقبل . ذلك أنه لم يكن مجرد فكرة جامدة ، أو منعزلة عن مجريات الأمور وتطوراتها ، ولم يهبط على العرب من السماء ولم يخرج لهم من باطن الأرض .. بل ظهرت له مقدمات ودراسات سبقته ومهدت له ، تعود ـ فى رأى البعض ـ إلى المخططات اليهودية منذ نهاية

القرن التاسع عشر ، أو إلى مشروعات أحدث كثيرا تنسب إلى بن جوريون مؤسس الدولة اليهودية .. ثم عاد إلى الظهور بقوة فى العديد من الدراسات والأبحاث التى عقدت فى جامعات أمريكية ، وحلقات بحث أكاديمية بحضور خبراء ودارسين من إسرائيل وأمريكا ودول عربية ، فى أعقاب اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ، ثم بلغ ذروته فى أعقاب حرب الخليج وبدايات الجهود الأمريكية لإيجاد تسوية سلمية لنزاع الشرق الأوسط والتى تبلورت فى مؤتمر مدريد أواخر عام ١٩٩١ .

وبينما قامت صيغة مدريد على أساس المفاوضات الثنائية حول القضايا السياسية والأمنية والحدودية بين إسرائيل والأطراف العربية فى مسارات متزامنة متوازية من ناحية ، وعلى أساس المحادثات المتعددة الأطراف لبحث التعاون الإقليمى فيما يتعلق بقضايا البيئة والمياه واللاجئين والتنسيق الاقتصادى من ناحية أخرى .. فقد جاءت اتفاقية أوسلو فى أواخر ١٩٩٣ بعد مفاوضات سرية تضمنت بنودا اقتصادية تربط الكيان الفلسطينى ربطا عضويا بإسرائيل ، ليتم التخلى تدريجيا عن صيغة مدريد .. ولتظهر ملامح ما سمى « بالسوق الشرق أوسطية » ... وهى الفكرة التى بشّر بها بيريز فى كتابه ، « الشرق الأوسط الجديد » ، والتى بدا وكأن العرب لم يسمعوا بها عندما طرحت إلا لأول مرة . ثم تكرس الاتجاه الشرق أوسطى بعد توقيع اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٤ . وانعقد على أثر ذلك مؤتمر الدار البيضاء الذى طرح فيه لأول مرة وبصفة رسمية « مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا » .. وعرضت فيه خطوط عامة لأفكار وأطروحات متباينة ، لم تلبث أن تبلورت فى مؤتمر قمة عمان الذى عقد أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٥ أى بعد عام واحد من مؤتمر الدار البيضاء . وهكذا لم يعد الحديث الآن يدور حول « سوق » شرق أوسطية ، بل حول « نظام » شرق أوسطى ، له أهدافه الآنية والقريبة المدى ، وأهدافه المستقبلية والبعيدة المدى .

٣ ـ وقد يعن للبعض أن يتساءل كيف تسنى عقد مثل هذه المؤتمرات والاجتماعات المتتالية للسوق الشرق أوسطية وحشد معظم الدول العربية ـ التى عادة ما يصعب حشدها فى ظروف أخرى ـ بمثل هذا الحماس وبمثل هذه السرعة فى الدار البيضاء ثم فى عمان ، بينما انقضت سنوات وسنوات دون أن تنعقد منظمات المجلس الاقتصادى العربى ومشروعات السوق العربية المشتركة ، وتلكأت معظم مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية ثم دفنت وماتت دون إعلان الوفاة والعزاء ؟

الإجابة الصريحة عن هذا السؤال تكمن فى حقيقة لا مفر من الاعتراف بها . وهى أنه لو كان قد ترك للدول العربية مجال للخيار والاختيار ، والتفكير والتدبير لما قيض للسوق الشرق الأوسطية مثل هذه الولادة السعيدة .

وعلى كثرة الدراسات والتحليلات التى كتبت ونشرت حول هذا الموضوع ، فإن أفضل تفسير للرد عن هذا التساؤل هو ذلك الذى قدمه الدكتور أسامة الغزالى حرب فى مقاله فى هذا الكتاب عن « الشرق أوسطية : أصولها وتطوراتها » .. وأوضح فيه أنه كما أن المشروع العربى لإنشاء نظام إقليمى فى المنطقة عام ١٩٤٥ والذى تمخض عن قيام « الجامعة العربية » ، قد نشأ فى كنف النظام

الدولى المسيطر بعد الحرب العالمية الثانية بزعامة بريطانيا ، ومتكاملا وليس متعارضا معه .. فكذلك يمكن القول إن « الشرق أوسطية » بمعناها الحديث إنما ولدت فى كنف مشروعات التحالف السياسى والاستراتيجى التى بدأت تطرحها أمريكا بعد قيام إسرائيل ودفاعا عن المصالح الأمريكية ضد السوفيت .. والتى عورضت بشدة من قبل القومية العربية بزعامة عبد الناصر فتحطمت إلى حين .. ولم تأخذ طريقها بعد ذلك إلى التحقق إلا بعد أن ظهرت علامات الوهن والتفكك على النظام العربى . وعندما قام الرئيس أنور السادات بزيارة إسرائيل فى نوفمبر عام ١٩٧٧ ، انفجرت الأفكار الشرق أوسطية بقوة دفع جديدة . ومع الانهيار الكامل للنظام العربى تحت وطأة حرب الخليج ، بدأ التطبيق المخطط والرسمى للشرق أوسطية بانعقاد مؤتمر مدريد .. وتساقطت آخر الحواجز السياسية والنفسية بعد الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى فى أوسلو ، ثم الاتفاق الأردنى الإسرائيلى فى أعقابه .

هذه المواجهة أو التناقض بين النظام العربى ، والنظام الشرق أوسطى ، أو بين التكامل والتعاون العربى والتكامل والتعاون الشرق أوسطى ، هو الذى يفجر المخاوف والشكوك ويولد المقاومة العلنية أحيانا والمستترة أحيانا أخرى من جانب الكثيرين فى العالم العربى . إذ ترقب الأنظمة العربية بكثير من الدهشة والحذر كيف تتم عملية الإحلال والتجديد فى النظام الإقليمى العربى ليفسح مكانا للقادم الجديد وهو إسرائيل .. وذلك تحت غطاء التسوية السياسية التى يجرى إدارتها تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية وبمبادرات قوية يجرى تنسيقها تنسيقا كاملا مع إسرائيل .

وقد عكف كثير من الباحثين على تحليل وتعليل الصعوبات النفسية والسياسية والعسكرية التى تكتنف هذه المرحلة على الجانبين العربى والإسرائيلى .. ومن أكثر التحليلات التى فسرت اضطراب الواقع العربى الراهن وتضارب المواقف إزاء « الشرق أوسطية » ذلك التحليل الذى قدمه لطفى الخولى فى مقاله المتميز عن « النظام العربى الصغير والشرق أوسطية » ، والذى تحدث فيه عن الواقع الجديد الذى بدأ يتخلق فى ظل عمليات التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى ، بعد أن تجاوز مرحلة « العسكرة المطلقة » التى حكمها مبدأ « أنا أو العدو » إلى مرحلة التسوية السياسية السلمية التى يحكمها مبدأ « أنا والعدو » أو ما يمكن أن يسمى بحالة « التعايش الصراعى » ..

وأيا كان وصف الحالة التى يوجد العالم العربى فيها وهو يواجه هذه التحديات ، فالذى لا شك فيه أنه وجد نفسه مسوقا إلى التعامل والتفاعل مع المخططات والمشروعات الأمريكية للنظام الإقليمى الجديد للمنطقة ، من منطلق رد الفعل وليس من منطلق المبادرة والفعل ، وذلك منذ اللحظة التى قبل فيها « صيغة السلام » الأمريكية التى اقترحت فى مدريد ، ومنذ اللحظة التى سعى فيها النظام العربى إلى تشجيع الدور الأمريكى ، ومطالبته بل والإلحاح عليه لكى يقوم بدور رئيسى فى عملية السلام ، وفى الوساطة بين إسرائيل والأطراف العربية .. وازداد هذا الدور أهمية ، بل أصبح ضرورة لا غنى عنها ، بعد الدور العسكرى الدفاعى الذى تطوعت أمريكا للنهوض به ورحبت به دول الخليج أثناء الغزو العراقى للكويت ثم استبقته لأمد غير معلوم بعد ذلك .. وكذلك

فى ضوء انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة ، وبروز أمريكا كقطب عالمى ينفرد بالزعامة .

٤ ـ وتستند الفكرة الأساسية للسوق الشرق أوسطية إلى أن التعاون الاقتصادى لدول المنطقة بما فيها إسرائيل سوف يخلق مصالح مشتركة تخدم السلام ، وتحول دون تجدد الصراع ،وتساعد على حل كثير من المشكلات والتناقضات ، وتفتح الباب لإقامة منطقة تتكامل اقتصاديا وتجاريا يمكن أن تدخل فيها إيران وتركيا مستقبلا .. بما يخفف فى النهاية أسباب العداء والتوتر ، ويخلق منطقة للسلام والتعاون والأمن على النمط الأوروبى .. يمكن أن تتوازن فيها مصالح جميع الأطراف من خلال شبكة عضوية من العلاقات الاقتصادية والمزايا التفضيلية بين دول المنطقة وفى مقدمتها إسرائيل .. وطبقا لهذا المنطق ، يمكن أن يتشكل فى الشرق الأوسط تكتل اقتصادى وسياسي كبير على غرار التكتلات الدولية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبى ، والنافتا ، ومنطقة جنوب شرقى آسيا ، ومنطقة أمريكا اللاتينية .. وهو الأمر الذى كان يستلزم وضع اللبنة الأولى بإنشاء « بنك للتعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا » .. كما جاء فى مقررات عمان الأخيرة .

ولأن المبادرات الأساسية للسوق الشرق أوسطية جاءت من أمريكا وإسرائيل ، فقد وجد العالم العربى نفسه أمام معركة جديدة ، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تفرض عليه هذه المرة فرضا .. فقد خاض العالم العربى خلال أربعة عقود متتالية صراعا عسكريا مع إسرائيل تساندها أمريكا والغرب ، انتهت دون نتيجة غير تأكيد الهيمنة الإسرائيلية وتفوقها العسكرى . وحين خاض العرب معركة السلام على أساس التسوية السياسية ومبدأ الأرض مقابل السلام ، لم يحصل الفلسطينيون فى اتفاق أوسلو إلا على اتفاقيات مشوهة جعلت وضعهم فى الضفة الغربية أشبه بقطعة جبن سويسرية : إسرائيل هى الجبن والفلسطينيون مجرد ثقوب فيها .. وهناك مخاوف كبيرة من عدم التوصل إلى نتيجة عادلة فى الوضع النهائى .. فضلا عن أن مستقبل التقدم فى التسوية على المسار السورى واللبنانى يحيطه كثير من الغموض . وهكذا أفضى التفوق العسكرى الإسرائيلى إلى تفوق سياسى . وهاهو التفوق السياسى يفضى مع « الشرق أوسطية » إلى مشروع اقتصادى صنع فى المعامل الأمريكية والإسرائيلية ، ويزداد الشعور لدى دوائر عربية كثيرة بأنه قد يمثل هزيمة أخرى بعد الهزائم العسكرية والسياسية التى منى بها العرب فى تاريخهم القريب .

من هنا تبدو حالة التوجس العربية إزاء السوق الشرق أوسطية محكومة برؤية لحركة التاريخ وهى تسير فى اتجاه عكسي ضد المصالح العربية . وقد لوحظ أنه كلما خطا النظام الشرق أوسطى خطوة إلى الأمام تفسخت أواصر النظام العربى ، وخطا بدوره خطوة إلى الوراء . فقد بدأ شبح الإفلاس يهدد الجامعة العربية لأول مرة وتقاعست دول عربية كثيرة عن سداد أنصبتها فى ميزانية الجامعة . وأخفقت جهود المصالحة العربية . وفشل إقرار ميثاق الشرف العربى وإنشاء محكمة عدل عربية . وبدلا من أن تسير الجهود العربية فى خطين متوازيين : لتقوية النظام العربى القائم ، وسد ثغراته ، وتقويم اعوجاجه ، ودعم مؤسساته من ناحية .. ثم التعامل مع المتغيرات الجديدة والمخططات التى يزداد الشعور بأنها مفروضة عليه من الخارج من ناحية أخرى .. تتوالى الشواهد على وجود منافسة عقيمة محدودة الأفق بين الأقطار العربية ، بدعوى الحصول على بعض

المكاسب الاقتصادية ، أو تعظيم العوائد من ثمار السلام ، أو خوفا من التخلف عن اللحاق بقطار النظام الجديد بما يقود إلى العزلة والانعزال اقتصاديا وسياسيا عن بقية دول المنطقة .

وغنى عن القول أن إشاعة المنافسات بين الدول العربية للحصول على موقع متميز فى إطار هذه السوق ، وترويج تلك المخاوف ، والمبالغة فى رسم صورة وردية للرخاء الاقتصادى الموعود لمن يسارع إلى ركوب القطار ، والتلويح بالمنافع السياسية والاقتصادية التى يحملها المستقبل قد ضاعف من ظاهرة « الهرولة » العربية .. دون اعتبار لمصالح أطراف عربية أخرى ، ودون إحساس بضرورة التريث لتحقيق الأهداف السياسية التى تمثل الحد الأدنى للمصلحة العربية فى التسوية السياسية . وقد انعكس هذا فى المصادمات التى وقعت بين مصر والأردن فى قمة عمان ، وفى الهجوم الشديد الذى شنته سوريا على هذا المؤتمر ، وفى الموقف العدائى الواضح الذى اتخذته ليبيا وإيران ، وفى تسرع دولة مثل قطر إلى إنشاء علاقات تجارية وخطوط جوية وعقد صفقات للغاز الطبيعى حتى قبل أن تنشىء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل .

ولا يعنى ذلك طبعا أن الدول العربية التى تقاوم « الشرق أوسطية » كنظام جديد تفرضه شروط التسوية السياسية ، سوف تستطيع عرقلته أو إحباطه إلى حين توافر القدرة الذاتية على إصلاح الأوضاع العربية ، وتنسيق المواقف المختلفة ، والاتفاق على الصياغات الملائمة للتعامل مع النظام الجديد ، خصوصا أن أمريكا والأطراف الدولية التى تضغط لإنجاح التسوية السياسية لن تسمح بالتوقف أو الانتظار والتريث وهى تملك الوسائل الكفيلة بالضغط لاجبار الأطراف العربية على مواصلة التحرك . بل إن هذه الأطراف الدولية ـ وأمريكا بالذات ـ لا تسمح حتى لبعض الدول التى تساير فكرة السوق الشرق أوسطية بالتقاط الأنفاس أو البطء فى الحركة .. ولا تقر الحجج الداعية إلى استكمال عملية السلام أولا على المسار الفلسطينى والمسار السورى اللبنانى . بل ترى أن التعاون الاقتصادى يسهل الحل السياسى ، ولا داعى للربط بينهما .

٥ ـ ومع ذلك فإذا كانت السوق الشرق أوسطية ليست فى نظر الكثيرين غير محاولة إسرائيلية لإعادة إنتاج مقومات الأمن الإسرائيلى طبقا لظروف عصر جديد ومعادلات دولية جديدة ، على أساس استخدام الحوافز الاقتصادية بديلا عن الردع العسكرى ، وفرض التفوق الإسرائيلى تكنولوجيا واقتصاديا تحت لافتة السلام ، دون أن تلتزم إسرائيل التزاما كاملا بمبدأ الأرض مقابل السلام .. فإن من حق ، بل من واجب ، الأطراف العربية أن تحاول استغلال الوضع لصالحها .. بأن تجعل من الحوافز الاقتصادية التى ستحصل عليها إسرائيل ، ومن شبكة العلاقات التى تستهدف السوق الشرق أوسطية إقامتها ، فى مجالات البنية الأساسية والعلاقات الاقتصادية والسياسية ، أداة لفرض ضوابط دولية على الآلة العسكرية والترسانة النووية الإسرائيلية ، وللتأثير فى المجتمع الإسرائيلى وتذويبه فى المحيط العربى ، والاستفادة من الاتصالات الإسرائيلية العالمية فى جذب الاستثمارات الدولية إلى المنطقة ، ومطالبة أمريكا والمجتمع الدولى بالحصول على نفس التسهيلات والضمانات التى تحصل عليها إسرائيل .. التى ترتبط باتفاقيات استراتيجية عسكرية مع أمريكا ، وتحظى بمزايا تفضيلية فى التعامل الاقتصادى معها ، كما ترتبط باتفاقيات مشاركة خاصة مع الاتحاد الأوروبى بشروط أفضل من أية دولة عربية أخرى .

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن جانبا كبيرا من تضخيم المخاوف العربية فى التعامل مع إسرائيل ، يرجع إلى عدم التعمق فى دراسة وتحليل عوامل القوة والضعف فى الاقتصاد الإسرائيلى . وبينما تتوافر لدى إسرائيل معلومات وإحصائيات وتحليلات وثيقة عن الهياكل الاقتصادية والتجارية لكل دولة عربية ، فإن كثيرا من الدول العربية التى اندفعت إلى التعامل مع إسرائيل والدخول معها فى اتفاقيات اقتصادية ، لم تعن بدراسة أسواق إسرائيل واقتصادياتها . ونحن نشك كثيرا فى وجود قاعدة بيانات عربية شاملة ودقيقة عن الاقتصاد الإسرائيلى ، تسهل للدول العربية والفلسطينيين التعامل مع إسرائيل على أسس سليمة .

ولكن مشكلة الأطراف العربية أنها فى مواجهة هذا التحدى الاقتصادى تعجز دائما عن التنسيق فيما بينها ، وعن رؤية المصالح المشتركة التى تجمعها .. وهى تقف كأطراف متعددة فى مواجهة خصم واحد هو إسرائيل تسانده أمريكا وتنسق معه تنسيقا كاملا ، فيأتى الخصم بخطط ومشروعات جاهزة مدروسة مترابطة ومتكاملة ، تعيد صياغة المنطقة سياسيا واقتصاديا بما يحقق مصالحه وأهدافه . بينما تتقدم الأطراف العربية برؤى متباينة وبمشروعات متناثرة بل ومتعارضة فى كثير من الأحيان .. على نحو ما حدث فى مؤتمر عمان . وفى هذا المجال فلا يمكن توجيه اللوم إلى إسرائيل بقدر ما نلوم أنفسنا . فإذا كانت شروط التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل باتت تحتم علينا إدخال البعد الاقتصادى الاقليمى فى اعتبارنا ، فقد كان الأولى بالدول العربية أن تسارع إلى تهيئة نفسها وتنظيم صفوفها وتنسيق خططها للتعامل مع المعطيات الجديدة ، ما دمنا لم نبادر نحن إلى التفكير فيها أو دراسة احتمالاتها .

* * *

إن السوق الشرق أوسطية يمكن أن تصبح بالفعل هزيمة عربية جديدة ، إذا ظل الموقف العربى مقصورا على إثارة الاعتراضات ، وتوجيه الانتقادات ، والاكتفاء بتقليب الدفاتر القديمة لإحياء مشروعات اقتصادية عربية غير ناجحة لم تتوافر لها الشروط الموضوعية فى حينها ولا تتوافر أيضا فى الوقت الراهن .

كما أن السوق الشرق أوسطية يمكن أن تمثل بالفعل نهاية أكيدة للنظام العربى وللهوية العربية ، إذا استسلمنا لمخططات الآخرين ومشاريعهم الحالية والمستقبلية ، ولم يكن لنا رأى ورؤية ودور لإطلاق مبادرات خلاقة تخدم التكامل العربى بالدرجة الأولى ، وإذا تركنا للمنافسات العربية الصغيرة ، والأنانية القطرية الضيقة ، والمشاحنات الشعوبية التافهة ، أن تعطلنا عن مواجهة التحديات ، أو تعمينا عن رؤية مواطن قوتنا وضعفنا ، بنفس الوضوح الذى نرى به مواطن القوة والضعف عند الآخرين .

ومن المحقق أن السوق الشرق أوسطية سوف تفكك وتقضى على ما بقى من مؤسسات ومنظمات عربية ، وتفتح لإسرائيل أبواب السيطرة على اقتصادياتنا والانتفاع بالمكاسب المتولدة عن أى إجراءات لتحرير التجارة وعوامل الإنتاج ، وسوف تكون هى المستفيد الأول من أى ترتيبات بحكم تفوقها الصناعى والإنتاجى .. إذا لم تنجح الأطراف العربية فى تطوير آليات العمل

العربى المشترك بصورة أو بأخرى .. ودمجها فى الإطار الإقليمى الأوسع الذى تفرضه آليات التسوية السياسية ومقتضياتها ، دون أن نبالغ فى قوة إسرائيل أو نهون من إمكاناتنا وقدراتنا .

٦ ـ ولا بد أن نعترف بأن عملية السلام قد صارت جزءا لا يتجزأ من البناء السياسى الدولى ، وأخذت الدول العربية كلها وبدون استثناء تسير فى اتجاه التسوية السياسية ، فلم يعد من الممكن تجاهل التطورات التى لحقت بالأوضاع والتوجهات السياسية فى المنطقة . وهو ما يؤكد الحاجة إلى أسلوب جديد فى التفكير ، وإلى انفتاح ذهنى للخروج بالممارسات العربية من دائرة الجمود والركون إلى التقاليد والأفكار القديمة ، إلى دائرة الحركة والمبادرة والحوار والمقاومة ، والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى مثل ألمانيا واليابان التى تعرضت لهزائم تاريخية ساحقة ، ولكنها استطاعت أن تعيد بناء طاقاتها وأن تستعيد مكانتها الدولية بالتعامل مع الأوضاع العالمية والدخول إلى قلب اللعبة والعمل على تغيير قواعدها لصالحها ، وليس بالنكوص إلى الماضى والقعود عن العمل ، وانتظار ما يحمله القدر .

وسوف يظل موضوع سوق الشرق الأوسط محلا للجدل والنقاش ، واختلاف وجهات النظر ، والمعارضة أو التأييد ، بينما مشروعها مازال حتى الآن فى مرحلة التكوين والتخلق .. تتشكل ملامحه وتكتمل أجزاؤه ، بحسب ما تكتمل الحاجة إليه على أرض الواقع ، وبحسب ما تتوافق الإرادات والمواقف حوله . وما تم إنجازه حتى الآن فى مؤتمرى الدار البيضاء وعمان ، لم يخرج عن وضع الخطوط العريضة ، والأفكار الأساسية .. وربما لم يخرج عن مرحلة اختبار النيات ، وفحص الإمكانيات ، وقياس مدى استعداد كل طرف لخوض التجربة ، وإمكانية تطبيق الحلول السياسية والعسكرية جنبا إلى جنب مع المشروعات الاقتصادية والعلاقات التجارية .

ولا بد أن نلاحظ أن ما جرى ويجرى من مناقشات وحوارات ، وما يعقد من حلقات ومؤتمرات حول هذا الموضوع ، يتم فقط على مستوى الحكومات ورجال الأعمال والاكاديميين والمتخصصين .. أما موقف الشعوب فمازال بعيدا عن الإمساك بحقيقة الشرق أوسطية أو سوق الشرق الأوسط . ومازال الرأى العام فى معظم الدول العربية ـ بل وفى إسرائيل ـ يحاول فك طلاسم المشروع الجديد ، وقياس مدى تأثيره على مصالح الناس وحياتهم اليومية ومجالات رزقهم وعملهم ، وآفاق تعاملاتهم ، ومدى قدرتهم على التفاعل الحضارى والثقافى مع الشعب الإسرائيلى حين يصبح جزءا من تكتل اقتصادى أو عضوا فى نظام إقليمى ، وذلك فى الوقت الذى لم تنفك صورة العدو عن إسرائيل ، ولم تفارق خيالات الناس وانطباعاتهم العامة ..

وصحيح أن الأنظمة العربية لا تقيم وزنا كبيرا لآراء شعوبها . فهى تسوقها إلى الحرب كما تسوقها إلى السلام ، وتسوقها إلى المقاطعة كما تسوقها إلى التعاون . ولكن تحقيق المصالحة الحقيقية بين الشعوب يستغرق أجيالا ولا يمكن أن يتم بين يوم وليلة . ولا يستطيع الحكام أن يفرضوها على شعوبهم مهما وقعوا من اتفاقيات ومعاهدات .. ولم يكن اغتيال رابين غير دليل على أن ثمة بعدا غائبا فى معادلات السلام وفى النظام الشرق الأوسطى الجديد تخفيه المشاعر الدفينة فى وجدان الشعوب . كما أن الشعوب العربية فى القرن الحادى والعشرين لن تكون هى نفسها

التى كانت فى القرن العشرين .. بل سيكون لها رأى وموقف واتجاه ، فى ظل عالم يزداد فيه تطلع الشعوب إلى مزيد من الحرية والديمقراطية .

* * *

٧ ـ ولهذه الأسباب كلها يبدو من الضرورى أن تتسع دائرة الحوار حول موضوع خطير مثل هذا الموضوع الذى يمس حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلة ، والذى يؤثر على حياتهم اليومية وفرصهم فى التعليم والعمل والمستقبل .. فلا يقتصر الحوار والنقاش على المثقفين والمتخصصين وصناع القرار فى العالم العربى ، بل يمتد إلى الأغلبية العادية من الناس على امتداد الوطن العربى .. لكى يشاركوا فى صنع مستقبلهم ، وتحديد اتجاهاته والإلمام بالتحديات التى ستواجههم وتواجه أبناءهم .

وهذا هو الهدف الأساسى لهذا الكتاب ، الذى يقدم للقارىء آراء نخبة ممتازة من ذوى الرأى والفكر ، من المثقفين والسياسيين ، والخبراء والأكاديميين على الجانبين الإسرائيلى والعربى ، من المؤيدين للشرق أوسطية والمعارضين لها ، والبراجماتيين الذين يرون أن بإمكان العرب أن يحصلوا رغم بعض التحفظات على منافع ملموسة إذا هم عرفوا كيف يتعاملون بذكاء واقتدار مع ما يطرأ على المنطقة من تحولات .

● ● ولقد حاولنا أن نختار لهذا الكتاب منهجا سهلا للتعامل مع مشكلة تتميز بقدر كبير من التعقيد . فكان لا بد فى البداية من أن نقدم للقارىء خلفية تاريخية كافية عن مفهوم الشرق أوسطية : أصولها وتطوراتها . وقدم الدكتور أسامة الغزالى حرب ، رئيس تحرير مجلة « السياسة الدولية » ، عرضا منهجيا لتعريف هذا المصطلح ، وكيف تطور منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . وكيف اختلطت الأفكار الشرق أوسطية بمظاهر وأفكار بديلة ، تعاملت مع أفكار الوحدة الإسلامية ومظاهر التدخل الأوروبى ، وما اقترن بها من مخططات يهودية ، ثم كيف اصطدم مفهوم الشرق أوسطية البريطانى ثم الأمريكى بالأحلام والآمال التى رسمتها القومية العربية .

ويحدد الغزالى مرحلتين متأخرتين مر بهما مفهوم الشرق أوسطية . المرحلة الأولى هى مرحلة ما بعد زيارة السادات للقدس وما تلاها من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد . والمرحلة الثانية هى التى بدأت مع عقد مؤتمر مدريد بعد حرب الخليج ، وما تلاه من اتفاقية أوسلو ، ثم الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية .. وكانت هذه المرحلة الأخيرة هى البيئة التى مهدت لظهور الشرق أوسطية بملامحها الجديدة .

● ● وقد اقتضى الترتيب المنطقى بعد هذه الأرضية التاريخية أن نقدم وجهتى نظر فلسطينيتين : إحداهما رسمية لواحد من أهم مهندسى العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل ، وهو أحمد على قريع (أبو علاء) وزير الاقتصاد والتجارة ووزير الصناعة فى السلطة الوطنية الفلسطينية .. وعلى الرغم من المخاوف والمحاذير التى يبديها أبو علاء إزاء تأثير المماطلات

الإسرائيلية على عملية التنمية الفلسطينية ، إلا أنه يتبنى موقفا متفائلا من سوق الشرق الأوسط ، ويرى أن الفلسطينيين ليس لديهم ما يخشونه من قيام هذه السوق ، وأن مشروعات التنمية الإقليمية يمكن أن تسهم فى تخفيف حجم العداء وتحقيق مصالح مشتركة بين الأطراف المشاركة فى العملية السلمية . ولا يرى جدوى من النظر إلى الخيار الشرق أوسطى بشكل تشاؤمى ، حيث إن للعرب خيارات ضمن خيار الشرق الأوسط نفسه .

● ● أما وجهة النظر الفلسطينية غير الرسمية فيجملها بلال الحسن فى أنها بناء ضخم وأساس هش . وهو يرى أن الشرق أوسطية ترافق ظهورها مع سقوط الاتحاد السوفيتى وسقوط النظام العربى بعد حرب الخليج . وأنها فى الأساس تصور أمريكى يخدم المصالح الأمريكية التى يمثل وجود إسرائيل بعدا أساسيا فيها . وهو يرى أن الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية ، والأردنية الإسرائيلية تنطوى بالفعل على قيام سوق ثلاثية تضم إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى والأردن . أما قيام سوق شرق أوسطية فى إطار عربى أوسع وأعم فتعترضه مشاكل وصعوبات كثيرة ، على رأسها إصرار إسرائيل على الهوية اليهودية ، ومشاريع الفصل من خلال الحواجز الأمنية ، واستمرار سياسة الاستيطان .. وبعبارة أخرى فإن كل ما تريده إسرائيل ـ من وجهة نظره ـ هو قيام نظام سلام شرق أوسطى تحافظ فيه على هيمنتها العسكرية .

● ● ونعرض بعد ذلك لموقف إسرائيل من الشرق أوسطية . ويعبر عنه يوسى بيلين وزير شئون مجلس الوزراء والمسئول عن عملية السلام فى حكومة بيريز ، ويائير هيرشفيلد من خلال رؤية عملية باردة دقيقة .. تستند إلى خمس ركائز يقوم عليها هيكل السلام الشامل فى الشرق الأوسط كما تريده وكما تتصوره إسرائيل . أهمها أن هناك اتفاقات تعاقدية بين إسرائيل والعرب تمنع حل المشكلات بالقوة ، وتعمل على إيجاد بيئة مستقرة للأمن . والأمن هنا يعنى بالنسبة لإسرائيل « الحفاظ على قوة ردع فعالة قادرة على مواجهة أى أعمال عنف فى المستقبل » ، كما أن السلام يعنى خلق مصالح اقتصادية متبادلة ، وإقامة تنمية مؤسسية إقليمية شاملة فى إطار التأييد الدولى . ولكن ذلك كله لا يبدد مخاوف إسرائيل ، فهناك مخاوف إسرائيلية على المدى الطويل من آثار انفجار قنبلة زمنية ، اجتماعية واقتصادية ، سواء بالنسبة للزيادة السكانية أو بالنسبة للفجوة المتزايدة فى الدخل بين الدول العربية وإسرائيل .

ويرسم الإسرائيليون صورة وردية للآثار المتوقعة للتعاون الاقتصادى الإقليمى ـ أى السوق الشرق أوسطية .. حيث ينتظر أن تنتقل الاستثمارات من إسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطينى والأردنى وغيرهما من اقتصادات الشرق الأوسط فى ثلاثة مجالات مهمة ، هى الزراعة والصناعة وبعض الخدمات التى تحتاج إلى مهارات عالية ..

ويلاحظ أن المجالات التى ذكرتها إسرائيل للتعاون الاقتصادى الإقليمى ، وبالأخص فى مجال تنمية البنية الأساسية وتنشيط صناعة السياحة ، هى المجالات التى اجتذبت دولا عربية أخرى إلى رسم وتفصيل مشروعاتها طبقا لما حددته إسرائيل .

● ● وتكتمل وجهة النظر الإسرائيلية بمقال نقدى تحت عنوان « سوق الشرق الأوسط :

من يكسب منها » ، كتبه إيمانويل ماركس رئيس المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة ، يوضح فيه أن الشرق الأوسط ربما لم يتهيأ بعد لإقامة سوق مشتركة (من الذى يتحدث عن سوق مشتركة ؟) بسبب عدم توافر البنية الأساسية اللازمة لإنشاء علاقات سوقية كثيفة . كما أن الفرص لم تتهيأ بعد لتهدئة السياسات القومية المتطرفة ، وإزالة العقبات البيروقراطية عن طريق التجارة الدولية . ويقدم المقال تحليلا سريعا للهياكل الاقتصادية العربية والإسرائيلية ، ويتخذ من العلاقات المصرية الإسرائيلية دليلا للكشف عن إيجابيات وسلبيات التجربة وإمكانيات النمو التى يمكن أن تفيد جميع دول المنطقة فى المستقبل ، وإن كانت لن تقضى على جميع أشكال التفاوت بضربة واحدة .

● ● ويصطدم القارىء بعد ذلك مباشرة بوجهة النظر الإيرانية ، التى تقف على النقيض تماما من الرؤية الإسرائيلية . وفى المقال الذى كتبه حسين شيخ الإسلام مساعد وزير الخارجية الإيرانية يؤكد أن مشروع الشرق أوسطية مطروح من خارج المنطقة بهدف تشطيرها وفصل مغربها عن مشرقها ، وإعادة صياغة الهوية الحضارية للمنطقة العربية . ويتساءل كيف يمكن إقامة تعاون اقتصادى مع إسرائيل فى نفس الوقت الذى تختفى فيه وراء ترسانة أسلحة نووية ؟ أما البديل فى رأيه فهو سوق إسلامية مشتركة تضم الدول العربية وإيران وتركيا .

● ● ولتركيا بعد ذلك موقف أكثر تعقيدا يعرضه بإسهاب شديد أستاذ جامعى تركى هو الدكتور كمال كيريشى . ويركز الكاتب على الصعوبات التى تحول دون اندماج تركيا فى اقتصاديات الشرق الأوسط .. بسبب الوضع فى العراق والخلافات مع سوريا بسبب الأكراد ومشاكل المياه ، واختلاف الهياكل الاقتصادية بين تركيا والدول العربية الأخرى ..

ولكن يبدو بوضوح من التحليل الذى يقدمه الدكتور كيريشى أن اهتمام تركيا بالتوجه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى لا يدع لها مجالا للتفكير فى احتمال انضمامها لسوق شرق أوسطية كعضو كامل العضوية إلا فى ظل شروط أكثر تعقيدا . وربما لا تريد تركيا استبعاد هذا الخيار تماما ، مع الرغبة فى الاحتفاظ بعلاقات مشاركة مع سوق الشرق الأوسط المقترحة حتى لا يؤثر هذا تأثيرا سلبيا على علاقاتها المركبة مع أوروبا ، والتى توليها تركيا أولوية قصوى .

● ● وعلى الطرف الآخر من تسلسل الآراء ، نقف أمام رؤية عربية تقليدية مفعمة بالشكوك للسوق الشرق أوسطية يقدمها الأستاذ حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .. وهو لا يرى فيها غير وسيلة لإزاحة النظام العربى ، خوفا من حقبة جديدة تفلت فيها أسعار النفط من قبضة القوى الدولية . ويرى أن الحل الوحيد هو التعجيل بإقامة كيان عربى اقتصادى حتى لا يتعرض العرب لهزيمة أخرى .

● ● أما الدكتور محمد سعيد النابلسى محافظ البنك المركزى الأردنى فهو يرى أنه لا بد من طريق ثالث ، غير السوق الشرق أوسطية ، وغير التعاون الاقتصادى العربى الذى أخفق حتى الآن . وهذا الخيار الثالث يسلك طريقا متدرجا يقوم على إصلاح الأوضاع الاقتصادية فى العالم العربى وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ، والتدرج من تعاون ثنائى أو متعدد الأطراف إلى مرحلة

أكثر اتساعا تمهيدا لتعاون على مستوى الإقليم الأوسع .. وهو يرى أن فكرة الشرق أوسطية وإن كانت قد صممت للمساعدة على حل معضلة الصراع العربى الإسرائيلى ، فإنها ليست مؤهلة للتعامل مع قضايا صراعية لا تقل أهمية ، مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

● ● وفى الفصل الأخير من الكتاب يقدم لطفى الخولى المفكر السياسى المعروف تحليلا دقيقا للظروف السياسية التى أدت إلى الصراع حول مفهوم الشرق أوسطية . ويرى أن « الجبرية العالمية » التى أملت حل الصراع العربى الإسرائيلى بالطرق السلمية هى التى تملى أيضا على النظام العربى منهجا انفتاحيا يسير بخطة محسوبة وواعية للتعامل مع الشرق أوسطية . ويقترح قيام ما يمكن أن يسمى « بالنظام العربى الصغير » الذى يقوم مؤقتا بمهام النظام العربى الكبير والتعامل المسئول والعقلانى مع الحركة الشرق أوسطية . ويمكن أن يتكون هذا النظام العربى الصغير من مصر وسوريا والسعودية ، وربما المغرب والجزائر .

* * *

٨ ـ تبقى بعد ذلك ملاحظتان مهمتان تكشفان ـ فى تقديرى ـ عن مدى السيولة والمراوغة التى تتميز بها الأوضاع الراهنة فى الشرق الأوسط .. وهما ملاحظتان لم يتعرض أحد من الذين تناولوا موضوع سوق الشرق الأوسط ، أو الشرق أوسطية ، لتأثيرهما على المخططات التى تشهدها المنطقة ، كما أنهما تدلان على أن الشرق أوسطية ليست هى فصل الخطاب فى الموضوع .

● ● وتتعلق الملاحظة الأولى بالجهود التى تبذل لإقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الاتحاد الأوروبى ومجموعة دول جنوب البحر المتوسط . ويقع معظم ، إن لم يكن كل ، هذه الدول فى نفس نطاق المشروع الأول الذى انعقدت اجتماعاته فى الدار البيضاء ثم فى عمان . وقد انعقد بالفعل أخيرا مؤتمر فى برشلونة ضم جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (١٥ دولة) ودول جنوب البحر المتوسط (١٢ دولة) بما فيها موريتانيا والأردن ، ومع استبعاد ليبيا بصفة مؤقتة .

ويهدف مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية أيضا إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة وتشجيع القطاع الخاص . كما يشمل تقديم مساعدات مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن تشجيع التعاون الثقافى والاجتماعى بما فى ذلك دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان . بالاضافة إلى قيام تعاون أمنى لمواجهة الإرهاب والتطرف ووضع ضوابط لهجرة العمالة القادمة من دول جنوب البحر المتوسط .

ولم تتضح حتى الآن الأسباب التى أدت إلى تقديم المشروعين فى وقت واحد تقريبا .. لنفس الدول التى تنضم إلى عضويتيهما . وهل هناك وجه للتنافس والتناقض أو للتداخل والالتباس بين المشروعين . ولكن الملاحظ أن الدول الأوروبية لم تبد حماسا للمشاركة فى مشروع إقامة « بنك التنمية للتعاون الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا » الذى وافقت عليه قمة عمان .. كما أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية لم تبد استعدادا للمساهمة فى هذا البنك .

ولقد يبدو أن ثمة قدرا من التنافس بين المشروعين ، أو على الأقل بين الدول الكبرى الحاضنة لكل من المشروعين ، أى بين الولايات المتحدة التى تصر على الانفراد بالقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، نظرا لما تحرص عليه من السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية فى العالم .. وأوروبا التى تريد أن يكون لها الدور الحاسم فى المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية التى تعتبر البوابة الخلفية للاتحاد الأوروبى ، والرغبة فى عدم التخلى تماما عنها للنفوذ الأمريكى ..

وهكذا يبدو أن الدول العربية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه بمشروعين أو بخيارين متنافسين ، لكل منهما رهاناته وأهدافه . وليس من الواضح إلى أى مشروع سوف ينحاز العرب . مع ملاحظة أن إسرائيل عضو أساسى وجزء لا يتجزأ من الفضاء الاقتصادى والسياسى لكلا المشروعين .. وأن الهدف النهائى من المشروعين إعادة صياغة المنطقة بما يضمن اندماجها فى النظام الدولى الجديد ، وحتى لا تظل مصدرا للقلاقل والصراعات المسلحة والإرهاب وعدم الاستقرار .

ولكن « المتوسطية » تبدو فى رأيى أكثر ملاءمة للهوية العربية وأكثر قربا للعالم العربى ، وأكثر شفافية وبعدا عن الضغوط التى تصب لصالح إسرائيل . ولو أحسن العرب لانحازوا إلى هذا الخيار المتوسطى الذى يمكن أن يحقق أهداف الشرق أوسطية ومكاسبها دون مضارها .

● ● أما الملاحظة الثانية ، فهى إلى متى وإلى أى مدى سوف يظل لإسرائيل تلك العلاقات الحميمة المتميزة والخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى إطار مشروع سوق الشرق الأوسط ، الذى يفترض قيام تعاون اقتصادى وسياسى بين شركاء متساوين متكافئين ، تربطهم علاقات ومصالح متبادلة تعود بمنافع متساوية على الجميع ؟

وأهمية هذا التساؤل أنه يأتى فى وقت يزداد فيه تسابق الأحزاب الأمريكية على إضفاء مزايا أمنية وعسكرية خاصة فى العلاقات الأمريكية مع إسرائيل ، تصل إلى حد الاقتراح الذى تقدم به السناتور روبرت دول زعيم الجمهوريين والمرشح رئيسا فى الانتخابات القادمة ، بإقامة تحالف استراتيجى رسمى ، يرتفع بإسرائيل إلى مستوى عضوية حلف الاطلنطى ويعطيها مزايا دفاعية وتسليحية وتكنولوجية تضاف إلى المزايا التى تتمتع بها فعلا ، وتضمن لها تفوقا كاسحا على الدول العربية مجتمعة .. تلك الدول التى يفترض أنها دخلت مع إسرائيل ، أو بسبيلها إلى الدخول ، فى علاقات سلام طبيعية ، وتعاون اقتصادى وسياسى وثقافى على كافة المستويات ، ولا حاجة لأن تعقد فيه إحدى دول المنطقة اتفاقات أمنية خاصة مع إحدى القوى الخارجية .

ومن الواضح أن أبعاد العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية الخاصة فى المجالين الاستراتيجى والاقتصادى لم توضع موضع البحث فى المناقشات التى جرت سواء فى الدار البيضاء أو عمان ، ولم تتناولها الدراسات والمناقشات التى دارت حول الشرق أوسطية .. ومدى تأثير هذه العلاقة على عملية التكامل والتعاون الاقتصادى فى هذه المجموعة الشرق أوسطية ، وبالأخص حين يتميز عضو من أعضائها بالحصول على إمكانيات ومصادر خاصة للقوة لا تتاح لغيره من الشركاء .. مما سيولد أسبابا للفرقة والانقسام ، ويضاعف من تفاوت الثروة والقوة التى تتفاوت بالفعل تفاوتا

شديدا بين إسرائيل و« شركائها الجدد » في منطقة التعاون الشرق أوسطية ، ويجدد المخاوف الكامنة من أن تصبح إسرائيل « حصان طروادة » أو رأس حربة للنفوذ الأمريكى فى المنطقة .

* * *

وبعد ، فإن هذه التساؤلات وغيرها مما عرضت له المقالات والأبحاث التى قدمناها فى هذا الكتاب ، قد لا تجد لها إجابات سريعة مقنعة .. ولكنها - فى كل الأحوال - تمثل نموذجا للأفكار والرؤى التى وضعت تحدى الشرق أوسطية بين احتمالات فرضها واحتمالات رفضها .. كما تقدم اجتهادات متكاملة للمنهج الذى ينبغى أن تنتهجه الدول العربية ، للتعاون الاقتصادى الذى أصبحت تمليه عملية السلام ، وذلك على أساس واقعى ، وبشرط أن يتم التنسيق العربى القائم على أسس تواكب المتغيرات العربية والإقليمية والدولية ، فى المدى القريب والبعيد .

د. أسامة الغزالى حرب

□ كاتب سياسى . رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ، ومستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وعضو مجلس الشورى ، ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية . يعمل محاضرا وباحثا فى عدد من الهيئات العلمية ، وله ٧ مؤلفات . □

الشرق أوسطية : أصولها وتطوراتها

تتعلق « الشرق أوسطية » سواء اتخذت اسم « سوق الشرق الأوسط » أو أى اسم آخر ، بإيجاد شكل من أشكال التنسيق أو التعاون أو التكامل .. بين البلاد الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط . وإذا كان المفترض أن يكون هذا التنسيق أو التعاون أو التكامل فى المجال الاقتصادى أساسا ، فإنه يفترض أن يستند أيضا إلى حد أدنى من الإرادة السياسية المشتركة لتحقيقه .

الشرق أوسطية بهذا المعنى ، ليست فكرة - ولا ظاهرة - جديدة ، ولكنها تكاد ترتبط بظهور « الشرق الأوسط » كمنطقة متمايزة على خريطة السياسة العالمية . أى أن الشرق أوسطية الراهنة (المرتبطة بعملية التسوية الجارية للصراع العربى الإسرائيلى) ليست إلا حلقة فى مسلسل تاريخى طويل . ولذلك ، فإن تحليل الشرق أوسطية الحديثة ، يجب أن يسبقه ، أولا : تحديد للمفاهيم الأساسية ، أى المقصود بمنطقة الشرق الأوسط ، وبفكرة التعاون الإقليمى . وثانيا : تتبع لأصول فكرة الشرق أوسطية وتطبيقاتها التاريخية .

[١]

إحدى السمات المشتركة ، التى تبدأ بها الغالبية الساحقة من الدراسات حول الشرق الأوسط ، هى صعوبة تحديد تعريف الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية محددة . فالشرق الأوسط ، هو المنطقة التى تلتقى عندها قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا ، أما التحديد الدقيق للبلاد الداخلة فيها ، أو البلاد الخارجة عنها ، فهو مسألة خلافية ، تكاد تتعدد الاجتهادات فيها بتعدد الباحثين الذين تناولوها .

وترجح أغلب المصادر أن أول من استعمل تعبير الشرق الأوسط كان هو الكاتب الأمريكى ، المتخصص فى الاستراتيجية البحرية ، ألفريد ماهان ، فى عام ١٩٠٢ ، لدى مناقشته للاستراتيجية الامبريالية البريطانية ، وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية إلى الهند . غير أن الاصطلاح بدأ يشيع استخدامه فى أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا . ثم أخذ تعبير الشرق الأوسط يحل تدريجيا - أو يتمايز - عن مصطلحات أخرى سادت قبله فى الاستعمال الدارج مثل الشرق الأدنى والمشرق Levant(*) .

واقع الأمر إذن أن إطلاق هذه التسمية إنما جاء من خارج المنطقة وليس من داخلها . وكان من المنطقى أن تسمى القوى السائدة فى العصر الحديث - أى أوروبا الغربية والولايات المتحدة - مناطق العالم المختلفة فى نسبيتها إليها ، ومن هنا جاء التمييز ، فى النظر إلى « الشرق » ، بين « الشرق الأقصى » ، و« الشرق الأوسط » ، و« الشرق الأدنى » .

وفى حين كان تعبير « الشرق الأقصى » أكثر وضوحا فى دلالته ، ومرتبطا بمنطقة هائلة على المحيطين الهندى والهادى ، تضم كيانات كبرى مثل الصين والهند واليابان ..الخ ، فإن تعبير « الشرق الأدنى » ، ظهر فى فترة الاكتشافات الأوروبية الكبرى منذ القرن الخامس عشر ، ليشير إلى البلاد الواقعة فى شرق البحر المتوسط بين الشرق الأقصى وأوروبا . ولكن ظهور تعبير « الشرق الأوسط » منذ بداية القرن الحالى ، ثم ذيوعه وانتشاره بعد الحرب العالمية الثانية بالذات ، أدى إلى إقصاء تعبير « الشرق الأدنى » والحد بشدة من استعماله ، وربما كان أقرب تحديد لمفهوم الشرق الأدنى الآن هو أنه يشمل غالبا المنطقة الموجودة غرب الأناضول والبحر الأسود .

غير أن الذيوع الهائل لتعبير الشرق الأوسط ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يعنى على الإطلاق الاتفاق على تحديده جغرافيا وسياسيا . وكما سبقت الإشارة ، فقد تعددت التعريفات لما تضمه المنطقة ، بتعدد الكتابات حولها ، ولاتزال تلك هى السمة الغالبة لكافة الدراسات عن الشرق الأوسط ، حتى اللحظة الحاضرة(١) .

وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة حول الاجتهادات والتعريفات المتعددة لما تشمله (وما لا تشمله) منطقة الشرق الأوسط ، يمكن هنا الاكتفاء ببعض الملامح الأساسية المرتبطة بملامح ومكونات « الشرق الأوسط » :

☐ إن الشرق الأوسط هو منطقة تلتقى وتتداخل فيها كيانات أو كتل جغرافية سياسية متعددة ، ففى الشرق الأوسط توجد بلاد تنتمى إلى كلٍ من : شمال إفريقيا (مصر وليبيا) والهلال الخصيب (سوريا ولبنان والأردن والعراق وفلسطين وإسرائيل) وشبه الجزيرة العربية (السعودية واليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان) ثم ما سمى فى الأدبيات السياسية الأمريكية والأوروبية بالحزام الشمالى (تركيا وإيران) ، ومع ذلك ، فإن هناك من يضيفون إلى هذه البلاد ـ ضمن تعريف الشرق الأوسط ـ أطرافا أخرى من داخل هذه الأقاليم ، أو على هامشها .

☐ إن منطقة الشرق الأوسط تتسم بتعدد وتنوع ثقافى ولغوى ودينى وعرقى بدرجة مثيرة ، جعلت أغلب الكتاب الغربيين يجمعون على ما يعتبرونه طابعا فسيفسائيا للمنطقة :

ـــ **فمن الناحية العرقية** ، ينتمى أغلب شعوب المنطقة إلى مجموعات ثلاث ، وهى الساميون ، والأتراك ، والهنود ـ الأوروبيون (الآريون) . الساميون يضمون أساسا العرب واليهود ، فى حين يعتبر الإيرانيون أكبر الكتل الآرية . أما الأتراك فينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالى ، ويشكلون أغلب سكان تركيا الحديثة . وبالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من المجموعات العرقية الأخرى مثل الأكراد (الموجودون فى تركيا والعراق وإيران .. الخ) .

ـــ **ومن الناحية اللغوية** تسود اللغات العربية والفارسية والتركية بلهجاتها المحلية العديدة ، إلى جانب لغات محدودة أخرى مثل العبرية والآرامية والسريانية .. الخ . وإذا كان الشرق الأوسط هو مهد الديانات السماوية التوحيدية الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) فإن اتباعها ينقسمون إلى العديد من المذاهب والطوائف ، فضلا عن ديانات وعقائد أخرى محدودة ومتناثرة . ولاشك

أن العامل الثقافي والديني هو العامل الحاسم في تحديد كل من التنوع الداخلي الذي تتسم به المنطقة ، والهوية المميزة لها على السواء !

☐ ولقد اختلفت - بناء على ذلك - آراء الباحثين ومراكز الدراسات ، من خارج المنطقة وداخلها حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط ، وتلك التي تخرج عنه . غير أنه يمكن - في ضوء ذلك - أن نميز بين دول تكاد تتفق حولها كافة الاجتهادات والآراء على أنها تدخل في الشرق الأوسط ، وأنها بالتالي تشكل منطقة القلب فيه . وخارج هذا الإطار يمكن التمييز بين دول تشكل الحلقة الخارجية المحيطة بالقلب ، ثم دول هامشية تختلف الآراء بشدة حول إدماجها أو عدم إدماجها في الشرق الأوسط :

ـــ تضم مجموعة الدول التي تدخل في الشرق الأوسط بدون اختلاف تقريبا بين الباحثين ومراكز الدراسات ، وتشكل بالتالي « قلب » الشرق الأوسط كلاً من بلاد الهلال الخصيب العربية ، ومصر وإسرائيل ، أي : العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين (وإسرائيل) ومصر .

ـــ هذا القلب تحيط به حلقة خارجية لا شك أن أبرز بلادها هي السعودية وليبيا وإيران وتركيا والسودان .

ـــ أما مجموعة الدول الهامشية التي تختلف الآراء في نسبتها للشرق الأوسط فتضم أولا : باقي مجموعة دول شمال إفريقيا - أي بلاد المغرب العربي : تونس والجزائر ومراكش وموريتانيا ، وثانيا : امتدادا إفريقيا آخر نحو الجنوب يشمل اثيوبيا والصومال ، وثالثا : باقي دول شبه الجزيرة العربية أي : اليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان ، ورابعا : امتدادا أوروبيا شرق أوسطيا يتمثل في قبرص واليونان ، وخامسا : امتدادا آسيويا شرقا يشمل باكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي تمخضت عن الاتحاد السوفيتي القديم أي : أذربيجان وكازاخستان وقيرجيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان .

غير أننا هنا عندما نتحدث عن الشرق الأوسط ، فسوف نعني - أساسا - دول القلب ، ودول الحلقة الخارجية المحيطة بها ، أي : المنطقة الممتدة التي تشمل تركيا وإيران والعراق وسوريا والأردن والسعودية ولبنان وفلسطين وإسرائيل ومصر وليبيا والسودان . وتكون أهم الأطراف (الهامشية) المرشحة للإضافة هي بقية بلاد شمال إفريقيا ، تونس والجزائر والمغرب .

[٢]

لا يتعلق الحديث عن الشرق أوسطية بداهة بمجرد الإشارة إلى الشرق الأوسط كإقليم جغرافي ذي خصائص معينة ثقافيا وبشريا .. وإنما أيضا إلى إمكانية وجود روابط معينة بين بلاده ، تحقق نوعا من التنسيق أو التعاون أو التكامل الاقتصادي - والسياسي بالضرورة - بين بلدانه ، أي - بعبارة أخرى - إمكانية أن يشكل الشرق الأوسط « نظاما إقليميا » متميزا . وهذا ينقلنا لإشارة سريعة لمفهوم الإقليمية أو النظام الإقليمي . **فالنظام الإقليمي مفهوم وسيط يقع بين الدولة المنفردة**

ـ من ناحية ـ **وبين النظام العالمى الذى يضم كافة دول العالم** ـ من ناحية ثانية . إنه يعبر عن علاقات بين عدد محدود من الدول التى يضمها إقليم جغرافى معين . وهذا الموقع « المتوسط » لمفهوم الإقليمية جعل الاقتراب منه يقترن إما بالمفاضلة بين الإقليمية والعالمية ، أى بين أهمية وضرورة وجود تنظيمات أو تكتلات « إقليمية » ، ووجود تنظيم عالمى يضم كافة دول العالم ، أو المفاضلة بين عزلة الدولة ككيان منفرد وبين « تكاملها » مع دول أخرى مجاورة لها أو قريبة منها فى نفس الإقليم الذى توجد فيه .

وبالرغم من أن الانتماء إلى « إقليم » واحد يشكل ركنا أساسيا فى مفهوم « النظام الإقليمى » فإن هناك اتجاهات تقلل من أهمية هذا العنصر ، وترى أن الأهم هو وجود تماثل ثقافى أو اجتماعى أو اقتصادى بين تلك الدول . غير أن هناك اتجاهات ثالثة تركز على ضرورة وجود « تفاعلات » سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول المعنية بإعتبار أن تلك التفاعلات هى الأمر الحاسم فى إيجاد نظام إقليمى وليس مجرد التقارب الجغرافى ، أو التشابه فى الخصائص والسمات .

كما تورد أدبيات التكامل الإقليمى ، العديد من الشروط التى تساعد على بناء النظم الإقليمية مثل وجود خطر خارجى يهدد الدول المرشحة للدخول فى النظام ، ووجود دولة رائدة تتولى قيادة عملية التكامل الإقليمى ، وتوافر إحساس عام لدى أطراف النظام بعدالة توزيع المكاسب والأعباء ، ووجود مؤسسات (حكومية ، وغير حكومية) قادرة على تنشيط التفاعلات والتبادلات بين الدول المعنية ....الخ .

إن هذا التعدد فى المتطلبات التى يستلزمها التكامل الإقليمى ، وفى شروط فعاليته ، التى رصدها الباحثون ، هو الذى يفسر الدرجات المختلفة من النجاح أو الإخفاق التى حققتها تجارب التكامل الإقليمى العديدة فى العالم . ففى حين توافرت أغلب هذه المطالب والشروط فى بعض الحالات ، فإنها قلت أو ندرت فى حالات أخرى . وفى هذا السياق فإن المقارنة ـ على سبيل المثال ـ بين « الاتحاد-الأوروبى » فى أوروبا ، وبين تكتل دول الآسيان ، فى شرق آسيا ، وبين التجمع الإقليمى العربى المجسد تنظيميا فى الجامعة العربية يكشف تباينات كبيرة فى فاعلية هذه التكتلات الإقليمية الثلاثة .

واستنادا إلى الأدبيات السائدة فى تحليل النظم الإقليمية ، قدم جميل مطر وعلى الدين هلال أربعة جوانب يمكن منها تحليل « النظام الإقليمى » وتحديد مدى قوته وفاعليته(٢) .

١ ـ **الجانب الأول** ، هو « الخصائص البنائية للنظام » أى : مدى وجود تماسك أو ترابط بين الدول الداخلة فى النظام ، سواء من النواحى الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية .. الخ . ويتوقف ذلك بداهة على درجة التشابة أو الاختلاف بين هذه الدول فى أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولاشك أن زيادة درجة التشابه أو التماثل تسهل الترابط بين وحدات النظام ، فوجود تشابه أو تماثل فى الأصول العرقية واللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك يمكن أن يوفر درجة عالية من الترابط أو التماسك الاجتماعى بين دوله . وتوافر الموارد الاقتصادية

وتنوعها يساعد على تحقيق التكامل بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية . والتشابه بين الأنظمة السياسية وتوجهاتها ، ييسر إيجاد مؤسسات إقليمية فعالة ، ويوحد السلوك الدولى لها .

٢ ـ **الجانب الثانى** ، هو التفاوت فى درجات القوة بين الدول المكونة للنظام . ولاشك أن قوة وفاعلية النظام الإقليمى ترتبط بطبيعة علاقات القوة بين الدول المكونة له ، وما إذا كان هناك نوع من التوازن أو التفاوت أو الاستقطاب فيما بينها . وهناك عناصر مختلفة للقوة :

● فهناك العناصر « المادية » ، أى الأساس « الموضوعى » لقوة الدولة مثل موقعها الجغرافى ، ومواردها الطبيعية ، ومساحتها ، وعدد سكانها وخصائصهم العلمية والتكنولوجية وطبيعة النظام الاقتصادى وقدرته الصناعية والإنتاجية عموما ، ومتوسط دخل الفرد .. الخ .
● وهناك العناصر العسكرية للقوة أى : عدد القوات المسلحة ونوعية وكم تسليحها والكفاءة العسكرية والتكنولوجية ....الخ .
● أخيرا العناصر النفسية أو المعنوية للقوة ، مثل الأيديولوجية السائدة ، والروح المعنوية ، وطبيعة الشخصية القومية ، وشخصيات القادة ، وغيرها من العناصر التى تؤثر على استعداد الدولة لاستخدام قوتها للتأثير على الدول الأخرى .

٣ ـ **الجانب الثالث** ، هو السياسات والتحالفات القائمة بين الدول أعضاء النظام الإقليمى ، ويشمل هذا الجانب طبيعة هذه العلاقات وهل هى أقرب إلى أن تكون تعاونية أم صراعية ، وماهية القضايا محل الاتفاق أو الاختلاف ، وأدوات ممارسة السياسات المختلفة ، وشكل التحالفات التى تقوم ، وهل تتسم بالاستمرارية والاستقرار ، أم تتسم بالتغير والتقلب .. الخ . ويدخل فى هذا الجانب أيضا طبيعة نظم الاتصال السائدة بين الدول داخل النظام ، سواء كان ذلك على مستوى الاتصال الشخصى ، أو الجماهيرى ، أو وسائل الانتقال المادية .. وكذلك التفاوت فى درجة الاتصال بين النخبة وبعضها البعض ، أو بين القوى الاجتماعية المختلفة (مثلا العمال أو الطلاب ..الخ) .

٤ ـ **الجانب الرابع** ، هوالمحيط الذى يوجد فيه النظام ، أو ما يسمى « بيئة » النظام . وتشمل بيئة النظام الدول القريبة من النظام والموجودة على هامشه ، والتى عادة تكون ـ برغم قربها الجغرافى ـ ذات توجهات نحو خارج النظام وليس داخله . كما تشمل بيئة النظام المحيط الدولى الواسع بما يضمه من دول كبرى خارج النظام ذات مصالح فيه ، وتمارس هذه الدول أشكالا متعددة من التدخل أو الاختراق للنظام من خلال أساليب عديدة اقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية ..الخ . وبداهة ، فإن هذا التدخل أو الاختراق تكون له آثاره على النظام ، وعلى العلاقات السائدة بين أعضائه .

غير أن وجود هذه المعايير العامة لتحليل النظم الإقليمية ، وللمقارنة فيما بينها ، لا ينفى إمكانية تصور اختلاف بين النظم الإقليمية تبعا لدرجة التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فيها ككل ، وبالتالى إمكانية التفاوت بوجه خاص بين النظم الموجودة فى العالم الثالث ، والأخرى الموجودة فى العالم المتقدم . وربما يلفت نظرنا لذلك ، ما درج عليه بعض الباحثين فى مجال الأمن

الإقليمى (أى التكامل الإقليمى فى المجال الأمنى) من الإشارة إلى التفاوت فى مفهوم « الأمن الإقليمى » بين العالم المتقدم والعالم الثالث ، استنادا إلى الاختلاف فى طبيعة « الدولة » ، وبالتالى مفهوم الأمن القومى أو الأمن الوطنى فيها . وإذا كان هؤلاء الباحثون يستندون - فى تقرير هذا الاختلاف - إلى البعد « الداخلى » فى تهديد أمن مجتمعات العالم الثالث ، وإلى طبيعة رؤية النخب الحاكمة فيها لما يشكل تهديدا للأمن القومى ، فإن الأمر نفسه يمكن أن ينطبق على التكامل الإقليمى فى المجال الاقتصادى . وبعبارة أخرى ، فإن شروط فاعلية وجدوى التكامل الاقتصادى كما تعرفها بلاد العالم المتقدم ، قد لا تتكرر فى بلاد العالم الثالث ، حتى ولو توافرت الرغبة والحماس لتحقيق هذا التكامل . ويعنى ذلك - بالتالى - أن نجاح التكامل الاقتصادى - بما يلازمه من إرادة سياسية موحدة - يكون أمرا مرهونا بتوافر مواصفات معينة للاقتصادات الوطنية وللنظم السياسية ، تجعل التكامل الإقليمى ذا عائد ملموس لشعوب هذه البلاد والنخب الحاكمة فيها .

[٣]

إحدى السمات اللافتة للنظر فى تاريخ الشرق الأوسط أنه شهد - فى أغلب مراحله - نوعا من التوحد بفضل خضوع بلدانه للإمبراطوريات المتعاقبة التى سادت المنطقة ، مما أسهم فى خلق هويته الإقليمية . أى أن جدّة فكرة نظام الشرق الأوسط لا تنفى أن الشرق أوسطية ، كظاهرة إقليمية ، قديمة ، قبل أن يظهر تعبير الشرق الأوسط نفسه بزمان بعيد . فلقد ظهرت الحضارات القديمة فى وادى النيل ، وفيما بين نهرى دجلة والفرات ثم انتشرت إلى ما حولهما . وفى الألفية الثانية قبل الميلاد خلق التفاعل بين تلك المناطق سياقا إقليميا مميزا ، تجاوز الاختلافات المحلية . واتخذت هذه الوحدة فيما بعد شكلا سياسيا فى ظل الإمبراطوريات الكبرى . ففى القرن السادس قبل الميلاد توحدت المنطقة الممتدة من غرب مصر إلى شمال الهند تحت حكم الإمبراطورية الفارسية . وحكمت إمبراطوريات متوالية أجزاء كبيرة من المنطقة فى أوقات مختلفة ، مما جعلها ذات صلات مستمرة ببعضها البعض . وبعد ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى ، أعيد توحيد الشرق الأوسط مرة أخرى فى ظل الإمبراطوريات العربية - الإسلامية : الأموية ثم العباسية ، وإن شملت تلك الإمبراطوريات أجزاء أخرى تتجاوز الشرق الأوسط بكثير . وكان الترك - مع غيرهم من العناصر غير العربية ، وخاصة الأكراد والتركمان - هم عماد القوى الإقليمية (الشرق أوسطية) التى تصدت للهجمات الصليبية على المنطقة ، والذين انتمى إليهم معظم الحكام وقادة الجيوش فى ذلك الوقت ، ووصل هذا التصدى ذروته بتوحيد الجيوش الإسلامية واستردادها بيت المقدس عام ١١٨٧ بقيادة الزعيم الكردى صلاح الدين الأيوبى .

وبعد سقوط بغداد أمام الغزو المغولى فى عام ١٢٥٨ وانهيار الدولة العباسية - بعد فترة طويلة من التدهور والتفكك - أصبح تاريخ الشرق الأوسط منذ أواخر القرن الثالث عشر وحتى القرن التاسع عشر هو - بالأساس - تاريخ السيطرة العثمانية ، خاصة بعد استيلاء العثمانيين على مصر فى بداية القرن السادس عشر .

غير أن هذه الهوية (العثمانية) للشرق الأوسط ، ما لبثت أن أخذت تهددها طموحات أخرى إقليمية ودولية .ففى المنطقة قاد محمد على مشروعا شرق أوسطيا مصريا ، عندما امتدت فتوحاته إلى سوريا الكبرى والجزيرة العربية واليمن فى الشرق والجنوب الشرقى ، وإلى النوبة والسودان جنوبا ، وإلى كريت والمورة شمالا ، وتوغلت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا فى أراضى الدولة العثمانية إلى مسافة مائة وخمسين ميلا من عاصمتها .

وتحالفت الدول الأوروبية كى تحجم بسرعة هذا المشروع المصرى للشرق الأوسط ، ولتؤدى ليس لإعادة العافية إلى الإمبراطورية العثمانية - التى كانت تضعف وتتهالك بالفعل - وإنما إلى مزيد من التدخل الأوروبى فى أقطار الشرق الأوسط قبل أن تتفكك الامبراطورية العثمانية نهائيا بعد الحرب العالمية الأولى .

فى ضوء ذلك ، لا نستطيع أن نقول إنه عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كانت هناك هوية شرق أوسطية تظللها سيادة فعلية موحدة ، بقدر ما كانت هناك فقط « أفكار » بديلة يمكن رصدها للتوحد والتنسيق الشرق الأوسطى ، ظهرت لكى ترث آخر مظاهر الوحدة الشرق أوسطية التى اندثرت بالفعل أى : الوحدة الاسلامية العثمانية . هذه الأفكار نجدها فى بداية القرن العشرين مجسدة فى : مظاهر التغلغل والتنسيق الأوروبية الأمريكية ، والمخططات اليهودية ، ثم « الأحلام » العربية .

[٤]

لم تكن هناك قوة إقليمية كبرى تهدد المصالح الأوروبية (والأمريكية) فى الشرق الأوسط فى بداية القرن العشرين ، ولذلك فإن ما كان يشغل هؤلاء بالنسبة للمنطقة فى ذلك الحين ، هو أولا فتح أسواقها للمنتجات الأوروبية ، وثانيا ضمان ألا تشكل المنطقة نقطة ضعف للمخططات العسكرية - الاستراتيجية للدول ذات المصالح الكبيرة فى المنطقة ، وعلى رأسها بريطانيا .

فكما يخلص روجر أوين(٣) ، لعبت القوى الأوروبية الكبرى الدور الأكبر فى إعادة تشكيل اقتصاديات بلاد الشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وتم هذا الدور - كما يقول أوين - عبر مراحل ثلاث : تجارية ، ثم مالية - تجارية ، ثم مرحلة ثالثة ، سياسية - مالية - تجارية :

● كانت المرحلة التجارية البحتة نتاجا للثورة الصناعية الأوروبية ، وانطوت على توسع للتجارة يصاحبه ضغط سياسى للقضاء على الاحتكارات وعلى العوائق التى تحول دون حرية تدفق السلع .

● أما المرحلة الثانية ، المالية ، فإن بدايتها تعود (على الأقل بالنسبة لمصر وقلب الإمبراطورية العثمانية) إلى الأربعينيات من القرن التاسع عشر حينما كان عجز هذين النظامين عن تمويل الإصلاحات من عائدات الضرائب ، يتواكب مع إقامة أول مؤسسات الإقراض الأوروبية التى كانت

تستهدف إقراض الحكومات الأجنبية . وقد جعل ذلك كلا من الامبراطورية العثمانية والحكومة المصرية تعتمد بشكل متزايد على القروض الأجنبية ، مما أتاح للحكومات والبنوك الأوروبية أن يضغطا عليهما لتقديم مزيد من التنازلات .

● أما المرحلة الثالثة ، فترتبط بتأجج التنافس بين الامبرياليات الأوروبية فى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، واستخدام الإفلاس العثمانى والمصرى لإقامة أنظمة مالية دولية فى العاصمتين ، والضغط السياسى ، بل والسيطرة السياسية المباشرة كما حدث فى مصر .

لقد ترافق ذلك - فى بداية القرن - مع الظهور المطرد لمفهوم (الشرق الأوسط) فى المخططات الاستراتيجية لتلك القوى الغربية الكبرى فى سياق دعم مصالحها الإمبريالية . وظهر عدد من الكتابات الإنجليزية فى العقدين الأول والثانى من القرن تتحدث عن قضايا الشرق الأوسط باعتباره مدخلا إلى الهند ، والطريق الأساسى إليها . وفى مارس ١٩٢١ أنشأت وزارة المستعمرات البريطانية (تحت قيادة ونستون تشرشل) « إدارة الشرق الأوسط » لتشرف على شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق . وبعد ذلك ، ومع نشوب الحرب العالمية الثانية أنشأت الحكومة البريطانية « مركز تموين الشرق الأوسط » ، ثم أقامت بالتعاون مع الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ مشروعا مشتركا لتأمين حصول المنطقة على الإمدادات اللازمة من السلع ، ومواجهة صعوبات الشحن فى فترة الحرب . وبذل المركز جهودا كبيرة لحصر الموارد الاقتصادية فى المنطقة ، وتشجيع التجارة بين دول الشرق الأوسط ، وفى تطوير الإنتاج الزراعى والصناعى والموارد البشرية . ونجح المركز فى خفض واردات المنطقة من ٦ ملايين طن قبل الحرب إلى ١,٥ مليون فى عام ١٩٤٤ ، كما نجح فى حفز التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة ، وأغلق بعد الحرب .

غير أن هذه التحركات الفعلية ، المرتبطة بالحفاظ على المصالح الاقتصادية والمالية والاستراتيجية من جانب القوى الأوروبية - والتى شاركت فيها بعد ذلك الولايات المتحدة - كانت تواكبها مخططات أخرى يهودية ، تربط بين إيجاد تنسيق شرق أوسطى وبين الاستيلاء على فلسطين ، أى - بعبارة محددة - تعتبر الدور اليهودى المتصور فى تحقيق تعاون وإنهاض بلاد الشرق الأوسط العربية ، مبررا لإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين . وهنا ينبغى أن نلاحظ أن الدور اليهودى فى دعم مجهودات الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى كان أحد الأسباب القوية فى إصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ .

على أية حال ، فإن المخططات الشرق أوسطية ، اليهودية ، تعود إلى ما قبل ذلك ، بحيث يمكن القول إن المشروع الصهيونى للهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، اقترن منذ بدايته بالأفكار حول إمكانية الدمج بين العقلية اليهودية وبين الإمكانيات العربية الواسعة ، لتحقيق الازدهار للجانبين معا . واهتم بعض زعماء اليهود ، والمتعاطفين معهم ، فى ذلك الوقت ، بالتذكير بالأوضاع الجيدة التى عاش فيها اليهود ، فى ظل الحضارة العربية . ووجد هؤلاء فى خبرة التاريخ ما يشجع على تصور تعايش وتعاون وثيق بين اليهود والعرب . غير أنه يلاحظ هنا أن الاعتراف بالعروبة والقومية العربية (فى سياق الإشادة بتاريخ العلاقات

العربية اليهودية) كان مبررا لاستئثار اليهود بفلسطين على أساس أن العرب - كأمة - حصلوا على حقوق كافية ، ومن المنطقى - بالتالى - أن يندمج فى تلك الأمة عرب فلسطين .

ويبدو - فى هذا السياق - أن جابوتنسكى كان من أوائل الزعماء الصهيونيين الذين اتجهوا إلى وضع مشروعات كونفدرالية لمنطقة الشرق الأوسط ، وطور مشروعه وعدله عدة مرات إلى أن طرحه عام ١٩٢٢ . ووفقا لهذا المشروع اقترحت فيدرالية تضم فلسطين - بسكانها العرب واليهود - وشرق الأردن ، على أن تنضم هذه الفيدرالية إلى كونفدرالية تشمل الدول العربية الأخرى فى الشرق الأوسط . وفى الثلاثينات كرر بن جوريون الفكرة نفسها ، وتحدث عن إمكانية أن يعرض الصهيونيون على العرب تأييدهم لمشروعات الوحدة العربية مقابل أن يوافق العرب على ترك فلسطين لهم ، بحيث تنضم إلى الاتحاد الكونفدرالى العربى . واتصل بن جوريون بالفعل ببعض الشخصيات العربية فى ذلك الحين ، مبديا لهم اقتراحه ، بمن فيهم أمين الحسينى مفتى فلسطين ، والزعيم اللبنانى رياض الصلح ، والزعيمان السوريان احسان الجابرى وشكيب أرسلان . ويذكر أيضا أن بن جوريون اقترح على الزعيم الفلسطينى موسى العلمى إقامة تحالف يهودى عربى يمكن أن يسهم ليس فقط فى تنمية فلسطين وشرق الأردن ، وإنما أيضا العراق كذلك . وفى هذا السياق يشار أيضا إلى مشروع الباحث اليهودى برجمان عام ١٩٤٣ والذى تحدث عن إمكانية تحول فلسطين إلى قلعة صناعية تتخصص فى الصناعة القائمة على ما يتوافر من محاصيل ومواد خام ومصادر للطاقة فى دول المنطقة من إيران شرقا ، وتركيا وقبرص شمالا ، وبحر العرب جنوبا . وأشار المشروع أيضا لإمكانية فتح الباب أمام استثمار رؤوس الأموال اليهودية والغربية فى مشروعات متعددة فى سوريا ولبنان والعراق .

إلى جانب مشروعات القوى الغربية للتنسيق الشرق أوسطى للحفاظ على مصالحها الإمبريالية ، ومخططات القوى اليهودية - الصهيونية للتعاون العربى اليهودى ، فى سياق التمهيد لإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين فى بداية القرن ، كان « العرب » - ساكنو قلب الشرق الأوسط - منشغلين بقضايا أخرى . فبعد انهيار الامبراطورية العثمانية وانحسار سيطرتها على بلادهم ورثت القوى الأوروبية تلك التركة العثمانية وتقاسمت السيطرة على البلاد العربية ، خاصة بريطانيا وفرنسا . لقد انشغل العرب ، وبشكل متصاعد - خاصة منذ عشرينيات القرن - بقضيتين مترابطتين ومتناقضتين فى آن واحد ، أى الاستقلال القطرى لكل بلد على حدة - من ناحية ، والدعوة لتحقيق الوحدة العربية - من ناحية أخرى . هما قضيتان مترابطتان لأنهما - كلتيهما - دعوة للخروج من إسار السيطرة الأجنبية سواء كانت عثمانية أولا ، أو أوروبية ثانيا . وهما قضيتان متناقضتان لأن الدعوة للاستقلال القطرى تتصادم - بحكم التعريف - مع الدعوة للوحدة والاندماج بين الأقطار العربية . وفى هذا السياق ، لم يكن من الممكن أن ينشغل العرب بقضية ثالثة ، « شرق أوسطية » ، أو أى قضية إقليمية أخرى بأى معنى . ان الهدف كان هو بوضوح الانقطاع عن الآخرين وليس الاندماج معهم . وإذا كان هؤلاء الآخرون يضمون « الأتراك » الذين جثموا لقرون فوق أنفاسهم ، و« اليهود » الذين يتربصون بجزء مقدس من بلادهم ، فإنه كان ضد المنطق أن تزدهر بأى حال

فى ذلك الوقت أى أفكار شرق أوسطية ذات مصدر عربى . إنها ـ فى الحقيقة ـ لم تكن ذات محل على الإطلاق .

لقد كانت الدعوة إلى « الوحدة » ، بل وإلى إنشاء « مملكة » أو « دولة » عربية واحدة ، جزءا لا يتجزأ من الدعوة للاستقلال عن الدولة العثمانية منذ بداية القرن . وفى حين أصدر الحلفاء بيانات التأييد للأمانى الوحدوية العربية لكسب العرب إلى جانبهم فى الحرب العالمية الأولى ، فإن حركتهم الفعلية كانت تتجه ـ سرا أو علانية ـ وجهة أخرى . وعندما انخرطت مصر ، وبلاد المشرق العربى ، فى كفاحها من أجل استقلالها « القطرى » ، شرعت الاتجاهات الوحدوية منذ بدء الثلاثينات تأخذ مكانها فى الحركات السياسية العربية ، كرد فعل للاتجاهات القطرية الضيقة ، وكتعبير عن تطلعات الشعوب نحو الوحدة . وشهدت فترة ما بين الحربين توجهات وحدوية واضحة فى بلدان المشرق العربى وفلسطين ، وكانت أحداث فلسطين منذ بدء الثلاثينات فى مقدمة العوامل التى غذت تلك التوجهات . وعلى الرغم من أن جهود التوحيد العربى اتجهت فى فترة ما بين الحربين إلى إقناع بريطانيا بمزايا المشروع الوحدوى بالنسبة لمصالحها ، فإن استجابة بريطانيا للمطالب الوحدوية العربية لم تصبح ممكنة إلا فى غمار ظروف الحرب العالمية الثانية ، والخشية من تقارب بعض القيادات العربية مع دول المحور ، ولذلك لم يكن غريبا أن أخذت المشروعات الأولى لتكوين نظام إقليمى « عربى » تلقى الترحيب من جانب الساسة والدبلوماسيين البريطانيين مثل تشرشل وإيدن . وكما هو معروف ، فإن التصريح الشهير لأنتونى إيدن فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ كان الخطوة التى مهدت الطريق لبدء المشاورات الفعلية لإنشاء « الجامعة العربية » ، كتعبير مؤسسى عن النظام العربى . وليس بإمكان أحد أن يقول إن المشروع الإقليمى العربى كان موجها ضد مشروع شرق أوسطى آخر فى ذلك الحين . فالأفكار الشرق أوسطية اليهودية كانت مبكرة وهامشية للغاية وتستهدف أولا إنشاء دولة إسرائيل فوق أرض فلسطين . أما البريطانيون والأمريكيون فلم يبالغوا فى تشككهم فى الطموحات العربية نحو التنسيق أو التوحيد ، بل إنهم على العكس أيدوا العرب ورأوا فى دعمهم إبعادا لهم عن دول المحور فى ذلك الوقت .

وعلى أية حال ، فإن المشروع العربى ، لإنشاء نظام إقليمى فى المنطقة ظهر عام ١٩٤٥ متسما بسمات ثلاث :

□ **الأولى** : أنه نشأ فى كنف النظام الدولى المسيطر ، ومتكاملا وليس متعارضا أو متصادما معه ، ولا يعنى ذلك التقليل من قيمة المشاعر والجهود الوحدوية العربية ولكنه يعنى أنه لم يكن ممكنا أن تنشأ الجامعة العربية إلا بموافقة وتشجيع بريطانيا ، ليس فقط لوضعها الإمبريالى المتميز فى المنطقة ، وإنما أيضا للحد من شدة المنافسة بين الأطراف العربية نفسها .

□ **الثانية** : أن النظام العربى نشأ كنظام بين دول فى مرحلة التكوين ، وبالتالى فقد تزامن فيه بناء الدولة القطرية مع بناء النظام الإقليمى . وبذلك فإن الدول العربية واجهت مقتضيات التنسيق والتوحيد التى يفترضها وجود النظام ، فى نفس الوقت الذى كانت تبنى فيه نفسها كدولة « مستقلة » . وبحكم طبيعة هذه المرحلة وحساسيتها فى حياة أى دولة ، فإن مقتضيات البناء الذاتى

ودعم الاستقلال ، كانت - بداهة - على حساب إمكانيات التنسيق والتوحيد مع الدول الأخرى الشركاء فى النظام . وبذلك ، فإن الإطار المؤسسى والإجرائى الذى وفره النظام الإقليمى (كما تجسد فى الجامعة العربية) بدأ وكأنه الحل الذهبى للتوفيق بين معضلتى « الاستقلال القطرى » و« التكامل القومى » .

□ أما **السمة الثالثة** : فهى الدور المحورى الذى لعبته مصر فى إنشاء النظام « العربى » . والواقع أن هذا الالتزام بالدور العربى من جانب مصر بدأ ينمو باطراد منذ الثلاثينات بسبب عوامل كثيرة تزامنت مع اشتداد أزمة فلسطين واندلاع الثورة ، ونشاط العرب المشرقيين فى مصر ، وخروج المثقفين المصريين للمشرق العربى ، وتحسين المواصلات مع بلدانه ، فضلا عما أتاحته معاهدة ١٩٣٦ من إمكانية أن ترسم مصر لنفسها سياسة خارجية عربية مستقلة ، ولذلك لم يكن غريبا أن اضطلعت مصر بأهم الأدوار فى الدعوة لإنشاء الجامعة العربية ، وتأسيسها .

[٥]

كانت هناك إذن - حتى ما قبل عام ١٩٤٨ - ثلاثة مصادر للأفكار الشرق أوسطية :

● مصدر **أوروبى - أمريكى** يستهدف الحفاظ على المصالح الأوروبية الأمريكية فى المنطقة وحمايتها .

● ومصدر **يهودى** يتواكب مع جهود زرع إسرائيل فى المنطقة بهدف إدماجها فيها وتقليل العداء المحتمل لها .

● وأخيرا مصدر **عربى** كانت أفكاره تدور فقط حول المناطق العربية من الشرق الأوسط ، تحت لواء الوحدة العربية ، وفى إطار جامعة الدول العربية .

غير أنه بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ بدعم أوروبى وأمريكى كامل ، سقطت الفواصل بين المشروعين اليهودى ، والأوروبى - الأمريكى ليحكمهما تصور واحد . ومع تداعيات الصراع العربى الإسرائيلى ، أخذت المواجهة تتبلور بين المشروعين : المشروع الشرق أوسطى الشامل الذى يتبناه اليهود (فى إسرائيل وخارجها) والأوروبيون والأمريكيون ، والمشروع العربى الذى قدر له (خاصة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر وتبلور الزعامة الناصرية) أن يستقطب مشاعر الشعوب العربية ، ويلهب حماسها للوحدة العربية . وفى حين تحطمت المشروعات الشرق أوسطية الأوروبية والأمريكية (والمؤيدة بشكل مباشر أو غير مباشر من إسرائيل) على صخرة الرفض العربى - الناصرى ، فإن المشروعات العربية للوحدة لم يتجاوز حظها فعليا نطاق الشعارات الحماسية والأمانى العاطفية حتى وإن تعددت مخططاتها وقراراتها ومنظماتها البيروقراطية ! وبعبارة أخرى فإن تاريخ الشرق الأوسط طوال العقود الثلاثة بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ أصبح - من زاوية ما - تاريخ المواجهة بين مشروعين مستحيلين فعليا : التكامل الشرق أوسطى ، والتوحيد العربى . وإذا كان من المتيقن أن العرب لعبوا الدور الأساسى فى إبطال التكامل الشرق أوسطى ،

فإن الأغلب أنهم هم أنفسهم أيضا الذين عطلوا فعليا التوحيد العربى ، حتى وإن ألقوا اللوم الأكبر على القوى الخارجية .

ويمكن أن تدرج المشروعات الشرق أوسطية اليهودية - الأوروبية - الأمريكية فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ فى إطار نوعين من المشروعات :

□ **أولهما** ، مشروعات التحالف السياسى والاستراتيجى التى بدأت تطرحها الولايات المتحدة بعد أن تبوأت زعامة العالم الغربى بعد الحرب الثانية ، بلا منازع . ففى إطار مبدأ ترومان الذى أعلن عام ١٩٤٧ دخلت منطقة الشرق الأوسط إلى دائرة الاهتمام المباشر لأمن الولايات المتحدة ، ولسياستها الدفاعية الإقليمية . ومنذ ذلك الوقت اتجهت الولايات المتحدة إلى اتخاذ التدابير لمنع التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط ، خاصة مع التدهور التدريجى للقوة البريطانية فى العالم العربى ، حيث ظهرت فى البداية أفكار توسيع نطاق حلف الأطلنطى ليشمل دول الشرق الأوسط - كما جاء فى مقترحات للخارجية الأمريكية فى يونيو عام ١٩٤٩ . ثم قدمت الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٥١ اقتراحها لبناء « قيادة الشرق الأوسط » بهدف أن تكون مركزا للجهود المتضافرة بين بلدان المنطقة والولايات المتحدة وبريطانيا للدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجى ، وقد رفضت حكومة مصر قبل ثورة يوليو بحسم المشاركة فى هذه القيادة . وبعد قيام ثورة يوليو لم ترفض مصر بقيادة عبد الناصر فقط المشاركة فى حلف بغداد - الذى أنشىء عام ١٩٥٤ كمنظمة إقليمية أخرى للدفاع عن الشرق الأوسط - ولكنها شنت أيضا هجوما سياسيا ودعائيا حادا عليه ، وصل إلى حد تكوين ما يشبه الحلف المضاد فى شكل محور تضامن بين مصر والسعودية وسوريا . ومرة أخرى ، وبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ طرحت الولايات المتحدة مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ الذى قام على نفس مفاهيم الاحتواء والمواجهة ضد الاتحاد السوفيتى ، مستهدفا ملء ما سمى فى ذلك الحين بـ « الفراغ » الموجود فى المنطقة والذى قد يغرى الاتحاد السوفيتى بالاستيلاء عليها . وقادت مصر الناصرية - أيضا - رفضا عربيا لهذا المشروع . وبعد تحطم حلف بغداد بعد قيام الثورة فى العراق عام ١٩٥٨ وإعادة تشكيله فى الحلف المركزى (السنتو) فى بداية الستينات ، استمرت سياسة الرفض العربية - بزعامة مصر - لذلك الحلف .

□ أما **النوع الثانى** من المشروعات الشرق أوسطية فى ذلك الوقت نفسه ، فهو مشروعات التعاون الإقليمى - الاقتصادى أساسا - التى طرحتها شخصيات أو هيئات إسرائيلية أو أمريكية (يهودية أساسا) على مدار الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٧٧ . وفى هذا الإطار يندرج عديد من المشروعات التى عالجت ما ينطوى عليه إقرار حالة السلام بين العرب واسرائيل من إمكانيات كبيرة للتعاون والازدهار الاقتصادى . ومع أن تلك الفترة شهدت كافة الحروب العربية الإسرائيلية ، فإن ذلك لم يمنع من الإصرار على إجراء الدراسات ووضع التقديرات لمختلف صور التعاون ، حتى ولو لم تكن تلوح فى الأفق إمكانات ملموسة لتحقيق هذا السلام . ويندرج تحت هذا الإطار عديد من الدراسات والمشروعات مثل دراسة الاقتصادى الإسرائيلى شيفر فى عام ١٩٦٥ حول آفاق التعاون الاقتصادى بين العرب والإسرائيليين فى ظل السلام ، وكذلك أفكار ديفيد هوروفيتز الذى كان محافظا لبنك إسرائيل المركزى والتى حملت اسم « السوق المشتركة للشرق

الأوسط » . أما فى عام ١٩٦٨ وبعد هزيمة ١٩٦٧ فقد صدرت دراسة هامة عن « الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ » أسهم فى إعدادها مجموعة من الأكاديميين والمفكرين الإسرائيليين وضمنوها تصورهم للوضع الاقتصادى فى الشرق الأوسط فى القرن الحادى والعشرين . كما يمكن الإشارة فى هذا الإطار إلى مشروع وزير المواصلات الإسرائيلى جاد يعقوبى حول تطوير نظم الاتصال فى الشرق الأوسط بما يتضمن قيام إسرائيل بدور رئيسى فى الاتصال بين المشرق والمغرب العربى ، وهو المشروع الذى طوره إلى سوق شرق أوسطية تبدأ بمصر وإسرائيل والضفة الغربية وغزة .

ويبدو أن فى مقدمة مقترحات الشرق أوسطية وأكثرها استمرارية وإصرارا ، كانت تلك التى دأب « شيمون بيريز » على طرحها منذ ما لا يقل عن ثلاثين عاما مضت . ففى العدد الخاص من مجلة « الأزمنة الحديثة » الفرنسية (عدد ٢٥٣ السنة ٢٢) والذى صدر فى منتصف عام ١٩٦٧ تحت عنوان « يوم قريب ويوم بعيد » ، كتب شيمون بيريز مقالا يقول فيه : « إن كل من تابع النشاط السياسى الذى قام به جان مونيه عند تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ، لابد أن يعترف بأنه ليست الفكرة السياسية فقط هى التى تسترعى الانتباه ، فما من شك فى ان التكتيك الذى يختار لتحقيقها ، وأن انتقاء الأهداف البعيدة والقصيرة المدى هما بدورهما مهمان جدا . لقد قابلت « جان مونيه » عام ١٩٥٧ وقال لى يومئذ بكل وضوح « أوروبا المتحدة هى هدف سياسى ، ولكن إذا عرفت على هذا النحو ، فإن تصور أوروبا هذا لابد أن يحكم عليه بالموت قبل ولادته . فالحجة يجب أن تكون - وهكذا كانت - حجة اقتصادية . لذلك فإننا أخذنا بكل وضوح الإطار الاقتصادى » . وخلص شيمون بيريز من هذا الاقتباس إلى القول : « يجب تبنى تكتيك جان مونيه فى وضع الشرق الأوسط . وأنا مقتنع بأن المساهمة فى الميدان الاقتصادى ، فيما يتعلق مثلا بالتطور الصناعى ، من شأنها أن تخلق حالة ذهنية قابلة لإسقاط ستار « الكراهية الرسمية » الموجود بين عدد من الدول العربية (خاصة دول شمال إفريقيا) وبيننا »(٤) . ولا شك أن تلك هى بذور الفكرة التى نبتت بعد ذلك ، وتطورت فى شكل أفكار ومشروعات أكثر تحديدا ، خاصة بعد أن تحقق الشرط - الأمل الذى كان بيريز يحلم به فى ذلك الوقت أى : تحقيق السلام مع مصر !

تلك هى إذن المشروعات الشرق أوسطية التى تبنى الأمريكيون « مخططاتها » الاستراتيجية دفاعا عن مصالحهم ضد السوفيت ، والتى تبنى الإسرائيليون « أحلامها » الاقتصادية سعيا إلى إعطاء شرعية لوجودهم بين العرب . فإذا كان الجانب العربى قد رفض بشكل عام المخططات الأمريكية حتى وإن راودت بعضه - لحين ، أو بشكل كامن غير معلن - إمكانية قبولها ، فإن الأفكار الإسرائيلية لم تجد فى أى لحظة أية آذان صاغية ، وكانت الإدانة المطلقة مصير من يخطر بباله أى تهادن مع إسرائيل ، فضلا عن قبول أى شكل للتعاون معها .

ولقد انهمك العرب - عوضا عن ذلك - فى محاولة استكمال نظامهم الإقليمى الخاص ، الذى وضعت لبناته فى « الجامعة العربية » . ولكن - وكما سبقت الإشارة - فإن رفضهم للمشروعات الشرق أوسطية (الأمريكية الإسرائيلية) لم يعن نجاحهم فى بناء النظام العربى البديل المأمول . إن حجر الزاوية فى هذا « النظام » لم يكن أبدا التنسيق أو التعامل الاقتصادى الفعال ، حتى وإن

تعددت الاتفاقات والمشروعات التى تستهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية أو بناء السوق العربية المشتركة ، وإنما كان مغزى ومعنى النظام العربى بالأساس هو تحقيق نوع من الإجماع السياسى إزاء بعض القضايا الدولية أو العربية . وقد كان هذا الإجماع فى الفترة بين بداية الخمسينات وحتى عام ١٩٦٧ إجماعا « سلبيا » و« دعائيا » . سلبيا ، لأنه دار بالأساس حول رفض سياسات معينة : رفض الانضمام للأحلاف ، رفض الانحياز لأى من المعسكرين الدوليين ، رفض الارتباط بقوى اقليمية غير عربية ، رفض وجود إسرائيل ورفض التعامل معها . وهو إجماع دعائى بمعنى أنه دار حول حشد عاطفى نحو قيم واسعة القبول من قطاعات جماهيرية واسعة داخل البلدان العربية . ولكن هذا الإجماع لم يتخذ - فى الأغلب الأعم - وجهة إيجابية ، ولم يتخذ شكل سياسات عملية محددة . وفى الحالات التى وضعت فيها تلك السياسات على الورق ، فإن نصيبها من التنفيذ كان يقترب من الصفر . ومع ذلك ، فإن هذا الإجماع انطوى على قوة عاطفية هائلة لدى الشعوب العربية ، تمحورت بالأساس حول القيادة الناصرية ، وتجاوزت - غالبا - الإطارات التنظيمية للجامعة العربية . أما بعد ١٩٦٧ ، وفى مواجهة التحدى الثقيل للهزيمة العسكرية أمام إسرائيل ، فقد سعى « النظام العربى » لاستجماع كافة الإمكانات التى كانت متاحة له . وفى واقع الأمر فإن الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٤ كانت أفضل فترات أداء النظام العربى . ففى تلك الفترة شهد النظام العربى نوعا من الإجماع الإيجابى (إجرائيا ، وموضوعيا) تبدى فى كبت الخلافات العربية ، وتحقيق درجة عالية من الإجماع السياسى فى مواجهة إسرائيل ، ومشاركة الدول الغنية فى تحمل العبء المالى لإعادة بناء الجيوش العربية . ثم وصل « النظام العربى » إلى أقصى أداء له مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والحظر النفطى الذى رافقها - وربما كان لافتا للنظر هنا أيضا الإشارة إلى أن السنوات بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ شهدت كذلك أقصى اهتمام بالتكامل « الوظيفى » العربى . بحيث إنه أنشىء فى تلك السنوات الثلاث من الاتحادات والمنظمات العربية ، ما يفوق فى عدده كل المنظمات والاتحادات التى أنشئت فى العشرين عاما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ !

وفى واقع الأمر ، فإن حرب أكتوبر ١٩٧٣ والحظر النفطى الذى رافقها ، وكذلك عدد من السمات « الوحدوية » الأخرى التى سادت حتى عام ١٩٧٥ كانت بمثابة الذروة التى وصل إليها النظام ، والتى أخذ يعانى بعدها من مظاهر الوهن والتفكك ! وعندما قام أنور السادات بزيارته التاريخية للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ فإنه لم يضع هذا النظام أمام امتحان صعب فقط ، وإنما فتح أيضا الباب على مصراعيه لإحياء المشروع الإقليمى المنافس ، أى : الشرق أوسطية !

[٦]

لم يكن ممكنا أن يتم إحياء المشروع الشرق أوسطى ، بأية إمكانية « واقعية » للتحقيق ، بدون إنجاز « سلام » عربى - إسرائيلى ، ومع مصر بالذات ، ولذا ليس مصادفة أن شيمون بيريز عندما طرح منذ ما يقرب من ثلاثين عاما أفكاره الأولى عن الشرق أوسطية ، تحدث - فى السياق السابق الإشارة إليه - قائلا : « هناك مرشحون عرب للصلح مع إسرائيل ، من الدرجة الثانية والثالثة

والرابعة - مثلا لبنان ، الأردن ، تونس - لكن ما ينقص هو المرشح الأول ، وهذا المرشح كان دائما وسيظل أبدا ، على ما يبدو ، مصر . إن مفتاح السلم أو خطر العدوان يوجد إذن فى مكان ما على ضفاف النيل . مصر هى مقدمة الصف ، كما أنها أهم الدول العربية . فهى التى تعطى اللحن ، وبدونها - إذا صح التعبير - ليست هناك موسيقى » ! لذلك ، لم يكن غريبا أن « انفجرت » الأفكار الشرق أوسطية بقوة دفع جديدة وهائلة بعد زيارة السادات للقدس مباشرة . ومنذ ذلك الحين - أى منذ ما يقرب من عشرين عاما - أخذت تتبلور « الشرق أوسطية » ، الحديثة ، فى آخر طبعاتها ، وأقوى احتمالاتها !

إن جوهر الشرق أوسطية الحديثة التى ظهرت بعد ١٩٧٧ حتى الآن والتى اقترنت بعملية السلام العربى - الإسرائيلى يتمثل فى سمتين :

□ **الأولى** هى أنها أصبحت تستند - لأول مرة - إلى مصدر واحد مشترك ، عكس الأفكار السابقة . وكما جاءت الإشارة ، فإن أفكار التكامل والتنسيق الإقليمى فى المنطقة توزعت قبل ١٩٤٨ بين ثلاثة مصادر : (أمريكى - أوروبى) و (يهودى) و(عربى) ، ثم تقلصت فيما بين ١٩٤٨ و١٩٧٧ إلى مصدرين : (إسرائيلى - أمريكى) و(عربى) ، أما بعد ١٩٧٧ فقد ظهرت إمكانية لوجود مصدر واحد مشترك (أمريكى - إسرائيلى - عربى) للشرق أوسطية ، أى بعبارة أخرى : بدأ يتوافر - لأول مرة - حد أدنى من التوافق على الفكرة الشرق أوسطية بين الأمريكيين والإسرائيليين و « بعض » العرب ! وهؤلاء العرب بدءوا بمصر ، ثم أخذوا يتكاثرون - سواء علانية أم سرا - بحيث أضحى من الممكن أن تكتسب الشرق أوسطية - لأول مرة فى العصر الحديث - مضمونا عمليا محددا .

□ **أما السمة الثانية** للشرق أوسطية الحديثة فهى أنها لم تعد تقتصر على أفكار بعض الأفراد (أكاديميين كانوا أم مسئولين) أو المؤسسات البحثية والجامعية ، وإنما انتقلت لتصير سياسات رسمية محددة من جانب الأطراف المباشرة فى الشرق الأوسط والقوى الدولية المنغمسة فى المنطقة .

فى هذا السياق ، يمكن الإشارة إلى مرحلتين على الطريق السريع لتطور الشرق أوسطية الحديثة :

● **المرحلة الأولى** ، هى مرحلة ما بعد زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧ ، وما تلاها من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) ثم المعاهدة المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩) . لقد تكاثرت فى تلك المرحلة ، الأفكار والمقترحات الشرق أوسطية ، بما فى ذلك العديد من المؤتمرات والندوات والكتابات الصحفية . ويمكن هنا – على سبيل المثال فقط – الإشارة إلى تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدولية للمؤتمر اليهودى العالمى الصادر عام ١٩٨٠ وإلى إسهامات الأكاديميين الإسرائيليين بجامعة تل أبيب عن « التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط » ، خاصة أعمال الاقتصادى الإسرائيلى البارز حاييم بن شاحار ، والتى ظهرت بالذات منذ منتصف الثمانينات .

غير أن ما هو أهم من ذلك أن أفكار الشرق أوسطية قدر لها أن تصادف – لأول مرة – محاولات أولية محدودة للتطبيق العملى من خلال عملية تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية . وكما هو معروف فقد وقعت مصر وإسرائيل فيما بين توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ وإتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء فى يونيو ١٩٨٢ ما يقرب من خمسين اتفاقية للتعاون فى كافة المجالات تقريبا : من النقل الجوى والزراعة والمواصلات والتجارة والشرطة إلى الثقافة والسياحة . وشكلت هذه الاتفاقيات جزءا لا يتجزأ من الإطار الرسمى – القانونى للعلاقات المصرية الإسرائيلية . ومع ضآلة ما أنجز فعليا على طريق « التطبيع » ، فإن ذلك الذى أنجز مثل نموذجا وسابقة للعلاقات التالية الإسرائيلية العربية فى إطار أى تطبيق « شرق أوسطى » مستقبلا . وفى واقع الأمر ، فإن بعض المسئولين المصريين الكبار – ربما كان أبرزهم الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر السابق – تنبهوا مبكرا لضرورة اعتبار هذا التطبيع المصرى – الإسرائيلى نواة لتعاون شرق أوسطى شامل مما يعنى أن هذا التصور لم يعد – منذ بداية الثمانينات – مقصورا على الإسرائيليين أو الأمريكيين والأوروبيين .

● أما **المرحلة الثانية** ، التى شهدت بدء التطبيق المخطط والرسمى للشرق أوسطية والتى تمتد حتى الآن ، فقد بدأت مع عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط ، فى أكتوبر – نوفمبر ١٩٩١ . ولا شك أن القوة الدافعة لعقد ذلك المؤتمر ، والتوجه المباشر نحو الشرق أوسطية ، إنما كانت نتاجا للغزو العراقى للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ . فمن المؤكد أن هذا الغزو ، وما ترتب عنه من ردود أفعال وتداعيات عربية وإقليمية ، لفت الانتباه بشدة إلى ضرورة ، ليس فقط التقدم بحسم نحو التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ومد نطاقها إلى كافة الأطراف العربية ، وإنما أيضا إلى ضرورة العمل الجاد على دفع التنمية الاقتصادية بالمنطقة ، ومحاصرة بؤر التوتر الكامنة فيها . وكما هو معروف ، فقد ضم مؤتمر مدريد – إلى جانب مفاوضات السلام الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية – المفاوضات متعددة الأطراف والتى بدأ عقدها حول كل من : الحد من التسلح – والمياه – والتعاون الاقتصادى – واللاجئين – والبيئة .

وليس غريبا أن شهدت هذه الفترة بعضا من أهم المشروعات المطروحة حول الشرق أوسطية ، والتى اهتمت برسم خريطة المنطقة فى المستقبل ، فى ظل التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى . ويمكن فى هذا الصدد الإشارة إلى دراسة معهد واشنطن عن سياسة الشرق الأدنى فى عام ١٩٩١ ، وإلى « تقرير هارفارد » الذى شارك فى إعداده اقتصاديون إسرائيليون وفلسطينيون وأردنيون وأمريكيون فى يونيو ١٩٩٣ ، وكذلك مشروع المجموعة الأوروبية حول قيام سوق موحدة فى الشرق الأوسط ، والذى أعلن فى نهاية عام ١٩٩٣ .. الخ .

ولسنا هنا فى حاجة إلى القول إن الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى ، بدءا من أوسلو (أغسطس ١٩٩٣) إلى واشنطن (سبتمبر ١٩٩٣) أسقط آخر وأخطر الحواجز السياسية والنفسية أمام إمكانية تطبيق الشرق أوسطية ، أيًا كانت أهمية أو حساسية القضايا المعلقة بين الطرفين . ثم جاءت الاتفاقية الأردنية – الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٩٤ لتشكل خطوة إضافية كبيرة فى هذا المجال .

وفى هذا السياق العام ، تهيأت المنطقة لأن تشهد مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى الدار البيضاء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ثم المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى عمان – الأردن فى نفس التوقيت من العام التالى – ١٩٩٥ . وبهذين المؤتمرين ، انتقلت الشرق أوسطية من مجال الأفكار والتصورات إلى مجال المشروعات التطبيقية المحددة ، والتى كان أهمها الاتفاق على إنشاء بنك للتعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالقاهرة .

لقد أعطت هذه التطورات العملية أهمية خاصة للكتابات والأفكار التى واكبتها . وإذا كان كتاب شيمون بيريز عن « الشرق الأوسط الجديد »(٥) قد لفت الأنظار بشدة لذلك التصور الإسرائيلى لمستقبل الشرق الأوسط ، فإن كتّابا على الطرف العربى والمصرى ، أخذوا هم أيضا يقدمون اجتهاداتهم حول مفهوم الشرق أوسطية وإمكاناتها المستقبلية . وربما كان المفكر والكاتب المصرى المرموق محمد سيد أحمد هو أفضل من عبر عن ذلك فى كتابه « سلام أم سراب »(٦) ، بعد عشرين عاما بالضبط من صدور كتابه « بعد أن تسكت المدافع » الذى اقترب فيه بحذر ، ومبكرا للغاية (سنة ١٩٧٥) من قضية مستقبل المنطقة بعد السلام !

غير أن هذا لا يعنى إطلاقا أن قضية الشرق أوسطية قد حسمت ، فلا تزال الأسئلة المعلقة المرتبطة بالشرق أوسطية تثير الجدل الحاد بين النخب العربية ، مثلما تثير البلبلة والتخوف لدى الجماهير العربية . وبالرغم مما تنطوى عليه الشرق أوسطية من إمكانيات هائلة لتثبيت دعائم السلام فى المنطقة ، ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، فإن هذه الأسئلة المعلقة سوف تظل عقبة كؤودا أمام تحول إمكانيات الشرق أوسطية إلى واقع يلمسه المواطن العربى .

وليس من الصعب استخلاص أن أهم تلك الأسئلة تدور حول ثلاث قضايا :

□ **الأولى** : العلاقة بين السلام ، والتقدم نحو التكامل الشرق أوسطى ، أى : هل الشرق أوسطية أداة لتحقيق السلام الشامل والنهائى ، أم أن السلام شرط لتحقيق الشرق أوسطية ؟ وبناء عليه : أيهما ينبغى أن يسبق الآخر ، أم أن هناك إمكانية لسيرهما بالتوازى ؟

□ **الثانية** : العلاقة بين العروبة ، والشرق أوسطية : هل الشرق أوسطية تعنى – بالضرورة – نفى العروبة ؟ وهل العروبة تعنى نبذ الشرق أوسطية ؟ أم أنه من الممكن التعامل معهما معا كمستويين مختلفين للتنسيق والتكامل ؟

□ **الثالثة** : العلاقة بين أطراف الشرق أوسطية ، أى : هل هى علاقة سوف تكون – بالضرورة – لمصلحة إسرائيل ، وفى ظل سيطرة أمريكية وغربية – أم أن هناك إمكانية لعلاقة صحيحة متكافئة يمكن أن يكون العرب فيها أندادا ، وأكفاء ، وأن يحصلوا منها على منافع ملموسة ؟

تلك هى أهم الأسئلة والقضايا المطلوب من الباحثين والمثقفين العرب بحثها ، وتقديم الإجابة العلمية الموضوعية الشجاعة – وليس الدعائية العاطفية المراوغة – عنها . فقط مطلوب منهم ألا يتأخروا كثيرا ، لأن قطار الأحداث والتطورات ، والمصالح لا ينتظر أحدا !

الهوامش

(*) كلمة « الليفانت » Levant مشتقة من الكلمة الانجليزية القديمة Levant بمعنى الشرق East وهى اسم كان يطلق فى الماضى على كل مناطق الساحل الشرقى من البحر المتوسط ، التى تشمل ما هو الآن اليونان وتركيا وسوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين ومصر .

أما المدلول الأضيق لهذا الاسم فيشمل فقط منها البلاد غير الأوروبية . ولا يزال الاسم يستخدم أحيانا للإشارة إلى البلاد العربية التى كانت واقعة تحت الانتداب الفرنسى فى المنطقة ، أى سوريا ولبنان .

١ – انظر عرضا وافيا للاجتهادات المختلفة فى تحديد منطقة الشرق الأوسط فى : جميل مطر وعلى الدين هلال ، *النظام الإقليمى العربى – دراسة فى العلاقات السياسية العربية* (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) الطبعة الثالثة ، ص ص ٢٤ – ٣٠ .

٢ – المرجع السابق ، ص ص ٢٢ – ٢٥ .

٣ – Roger Owen, *"The Middle East in the World Economy 1800-1914*, London : Methuen, 1987.

٤ – شيمون بيريز ، يوم قريب ويوم بعيد ، فى : « من الفكر الصهيونى المعاصر » (بيروت : مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) سلسلة كتب فلسطينية رقم ١١ ص ١٥٤ .

٥ – Shimon Peres, *The New Middle East*, (New York : Henry Holt and Company, Inc. 1993).

٦ – محمد سيد أحمد ، *سلام أم سراب* (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٥) .

أحمد قريع

□ وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة فى السلطة الوطنية الفلسطينية . عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس الوطنى الفلسطينى . رأس الوفد الفلسطينى فى مفاوضات أوسلو السرية التى أدت لتوقيع إعلان المبادىء . □

ليس هناك ما نخشاه : كيف ؟

برز مصطلح الشرق الأوسط بشكل واسع إبان الصراع العربي – الإسرائيلي ، وخصوصا بعد عام ١٩٤٨ حيث أخذت الدول والمحافل الدولية تطلق هذا المصطلح على قضية فلسطين ، وذلك في محاولة لطمس اسم فلسطين صراحة عند بحث المسائل المتعلقة بهذه القضية ، باعتبارها محور الصراع العربي – الإسرائيلي وقضيته المركزية . وقد درج استعمال هذا المصطلح بكثرة في محاولات التسويات الدولية لهذه القضية ، كما برزت فكرة السوق الشرق الأوسطية بوضوح في أعقاب المبادرة السلمية التي بدأت في خريف عام ١٩٩١ .

تبنى الإسرائيليون والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية فكرة السوق الشرق الأوسطية باعتبارها الآلية القوية لرفع المقاطعة العربية عن إسرائيل والسماح لها بالاندماج اقتصاديا بسهولة في المنطقة والانفتاح على الأسواق العربية والاسواق المجاورة لها ، وباعتبارها البديل للسوق العربية المشتركة التي فشلت فشلا ذريعا ، ولم تنجح في تحقيق أبسط أنواع التكامل الاقتصادي .

كما بدأ بعض الاقتصاديين والسياسيين العرب بتبني هذه الفكرة باعتبارها ستشكل تكتلا اقتصاديا ذا وزن كبير نسبيا ، شأنه في ذلك شأن التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة كالمجموعة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتجمع الاقتصادي الباسيفيكي .

تطورت فكرة سوق الشرق الأوسط بسرعة وبدأت تنمو ككرة الثلج بدعم الدول الراعية لعملية السلام ، وبالذات الولايات المتحدة ، وأخذت هذه الفكرة تطرح في مفاوضات السلام بشكل جدي ، خصوصا في المفاوضات المتعددة الأطراف سواء في مفاوضات التنمية الاقتصادية بفروعها المختلفة (المالية والبنوك – السياحة – الزراعة) والبنى التحتية كالمواصلات والنقل والطرق والاتصالات والطاقة ، وكذلك في مجالات المياه والبيئة والتكنولوجيا وغيرها .

هذا وقد لاقت الفكرة دعمها من خلال اتفاقات السلام الثنائية لا سيما بين الأردن وإسرائيل ، وبين فلسطين وإسرائيل ، وبين مصر وإسرائيل التي أعدت اتفاقات حول التعاون الاقتصادي بفروعه المختلفة وذلك من خلال إقامة المؤسسات والمشاريع الإقليمية . توجت هذه المحاولات بعقد مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدار البيضاء خلال الفترة من ٣٠/١٠–١/١١/١٩٩٤ كمحاولة لخلق شرق أوسط جديد تصبح فيه إسرائيل عضوا شرعيا في المنطقة ورفع المقاطعة العربية عنها .

وقد أعلن في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في عمان في ١٩٩٥ عن العديد من مشروعات التنمية الإقليمية ، وكذلك عن تأسيس العديد من المؤسسات الإقليمية كبنك التنمية الإقليمي ومنظمة السياحة الإقليمية ومجلس الأعمال الإقليمي وغيرها من المؤسسات .

آليات التعاون

يتم التركيز في الوقت الحاضر من خلال مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمالى إفريقيا ومعاهدات السلام والجهود الدولية على عدة آليات لخلق سوق شرق أوسطية بالوسائل التالية :

(أ) التخطيط الإقليمى للتنمية الاقتصادية :

حيث تتوافر فى المنطقة طاقات كامنة سواء على مستوى الموارد أو الموقع يمكن استغلالها إقليميا وبكفاءة أعلى مما لو استغلت على مستوى قطرى . فهناك العديد من برامج التنمية التى يجرى تخطيطها على مستوى إقليمى ومنها على سبيل المثال :

١ - برنامج تنمية إقليمى لمنطقة خليج العقبة تدعمه المجموعة الأوروبية .

٢ - برنامج تطوير وادى الأردن يدعمه البنك الدولى وبعض الدول المانحة كالولايات المتحدة وإيطاليا .

٣ - برنامج تنمية جنوب شرق البحر المتوسط ويشمل ذلك الساحل الجنوبى من إسرائيل وقطاع غزة وشمال سيناء . ويغطى هذا البرنامج قطاعات المواصلات والنقل ، السياحة والزراعة والطاقة .

(ب) المشروعات الإقليمية :

تؤكد جميع القوى الدولية المهتمة بالمنطقة وباستقرارها وتطورها وبعملية السلام ونجاحها أن هذه العملية ستظل هشة ضعيفة ما لم يتم تدعيمها بمشروعات تنمية إقليمية تقلل من حجم العداء السياسى ، وتخلق أجواء تبنى مصالح مشتركة بين أطراف العملية السلمية وبينهم وبين جيرانهم من القوى الاقتصادية الدولية ، وتشكل آلية جديدة للتعايش تتخطى النظرة القطرية الضيقة ، وتعمل على توطيد أركان الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط برمتها . ومن هذه المشاريع ما يلى :

١ - *مشروعات البنى التحتية والأساسية :*

يخطط أن يكون لها دور حاسم فى خلق روح التعاون والمصالح المشتركة من خلال ربط الأجزاء المتباعدة فى المنطقة كمشاريع الطرق والسكك الحديدية ، مراكز الحدود ، وكذلك الربط الكهربائى ، المياه ، البيئة . وتتميز هذه المشروعات بأنها ذات آثار اقتصادية واجتماعية تستغرق وقتا طويلا لكى تتحقق كما أنها ذات تكاليف باهظة وصعوبات تمويلية باعتبارها لا تدر أرباحا نقدية مباشرة . ولهذه الاعتبارات ينظر إلى هذه المشاريع كمشاريع إقليمية تقوم على أساس أنها استثمارات سياسية لدعم السلام وتثبيته وتحقيق الاستقرار فى منطقة من أكثر المناطق تأثيرا على السلام العالمى .

٢ - *مشروعات التنمية الاقتصادية :*

وفى هذا السياق يتم التخطيط والدراسة عبر المفاوضات المتعددة الأطراف واللقاءات المنبثقة عنها إلى تدعيم فكرة سوق الشرق الأوسط عن طريق تبنى مشروعات التنمية الاقتصادية فى مجالات الصناعة ، الخدمات ، الزراعة ، والتكنولوجيا ، والاتصالات والنقل ، حيث تعتبر هذه المشروعات الأسس التى ستقام عليها سوق الشرق الأوسط بمواردها المتعددة نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من ميزات نسبية فى الأيدى العاملة والطاقة والموقع المتوسط بين القارات الثلاث . ويعتبر هذا النوع من المشروعات من وسائل الحفاظ على سلام دائم مستقر .

٣ - *المؤسسات الإقليمية :*

وتترافق فكرة السوق الشرق أوسطية فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف واللقاءات والمؤتمرات المنبثقة عنها بإنشاء مجموعة من المؤسسات الإقليمية على صعيد التمويل والدراسات والتخطيط ، وإشراك القطاع الخاص بما يضمن أن تغطى خدماتها وعوائدها جميع الأطراف المشاركة فى السوق من قطاع خاص وعام ، وخلق وقائع ومعطيات اقتصادية ومؤسسية جديدة على الأرض تجعل عملية السلام عملية لا يمكن التراجع عنها . ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

بنك التنمية الإقليمى : رغم أنه يوجد فى المنطقة أكثر من مؤسسة تمويل إقليمية مهمة مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والبنك الإسلامى للتنمية ، إضافة إلى الصناديق التى أنشأتها دول الخليج العربى كالسعودية والكويت والإمارات ، فإن غالبية الأطراف المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف ترى أن المنطقة مع ذلك بحاجة إلى مؤسسة تمويلية إقليمية أخرى تقوم بتقديم التمويلات اللازمة للمشاريع الإقليمية سواء للقطاع الخاص أو القطاع العام ، ويكون لها مردودها على خلق روح التعاون الإقليمى وتطويره ودعم عملية السلام وإبراز عوائد السلام .

وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك وجهات نظر مختلفة فى إنشاء هذا البنك ، فإن الجهود تتركز حول صياغة ميثاق البنك وأنظمته الداخلية ومركزه الرئيسى . وقد تم الإعلان عن قرارات تتعلق بإنشائه فى مؤتمر قمة عمان الاقتصادية .

منظمة السياحة الإقليمية : لما كان إقليم الشرق الأوسط « أكبر متحف فوق المعمورة » حيث يحتضن الأماكن المقدسة للديانات الثلاث « الإسلامية والمسيحية واليهودية » والشواهد التاريخية للحضارات التى قامت فى هذه المنطقة منذ بدء الخليقة وحتى عصرنا هذا ، ولما كانت السياحة من أهم مصادر الدخل لهذه المنطقة (وبالعملات الأجنبية) فإن تنظيمها يضمن للمنطقة دخلا مستمرا ومستقرا ، كما أن وجود منظمة سياحية ترعى شؤون السياحة بكافة مراحلها وتخطط لها على أساس المجموعات وتشجع التعاون فى هذا المجال يشكل خطوة مهمة جرى الإعلان عنها فى مؤتمر عمان الاقتصادى .

المجلس الإقليمى المشترك لرجال الأعمال : لقد قطعت المحادثات حول إنشاء هذا المجلس خطوات مهمة من خلال اللقاءات والاجتماعات التى تواصلت على مدى المراحل الماضية لتقرير وتطوير أشكال التعاون بين مجموعة رجال الأعمال فى المنطقة ، وفى كافة مجالات العمل وخاصة فى مجالات التجارة والمقاولات والخدمات بكافة أنواعها وتنفيذ بروتوكولات التجارة بين هذه الدول .

المناطق الحرة الحدودية : ستكون المدن الصناعية والمناطق الحرة الحدودية إحدى وسائل تدعيم التعاون على الصعيد الثنائى أو على الصعيد الإقليمى باعتبارها ستتعدى الحدود السياسية وتتخلص من الحساسيات السياسية تجاه العمالة القادمة من كل قطر إلى القطر الآخر . وكذلك سيكون هناك مزج للعمالة ورأس المال والتكنولوجيا من الدول المتعاقدة فى المنطقة ، كما أنها ستكون مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية والتجارة العالمية بعيدا عن الحواجز الجمركية والضرائب ، كما أنها ستمكن من حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول فى الإقليم بشكل غير مباشر .

وحتى هذا الوقت هناك اقتراحات بإقامة عدد من المناطق الصناعية على الحدود الإسرائيلية الفلسطينية ، وأخرى فى منطقة غور الأردن بين الأردن وإسرائيل وفلسطين . ولهذه المناطق ميزات إيجابية من حيث تشجيع التجارة الخارجية بين دول الإقليم بالدرجة الأولى ، وبين دول الإقليم والدول خارج الإقليم بالدرجة الثانية ، حيث ستتوطن فى هذه المناطق مراكز تصنيع لأغراض التصدير .

ومما لا شك فيه أن المناطق الصناعية الحدودية الفلسطينية الإسرائيلية ستستوعب آلاف العمال والفنيين الفلسطينيين ، وتستطيع استقطاب تراكمات رأس المال الفلسطينى الداخلى والخارجى واستقطاب رؤوس الأموال الدولية ، وتحقق مفاهيم التعاون الاقتصادى الدولى ، وتكفل إقامة المشاريع الدولية المشتركة ، واستخدام وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة فى مراحل الإنتاج المختلفة. وفى نقل المعرفة فى حقولها المتعددة مما يمكن شعوب المنطقة من التركيز والاهتمام بالاقتصاد والبناء ، ويمكن كذلك من توفير دعم دول العالم وتعاملها مع هذه المنطقة وفتح التجارة وإزالة قيودها أيًا كانت ، بما يعزز الاستقرار السياسى والسلام بين دول الشرق الأوسط شعوبا وحكومات .

إن إقامة التجمعات الصناعية الحدودية والإقليمية – لا سيما بين الفلسطينيين والإسرائيليين – يجب أن تبنى على أسس ليبرالية بحيث تكون أنظمتها وقواعد عملها مرنة وبعيدة عن الروتين الحكومى والبيروقراطية ، وتنتهج قواعد وأنظمة وسياسات عمل وتنظيم شبيهة بما يطبق فى الدول الصناعية المتقدمة بحيث يشعر المستثمر الدولى وكافة المستثمرين بوجود حماية لأموالهم ومصالحهم وبحيث تنساب وتتحرك الأموال والبضائع والعمالة بسهولة . وهذا يعنى إنشاء مناطق اقتصادية عالمية مفتوحة ذات جذب اقتصادى للمستثمرين ، وتعتمد على القطاع الخاص فى إدارتها ، وتحكمها قواعد المنافسة وآليات السوق الحرة ومرونة العمل .

بنوك المعلومات ومراكز الأبحاث الإقليمية : وهذه البنوك تساعد على تخزين المعلومات وتجميعها من مختلف الدول سواء فى مجال الموارد البشرية والاقتصادية أو البيئة ويتم استخدامها من مختلف الدول ، كما أن مراكز الأبحاث الإقليمية ستساعد على التعرف الدقيق على المنطقة سواء فى علوم البحار والبيئة والمياه ومكافحة التصحر والزراعة الجافة أو أبحاث الطاقة والصناعات الغذائية والصحة والأمراض المتوطنة أو غير ذلك . كما سيجرى استخدام نتائج بحوث هذه المراكز لخدمة رفاهية المواطن فى هذه المنطقة وتسهيل حياته وتعريف العالم بشكل أكبر على هذه المنطقة . وتكون هذه البنوك والمراكز مرتبطة ببعضها البعض من جهة ، ومع المستفيد من خدماتها من جهة أخرى بشبكة من الحاسوب ووسائل الاتصال الفضائى والأرضى .

- ***قد يتساءل المرء هل ستكون هذه السوق الشرق أوسطية حلقة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى أم نهاية له ؟***

إن هذا التساؤل يحتمل الإجابة فى إطارين اثنين :

☐ **الأول :** ما دامت المنطقة تشهد أجواء الانفراج السياسى بعد توقيع اتفاقيات السلام ، وما دام قد تم تكبيل الأيدى التى تدق طبول الحرب - ولو إلى حين - فإن السوق الشرق أوسطية الاقتصادية ستكون حلبة لاستمرار الصراع ولكنه صراع من نوع آخر . ستكون السوق مجالا للمنافسة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية والارتفاع بمستوى الجودة والنوعية للسلع والخدمات من جانب ، ومن جانب آخر ستكون مجالا خصبا للتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة لا سيما بعد رفع المقاطعة العربية لإسرائيل رسميا .

إن على الدول العربية المشاركة فى السوق أن تدير دفة المنافسة الاقتصادية بحنكة وحكمة وكفاءة متناهية . ويجب أن تكون إقامة السوق فى حالة قيامها حافزا للدول العربية جميعا لمزيد من التكتل ورفع مستويات التجارة بينها حتى تقلل ، ما أمكن ، من الآثار السلبية لدخول سوق الشرق الأوسط فى منظمة التجارة العالمية ، والذى يترتب عليه رفع الحواجز الجمركية وحماية الملكية الفكرية وبالتالى إخضاع الدول العربية لمنافسة شديدة مادام كثير من منتجاتها يحتمى بالجدران الجمركية ، وسترتفع التكاليف لبراءات الاختراع العالمية وهذا ما سيقلل من الميزات النسبية لكل بلد عربى على حدة . ولكن بالتكاتف والاتجاه نحو مزيد من التعاون الاقتصادى بكل جوانبه التجارية والمالية والسوقية ، يمكن اقتراح الكثير من المعاملات التفضيلية للدول التى تدخل فى شكل من أشكال التعاون الاقتصادى كمناطق التجارة الحرة أو السوق المشتركة .

☐ **الثانى :** إن إرساء قواعد سوق الشرق الأوسط يتطلب تحويل كثير من الموارد الاقتصادية والبشرية من الإنفاق العسكرى إلى الإنفاق الإنمائى ، وبالتالى توفير كثير من الأموال

والموارد ودفعها إلى قنوات التنمية الاقتصادية بدل أن كانت تخصص للنفقات الدفاعية العسكرية غير المنتجة . وعليه فإنه يعول على قيام هذه السوق فى رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة ومكافحة الفقر والجهل والمرض والبطالة فى الدول التى تعانى منها ، وخاصة الدول العربية ، لا سيما أن جزءا مهما من الناتج المحلى الإجمالى لا تقل نسبته عن ١٥ فى المائة فى المتوسط كان يخصص للأغراض العسكرية .

● ***هناك تساؤل آخر وهو : هل التسوية السياسية التى تمت كافية لقيام سوق الشرق الأوسط ؟***

إن نجاح قيام السوق الشرق أوسطية مرهون بحسن النوايا من كافة الأطراف الداخلة فى العملية السلمية ، كما أن ذلك مرهون بتنفيذ مراحل الاتفاقات السياسية المتفق عليها بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى ، ولا سيما الجانب الإسرائيلى الذى مازال يماطل فى تنفيذ اتفاق أوسلو . فمن الجدير بالذكر أنه بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أخذت تلوح فى المنطقة ولأول مرة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن أجواء تفاؤل وأمل باستقرار سياسى وحل دائم للصراعات السياسية يكون مبنيا على السلام الشامل والعادل بين شعوب المنطقة ويضع حدا للمعاناة والآلام ، كما أنه برزت ولأول مرة فرصة تاريخية عظيمة لخلق اقتصاد قوى ومتين فى المنطقة . فلقد بدأت فعلا بعد اتفاق أوسلو صياغة مرحلة جديدة فى التعامل بين الشعوب فى المنطقة تقوم على تركيز قواعد الاستقرار السياسى والاقتصادى لمصلحة هذه الشعوب ، ومن آليات هذا الاستقرار قيام سوق الشرق الأوسط كتجمع اقتصادى على مستوى الطموحات والآمال لدى أنصار السلام فى هذه المنطقة ، بحيث يجب أن ترفع هذه الدول شعار شركاء فى التنمية لا أطراف صراع ، الأمر الذى سيجلب الخير والتقدم والتنمية لكافة شعوب المنطقة .

إننا كفلسطينيين ليس هناك ما نخشاه من قيام هذه السوق فلدينا فائض من العمالة الماهرة التى يمكن توظيف جزء منها فى السوق إضافة إلى توافر أعداد كبيرة من المتخصصين ذوى الخبرات العالية فى الداخل والخارج وفى مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والعلمية والهندسية والفنية ، والتى يمكنها أن تسهم بكفاءة وفعالية فى تطوير سوق الشرق الأوسط وتنميتها . فلقد عملت هذه الخبرات والكفاءات على بناء أجهزة ومؤسسات ليست عربية فحسب ، ولكن عالمية أيضا .

وليس هناك من شك فى أن هناك شريحة من كبار رجال الأعمال الفلسطينيين الذين يقومون بإدارة الاستثمارات الصناعية والمالية والخدمية وبشكل يضاهى نظرائهم لدى الدول المتقدمة ، وقد نجحوا فى تشييد مؤسسات اقتصادية كبيرة وعلى أسس ومعايير عالمية ، حيث يمكن لهذه الشريحة المساهمة فى الاستثمار فى السوق إذا ما أحسن اجتذابهم وتقديم التسهيلات والحوافز لاستثماراتهم .

يضاف إلى ذلك كله أن لدى الفلسطينيين ثروات سياحية قل نظيرها فى أرجاء العالم والتى يمكن تطويرها بحيث تصبح مراكز جذب سياحية ، وحقيقة الأمر أن الانفتاح على دول المنطقة والتعاون فى مجالات السياحة ، سيجعل المنطقة برمتها مركز جذب سياحى طيلة أيام السنة نظرا لما تتميز به – إضافة إلى التراث الدينى والتاريخى – من مناخ معتدل صيفا وشتاء .

إن الشواهد والأمثلة كثيرة على إمكانية الصعود والانطلاق فلسطينيا على الصعيد الاقتصادى . فها هى سنغافورة وهونج كونج وماليزيا وتايوان بلدان صغيرة الحجم مساحة ، ولكنها غنية بإنسانها المبدع الخلاق الذى بنى أكثر قواعد الصناعة تقدما فى العالم ، واستطاع المنافسة فى مجال الصناعات الالكترونية والكهربائية والحواسب (الكمبيوتر) والنسيج والجلديات والآلات الدقيقة . فبتوفير الشروط اللازمة للانطلاق الاقتصادى فى فلسطين ستصبح فلسطين سنغافورة الشرق الأوسط نظرا لما يتمتع به الإنسان الفلسطينى من إبداع وقدرات خلاقة وعمل دؤوب .

ولا بد من التأكيد فى هذا المقام أن الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى كالتباطؤ والمماطلة فى تنفيذ اتفاقية إعلان المبادىء (أوسلو) واستمرار السياسة العدائية الإسرائيلية كالحصار ، وتعطيل التجارة الفلسطينية الداخلية ، وطرد العمال الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل من أعمالهم ، وعدم ترسيم الممر الآمن واستمرار تحكمها فى المعابر والجسور والسيطرة على الأراضى والمياه ، وتعطيل تصاريح الدخول للمستثمرين ورخص الاستيراد لمستلزمات التنمية - مثل هذه الإجراءات تعطل عملية الانطلاق بالتنمية الفلسطينية التى تشكل عمودا رئيسيا فى سوق الشرق الأوسط التى يجب أن تبنى على تكافؤ الفرص ، واحترام العلاقات والمصالح المتبادلة ، فبدون النجاح على الصعيد السياسى فى إحلال السلام الشامل والعادل لن يكتب لهذه السوق النجاح .

دور القوى الإقليمية الأخرى

هناك دولتان تقعان على أطراف سوق الشرق الأوسط وهما إيران وتركيا ، ويمكن لهاتين الدولتين لعب دور كبير فى دعم سوق الشرق الأوسط وتنميتها ، إذ أن لكل منهما دورا متميزا مختلفا عن دور الأخرى يمكن أن تلعبه بحيث تستفيد وتفيد من مشاركتها فى هذه السوق بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

- فعلى صعيد إيران ، تعتبر إيران دولة نفطية ذات إنتاج واحتياطى غزيرين ، كما أنها تتمتع بسوق استهلاكية كبيرة نظرا لكبر عدد سكانها مدعومين بطلب فعال على السلع والخدمات . لذلك فإن نمطا من التعاون بين سوق الشرق الأوسط وإيران يمكن بناؤه بحيث يتمحور على التعاون النفطى بالدرجة الأولى نظرا لأن مجموعة من دول الشرق الأوسط ، كالأردن وفلسطين ولبنان وإسرائيل مثلا ، لا تمتلك نفطا ولكنها تمتلك إمكانيات استقبال أنابيب النفط وتصديره فى شكله الخام من موانيها أو القيام بتكريره فى مصافى تقام لهذا الغرض لديها وتصديره مكررا أيضا باعتبارها قريبة من مراكز الاستهلاك فى أوروبا وإفريقيا وشرق آسيا . وليس هناك ما يمنع من تطوير تكنولوجيا نفطية حتى فى الدول التى لا تمتلك نفطا وبشكل خاص فى تكنولوجيا البتروكيماويات والأسمدة فى ظل توافر الخبرات الهندسية والكيميائية والفنية المتخصصة .

- أما عن دور تركيا فى سوق الشرق الأوسط فهو دور يمكن أن يكون مهما وحيويا نظرا لامتلاك تركيا لعنصر الماء بكميات وفيرة جدا فى حين تعانى معظم دول السوق الشرق أوسطية من قلة هذا العنصر ؛ لذا فإن دور تركيا يمكن أن يكون داعما للسوق وتطورها من خلال مد أنابيب المياه إلى المنطقة سواء لأغراض الشرب أو الرى ، ويمكن مقايضة ذلك بسلع صناعية أو زراعية تحتاجها السوق التركية وهى سوق ضخمة على أية حال .

إن تركيا كعضو فى السوق الشرق أوسطية يمكن أن تكون بوابة السوق الشرق أوسطية إلى منطقتين حيويتين فى العالم وهما :

الأولى : دول شرق أوروبا ودول آسيا الصغرى التى كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا والتى تحتفظ تركيا الآن معها بروابط التعاون .

والثانية : دول أوروبا الغربية باعتبار تركيا عضوا فى حلف شمال الأطلسى وقربها من تلك الأسواق ، هذا إضافة إلى احتفاظ تركيا مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط بعلاقات سياسية واقتصادية تقليدية متينة يمكن أن تشكل أساسا لانخراط تركيا فى منظومة السوق المقترحة .

- ***هل ستهيمن إسرائيل على المنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية ؟***

يمكن إثارة السؤال التالى : هل هذا الهدف تتبناه الدوائر الإسرائيلية ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب فإن إسرائيل ستواجه مشكلتين رئيسيتين :

- **الأولى** : أن الهيكلية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلى موجهة بشكل رئيسى نحو أوروبا والعالم الغربى ، وبغية الدخول والتكيف مع أسواق الشرق الأوسط فإن على إسرائيل إعادة هيكلة اقتصادها بشكل جذرى ولهذا تكلفة مادية وسياسية معا .
- **الثانية** : هى ارتفاع تكلفة المنتجات الإسرائيلية والتى تقلل من فرص منافستها للمنتجات الأخرى الداخلة فى السوق من منشأ محلى .

إن دخول إسرائيل للسوق وهيمنتها اقتصاديا على المنطقة ليس سهلا ، فمن ناحية ان على إسرائيل أن تتكامل اقتصاديا مع اقتصاديات تعتبر متخلفة عن الاقتصاد الإسرائيلى ، ومن ناحية أخرى ان على إسرائيل أن تدفع ثمن ذلك التكامل مع اقتصاديات المنطقة التى تعترف شعوبها بالحق الكامل للفلسطينيين بتقرير المصير . ولذا فإن الشرط اللازم والسابق لدخولها بحرية إلى سوق الشرق الأوسط هو تحقيق السلام الشامل والعادل مع جميع دول المنطقة وبالذات مع الفلسطينيين ، بما فى ذلك الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو من عام ١٩٦٧ وإنهاء الاحتلال بما فى ذلك إزالة المستوطنات المزروعة فى أرض فلسطين .

وبناء على كل ذلك فإن التخوف من الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة من خلال السوق ليس له ما يبرره ، إذا ما أخذت الاعتبارات السابق ذكرها ، إضافة إلى أن قيام السوق سيكون مبنيا على

المصالح المشتركة وليس هيمنة طرف على آخر . ولقد أرست معاهدات السلام قواعد للتعاون المشترك فى مجالات الاقتصاد واستغلال موارد المياه والطاقة ، وإقامة المشاريع المشتركة سواء على مستوى البنية التحتية أو التنمية الاقتصادية . ولقد علمتنا تجربة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية المصرية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد أن إسرائيل لم تتمكن من دخول الأسواق المصرية أو اختراقها رغم التفوق التكنولوجى لديها وارتفاع معايير الجودة لسلعها ، لذا فإن رفع سلاح المقاطعة يجب أن يرافقه تنظيم حركة عناصر الإنتاج داخل دول المنطقة جميعها . وليس أدل على إمكانية منافسة الصناعة العربية لمثيلتها الإسرائيلية من قيام بعض الصناعات الفلسطينية بالتصدير إلى الأسواق الإسرائيلية كالأحذية والملابس وحجارة البناء والخضار والفواكه والمنسوجات والمصنوعات الجلدية ، وسيكون بالإمكان تصدير منتجات أخرى لا تدخل الأسواق الإسرائيلية حاليا كالأدوية ومنتجات الألبان وزيت الزيتون ، وغير ذلك من المنتجات الفلسطينية ضمن ترتيبات تبادلية معينة .

ولابد أيضا من تأكيد أن كثيرا من الصناعات الفلسطينية سيكون أكثر قدرة على المنافسة فى السوق وبالذات ضد المنتجات الإسرائيلية إذا ما أمكن الحصول على مصادر طاقة رخيصة من مصادر عربية كالنفط العراقى والغاز القطرى .

يضاف إلى ذلك أن هناك الكثير من السلع العربية قادرا على المنافسة فى الأسواق الإسرائيلية كصناعة المنسوجات السورية والمصرية ، والأدوية الأردنية ، والبتروكيمياويات الخليجية والعراقية ، والمحاصيل الغذائية والصناعية كالسكر والأرز والقطن والسمسم والذرة . كذلك يمكن للصناعات الاليكترونية والكهربائية العربية أن تنافس الصناعات الإسرائيلية إذا ما تمت المحافظة على مستويات الجودة العالمية وذلك لرخص الأيدى العاملة العربية وتوافر الطاقة والمواد الخام بأسعار رخيصة .

إن عدم الخشية من مشاركة إسرائيل وهيمنتها على السوق يجب أن يقترن بإطلاق آلية السوق كسياسة اقتصادية عامة فى السوق الشرق أوسطية وعدم اللجوء إلى سياسات الدعم والحماية للسلع - كما هو متبع حاليا فى إسرائيل - مع توفير مستويات متقاربة من الجودة والمواصفات والمقاييس للسلع المتبادلة . هذا إلى جانب أن يقترن الانخراط من قبل أية دولة فى السوق بالنظرة الجادة نحو المشاركة الإيجابية فى التنمية الاقتصادية للمنطقة وتبنى مفاهيم الأمن فى المنطقة للجميع على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

وبرغم ذلك كله يجب التنبه إلى أن إسرائيل تمتلك اقتصادا قويا قوامه حوالى ٧٠ مليار دولار كناتج قومى إجمالى ، وبمعدل دخل فردى يبلغ حوالى ١٥٠٠٠ دولار سنويا أى ما يوازى الناتج والدخل القومى لحوالى ١٥٠ مليون عربى ، وبالتالى فإن الفرص لن تكون متكافئة فى السوق إذا لم تنهض الدول العربية باقتصادياتها وتهتم بالإنتاجية والجودة لمنتجاتها وإلا فإنها ستظل تعانى من التبعية والهيمنة الخارجية .

● ***ما الذى يستفيده العرب من مشاركة إسرائيل ؟ وما الذى تستفيده إسرائيل ؟***

يرى دعاة السوق الشرق أوسطية منافع للجانبين العربى والإسرائيلى :

☐ **فعلى المستوى العربى** : سيتاح للدول العربية الحصول على منافذ بحرية على البحر المتوسط سواء لأغراض الشحن أو مصبات لأنابيب النفط مما سيوفر كثيرا من تكاليف الشحن ونقل النفط بالناقلات من منابع النفط فى الخليج . وينطبق ذلك على نقل الغاز حيث هناك مقترحات بمد أنبوب لنقل الغاز من دولة قطر إلى الساحل الشرقى للبحر المتوسط وبكلفة ٤٠٠٠ مليون دولار ، ولا يمكن تنفيذ هذا الخط إلا ضمن ترتيبات إقليمية موسعة . (ويجب ألا نغفل بطبيعة الحال المنافذ البحرية العربية على البحر المتوسط من قطاع غزة ولبنان وسوريا ومصر) .

إن مد خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة وفتح الأجواء للنقل الجوى سيوفر كثيرا من نفقات النقل داخل المنطقة وإلى خارجها ، وعلى سبيل المثال تشير الإحصاءات إلى أن الملكية الأردنية (الخطوط الجوية الأردنية) أصبحت توفر أكثر من ٥٠٠ دولار فى الوقود لكل رحلة تقوم بها فوق الأراضى الفلسطينية والإسرائيلية بعد أن كانت تقوم برحلة أطول عبر الأراضى المصرية أو السورية متجهة نحو أوروبا .

هناك الكثير من المشاكل المستعصية فى المنطقة لا يمكن حلها إلا بترتيبات إقليمية تتفق عليها دول المنطقة كمشكلة المياه . فمصادر المياه تقع فى أكثر من دولة ، فمثلا نهر الأردن ينبع من لبنان ويمر فى الأردن وفلسطين ويصب فى البحر الميت ، ونهر اليرموك كذلك ينبع من الأراضى السورية ويمر بمحاذاة الأراضى الأردنية – الفلسطينية ويصب فى نهر الأردن .

كما أن تطوير مصادر المياه ولا سيما لأغراض الشرب يحتاج إلى ترتيبات إقليمية ودولية معقدة نظرا لكبر حجم الاستثمارات فيها كمحطات تحلية مياه البحر التى تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وطاقة هائلة من الغاز أو النفط ، وكذلك لبعد هذه المصادر عن مراكز الاستهلاك فى التجمعات السكانية الكبيرة .

وعلى مستوى السياحة فإن تطوير صناعة السياحة فى المنطقة ككل يحتاج إلى الجهود المشتركة لدول الإقليم سواء فى تطوير البنية التحتية التى تخدم السياحة كالطرق والمنشآت السياحية ، أو تقديم الخدمات السياحية المثلى والتسويق السياحى فى الخارج للمنطقة ككل ، فالقدس لا تبعد كثيرا عن البتراء أو عن جرش أو عن أم قيس أو عن البحر الميت أو عن إيلات ، وسبسطية لا تبعد كثيرا عن عجلون ، وإيلات ليست بعيدة عن شرم الشيخ أو الغردقة أو عن القاهرة أو بيروت أو دمشق أو بغداد أو الخليج العربى .

إن فى المنطقة طاقات سياحية كامنة هائلة يمكن استثمارها واستغلالها بالتنسيق بين أطراف سوق الشرق الأوسط لاجتذاب الاستثمارات السياحية الخارجية والسياح الأجانب والمحليين على حد سواء ، حيث إن قطاع السياحة على المستوى الإقليمى سيكون من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة على اعتبار أن الدخل من هذا القطاع هو قيمة مضافة بالعملات الأجنبية فى كل الأحوال .

وأخيرا يمكن للعرب الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة والمتقدمة فى بعض المجالات الصناعية والزراعية والتعدينية والبيئية والطاقة والصناعات المتعلقة بالسياحة .

- **أما على المستوى الإسرائيلى :** فستكون الفائدة من دخول السوق لإسرائيل أعظم حيث ستقبل ولأول مرة منذ إنشائها عضوا شرعيا فى المنطقة ومؤسساتها الإقليمية ، إذ أن رفع المقاطعة عنها يعنى توسع سوق صادراتها إلى الدول المجاورة على أقل تقدير . كما أن إسرائيل ستتمكن من الحصول على المواد الخام والطاقة والأيدى العاملة اللازمة لاقتصادها بكلفة أرخص مما هى عليه الآن مما سيجعل إسرائيل تنتج سلعا أقل تكلفة من ذى قبل ، ويرفع قدرتها التنافسية فى سوق أوسع بكثير من السوق الحالية مما قد يعطى سلعها ميزة نسبية عن سلع الدول الأخرى ، لاسيما أن هناك ما يقرب من ١٠٠٠ صناعة إسرائيلية قد حصلت على شهادات الجودة العالية عالميا (ايزو ٩٠٠٠) .

إن من أكبر المكاسب التى ستحصل عليها إسرائيل من الدخول فى سوق الشرق الأوسط هو إنهاء حالة العداء السياسى معها ، وبالتالى إمكانية تحويل جزء من الاقتصاد الإسرائيلى من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلام ، وهذا سيرفع معدلات التراكم الرأسمالى لديها بمعنى توافر طاقة استثمارية هائلة تستطيع توظيفها للأغراض المدنية ورفع مستوى المعيشة لسكانها بشكل أكبر ، والذى هو حاليا أعلى بكثير من مستويات المعيشة فى الدول الشرق أوسطية الأخرى . هذا بالإضافة إلى توافر إمكانات أضخم لرفع مستويات الجودة والحصول على مستويات متقدمة من التكنولوجيا . إن توافر رأس المال والأمن سيجعل إسرائيل تركز على أبحاث التطوير لقطاعات الصناعة والزراعة والتربة ومكافحة التصحر ، وغير ذلك من مجالات ترفع طاقاتها الإنتاجية والتصديرية .

البديل العربى حقيقة أم وهم ؟

لقد فشلت الدول العربية فى إنجاز المشاريع الوحدوية على مستوى المنطقة ككل سواء على المستوى السياسى أو المستوى الاقتصادى ، فالسوق العربية المشتركة لم يتجاوز عدد أعضائها أصابع اليد ، ولم يجر تفعيلها خلال ثلاثة عقود بعد تأسيسها سوى منح بعض الإعفاءات الجمركية على بعض السلع بين الدول العربية الأعضاء فيها . فالتجارة العربية البينية لا تذكر (٦ فى المائة من إجمالى تجارتها) مقارنة بتجارة العالم العربى مع الخارج . وعلى الرغم من كثرة المشاريع والمؤسسات العربية المشتركة فإنها لم تستطع كسر الحواجز السياسية والاقتصادية العربية بشكل فعال ، ولم تستطع إخراج سياسات التنسيق والتعاون أو التكامل الاقتصادى بأبسط صوره إلى حيز الوجود ، ناهيك عن فشل وتعثر العديد من هذه المشاريع - إن لم يكن معظمها - لعدم الجدية فى المشاركة فيها من قبل بعض الدول من جهة ، ولعدم تشغيل هذه المشاريع والمؤسسات على أسس اقتصادية وتجارية ربحية ، وإنما كانت تتحكم فى إداراتها البيروقراطيات العربية التى كانت عرضة للتقلبات السياسية من جهة أخرى .

لقد تعثرت جميع محاولات التنسيق الاقتصادى العربى سواء على مستوى جامعة الدول العربية ، أو على مستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية العربية كالاتحاد المغاربى ومجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون العربى . وجاءت أزمة الخليج وحرب الخليج لتكونا « القشة التى قصمت ظهر البعير » والتى قضت فعليا على مجلس التعاون العربى ، وخلخلت مجلس التعاون الخليجى ، أما الاتحاد المغاربى فمازال يتعثر فى خطواته ولم ينجز شيئا يذكر .

ولا يلوح الآن فى الأفق أى تنسيق عربى – عربى جدى لا على مستوى دول إقليم الشرق الأوسط ولا على مستوى دول الجامعة العربية . هناك محاولات تنسيق ثنائية بين بعض الدول العربية بحكم الجيرة وبعض المصالح المشتركة والمسائل السياسية الاستراتيجية . وفى غياب التصالح السياسى العربى بشكل عام هناك غياب للتنسيق السياسى الذى يعتمد عليه التنسيق الاقتصادى ، وسيظل المزاج السياسى العربى يلعب الدور الأكبر فى التعاون الاقتصادى .

مما يؤسف له أن تكون نتائج التنسيق العربى الاقتصادى على هذا النحو وألا يتحقق هذا التنسيق والتعاون إلا من خلال التعاون الإقليمى الذى يضم إسرائيل ، أو من خلال الاندماج بالاقتصاد العالمى . ولكن تغير الظروف الدولية وسيادة النظام العالمى الجديد والمستجدات المتسارعة فى العالم العربى تجعل من قبول إسرائيل كعضو فى سوق الشرق الأوسط حقيقة لا مناص منها بشرط أن تكون مستعدة لدفع حلقة الاستحقاقات السياسية لعملية السلام ، بما فيها الأمن والانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

ففى الوقت الحاضر وفى ضوء التفتت السياسى العربى وعدم وجود التنسيق الاقتصادى الثنائى أو الإقليمى ليس هناك من مبرر لمحاربة ومعارضة الترتيبات الإقليمية بما فيها إسرائيل فى حالة دفعها لاستحقاقات السلام كما ذكرنا ، خصوصا فى ظل الضغوط الدولية فى هذا الاتجاه ومعاهدات السلام بين دول المنطقة وإسرائيل التى توحى باستفادة كافة الأطراف من السلام ونبذ خلافات الماضى والتعامل مع إسرائيل كعضو فى منظومة الشرق الأوسط .

لقد كان الإجماع العربى على المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل المثال الصارخ على إمكانية إيجاد أرضية مشتركة بين الدول العربية ، وحتى لا يكون رفع المقاطعة العربية هزيمة أخرى فإننا نقترح التالى :

إن عملية السلام قد قطعت شوطا واسعا ، وأصبح الرجوع فيها إلى الوراء غير ممكن ، رغم وجود عقبات كثيرة فى المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية . ومع ذلك فإن فوائد هذه العملية لابد أن تعم سائر دول المنطقة ، ولكن مستوى الإفادة من النجاح الجديد للانفتاح إقليميا وعالميا سيتمايز من دولة لأخرى بحسب جملة من العوامل المتعلقة بالميزات النسبية وإنتاجية العمل فيها وقدرتها على التكيف مع هذه الظروف الجديدة بهدف تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر الناجمة عن هذه العملية إلى أقل قدر ممكن . وهذا يتطلب بشكل سريع حل ومعالجة بعض القضايا الآنية ،

ومن ثم ، وعلى الأجل الطويل ، معالجة الأزمات العربية المزمنة وفى إطار عربى مشترك وهذه المعالجات يمكن أن تكون على النحو التالى :

(أ) إصلاح البيت العربى الذى يتمثل فى الجامعة العربية على صعيد ميثاق الجامعة ومؤسساتها ، وبما يواكب المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية ، والاستعانة بتجارب التجمعات الإقليمية الناجحة ، وتبنى أسس الإصلاح القانونى والإدارى والتنظيمى لهيكل الجامعة سواء من حيث نظام التصويت والتفويض السياسى من كل دولة للجامعة حتى تعطى قراراتها قوة وزخما ودفعا .

(ب) والأهم من هذا كله يجب المحافظة على مؤسسة مؤتمرات القمة كحد أدنى من التنسيق ، وإعادة تفعيلها حيث لم يبق للصغار مكان فى هذا العالم بل إن القوة والغلبة للكبار والتكتلات والتجمعات الاقتصادية والسياسية .

(جـ) وعليه فإن على الدول العربية ، شرق أوسطية وغيرها ، إحياء التنسيق العربى والمشروع العربى النهضوى للتخفيف من مضار الحلول التى تفرض علينا .

(د) فلا مناص من إيجاد برلمان عربى موحد على غرار البرلمان الأوروبى ، ويجب الاستفادة من تجارب الآخرين فى مضمار التنسيق والتعاون والتكامل والوحدة . فلا يعقل أن يتداعى الفرنسى والإنجليزى والأسبانى والإيطالى والألمانى وغيرهم فى وحدة اقتصادية كبرى لها ثقلها فوق المعمورة وكل منهم له لغته الخاصة وتاريخه المختلف وعاداته وتقاليده التى لا رابط بينها ، فى حين لا يلتقى العربى مع العربى ، يجمعهما التاريخ المشترك واللغة الواحدة والدين الواحد والعادات والتقاليد الواحدة والمصير المشترك ، والمخاطر تحيط بهما من كل جانب . فنحن لا نريد تكرار مأساة دول الطوائف فى الأندلس على الرغم من أن بدايات المأساة الجديدة كانت مع توقيع اتفاق كامب ديفيد عندما تم تحييد القوة العربية العظمى فى مصر وبعدها تم الاستفراد بالعرب دولة دولة .

(هـ) تعميم الديموقراطية ودولة المؤسسات والقانون وتعزيز حماية حقوق الإنسان بهدف تعبئة الطاقات وخلق مناخ ملائم للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية .

المشروع فى إطار المنظور الأوسع لمستقبل المنطقة

إن بناء إقليم الشرق الأوسط بسوقه الواسعة يعتمد على النوايا السليمة لكل الدول المتعاقدة ، ويسبق ذلك كله إرساء دعائم الديموقراطية وحقوق الإنسان فى كل دولة بحيث يصبح هناك انسجام سياسى بحد أدنى وانسجام اقتصادى يرافقه بحد أدنى أيضا ، وعندها يمكن إقامة جامعة الشرق الأوسط أو برلمان الشرق الأوسط الذى يضم دول الإقليم ويكون ندا لغيره من التجمعات العالمية كالسوق الأوروبية المشتركة والنمور الآسيوية ، لا سيما

أن منطقة الشرق الأوسط غنية بمواردها المختلفة من نفط وغاز ومعادن وخبرات تنظيمية وإدارية وخصوبة الأراضى الزراعية ووفرة الماء فى ظل المشاريع المشتركة بين الدول الشرق أوسطية ، يضاف إلى ذلك الجو المناخى المناسب وتوافر الأيدى العاملة الرخيصة مقارنة بمثيلاتها فى مناطق العالم الأخرى ، يتوج ذلك كله الموقع المتوسط بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا مما يجعل المنطقة واعدة ومبشرة بالخير وبإمكانية إقامة تجمع دولى له مكانته الاقتصادية والسياسية فى العالم . ولا يخفى ما للتجمعات الاقتصادية من مزايا وإيجابيات سواء على مستوى التبادل التجارى أو الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للمشاريع المشتركة وغير ذلك .

خيار واحد أم خيارات متعددة

الخيار البديل لخيار الشرق الأوسط هو **الخيار العربى المتمثل فى الوطن العربى الكبير** من محيطه إلى خليجه وبخيراته وثرواته وأرضه المترامية الأطراف وموقعه الاستراتيجى وإنسانه المتحضر الذى كان أول من أرسى دعائم الحضارة الإنسانية وأعطى العالم أول تشريعاته ، وفيه كان أول البنيان والعمران وفيه ازدهرت العلوم والمعارف ، وكان قويا منيعا وحصينا بوحدة بلدانه وضعيفا ونهبا للغزاة والطامعين بتفككه واقتتال حكامه ولقد علمنا التاريخ أن انتصارات صلاح الدين كانت بوحدة جند الشام ومصر ، فهل من متعظ ؟ وهل سيعيد التاريخ نفسه ؟ هذا الخيار للأسف الشديد لم يتحقق رغم المناداة به منذ مطلع القرن وتفجر الثورات الوطنية فى ربوعه .

أما الخيار الشرق أوسطى فقد أملته أولا وقبل كل شىء عملية السلام ومتطلباتها وشروط نجاحها والاستجابة إلى تصميمها الذى تم فى مدريد على مسارين : المسار الثنائى لتصفية نزاع الماضى ، والمسار المتعدد الأطراف للعلاقات المستقبلية وبناء علاقات إقليمية جديدة لدول المنطقة . وبلا شك فإن هذا الخيار كذلك قد أملته الظروف العربية الحالية والتشتت العربى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، وما رافق ذلك من ضغوط دولية ، وبروز النظام العالمى الجديد أحادى الجانب بعد انهيار الكتلة الشرقية ، وخضوع منظمة الأمم المتحدة وسائر منظماتها ومؤسساتها لهيمنة بعض الدول بحيث أصبحت قراراتها تنفذ بشكل أحادى وفق مصالحها وتتعامى عمّا يجب أن تقوم به فى خدمة الإنسانية مستخدمة المعايير المزدوجة فى التصرف حيال الشؤون الدولية ولا سيما على مستوى القضية الفلسطينية بشكل خاص وقضايا العرب والمسلمين بشكل عام .

ومع ذلك فإن ما حدث ويحدث يمكن أن يكون عبرة لمن يعتبر ودرسا بليغا عن قساوة نتائج الأخطاء التاريخية فى مسيرة أمتنا العربية وتبنى النظرات القطرية الضيقة من قبل البلدان العربية بعيدا عن التنسيق والتعاون والوحدة والتى دفعت الدول العربية ، ولا تزال

تدفع ، ثمن تشتتها وتشرذمها من الدماء والمعاناة والنهب المتواصل لخيرات هذه الأمة والوطن العربى الكثير الكثير فى الوقت الذى ما زالت أرجاء واسعة منه نهبا للجوع والفقر والمرض والجهل .

بالرغم من ذلك أعتقد بعدم جدوى النظر إلى الخيار الشرق أوسطى بشكل تشاؤمى ، إذ أعتقد أن هناك خيارات ضمن خيار الشرق الأوسط نفسه ، فإما أن تكون الدول العربية القوة المحركة والموجهة له ، وإما أن تكون خاضعة للهيمنة الخارجية فى نطاقه . وحتى نتمكن من أن نكون القوة المحركة لابد من تحقيق العديد من الشروط التى تطرقت لها سابقا .

بلال الحسن

□ صحفي وكاتب فلسطيني ، رأس تحرير مجلة « شؤون فلسطينية » ومجلة « اليوم السابع » ، كان عضوا في اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو حاليا عضو في المجلس الوطني الفلسطيني . من مؤلفاته : « مجزرة الخليل » ، « السلام الأجوف » . □

التسويات التي تمت :
هل تكفي لقيامها ؟

لم يخطر ببال المفاوض الفلسطينى الذى ذهب إلى مؤتمر مدريد أواخر العام ١٩٩١ أنه سيفاوض لإقامة « السوق الشرق أوسطية » ، بل لعله لم يسمع حتى ذلك الحين بهذا الاسم على الإطلاق . لقد كانوا مجموعة من الشباب المجهولين لدى العديد من فئات الرأى العام العربى والفلسطينى ، ولم يكن اسم أى واحد منهم يعنى أى شىء خاص عند ذكره[1] ، ولكن أى واحد منهم كان يصلح كنموذج جيد للمفاوض المطلوب ، ولا نعنى بذلك الثقافة والكفاءة فحسب ، بل نعنى وبالدرجة الأولى حسن الانتماء والمعاناة . فهؤلاء الشباب المجهولون ، والذين فاق عددهم المئة ، كانوا يجسدون حالة من الانتماء العميق لشعبهم ولقضيتهم ولمنظمة التحرير الفلسطينية التى يعتبرونها منظمتهم وقيادتهم وكيانهم السياسى المعنوى ، وكانوا يجسدون أيضا خلاصة كل أشكال المعاناة الفلسطينية على يدى الاحتلال الإسرائيلى . كانوا حتى تلك اللحظة قد جبلوا على قسوة النضال المسلح وتبعاته ، وتشبعوا بمرارة اللجوء ومصادرة الأراضى والاستيطان والاعتقال وسياسة العقاب الجماعى . وكانوا أيضا تجسيدا حيا لكبرياء « الانتفاضة » بما تعنيه من تطوير للنضال الذى أعلن عن نفسه حين بدا للكثيرين أن الإصرار الفلسطينى قد أخذ يضيع ويتلاشى . وانطلاقا من ذلك كان الهم الرئيسى لهؤلاء الشباب المجهولين ، وبخاصة حين انتقلت المفاوضات إلى واشنطن ، أن يؤكدوا انتماءهم (بل وانصياعهم) إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أريد لهم حين تم اختيارهم أن يكونوا ممثلين لفلسطينيى الداخل فقط (فلسطينيى المناطق حسب التعبير الإسرائيلى) ، بينما كانوا يصرون بالمقابل على أنهم مفاوضون باسم الشعب الفلسطينى وأنهم ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب كله . كانوا منذ اللحظة الأولى يريدون كسر « صيغة مدريد » ليجلبوا منظمة التحرير الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات بدلا منهم ، لتطرح قضية الشعب الفلسطينى (لا قضية المناطق) على الطاولة . قضية الشعب الفلسطينى التى تعنى بداهة : حق تقرير المصير ، وحق إنشاء دولة مستقلة ، وحق العودة للاجئين الذين طردوا من وطنهم عام ١٩٤٨ . وحين نعود إلى جولات المفاوضات الإحدى عشرة فى واشنطن ، وإلى المواقف الفلسطينية فى مفاوضات اللجان المتعددة ، ومنها اللجنة الخاصة باللاجئين ، نجد أن هذه المفاهيم كانت مسيطرة على قضايا الوفد التفاوضية ، وكانت كل قضية تطرح فى سياق الحل المرحلى (الحكم الذاتى المرحلى) إنما تطرح من خلال هذا المنظور الذى لقى صدا شديدا من الجانب الإسرائيلى .

وحين انتقلت المفاوضات سرا إلى العاصمة النرويجية « أوسلو » ، كانت هناك لجنة فلسطينية فى تونس تتلقى كل ما يطرح فى تلك المفاوضات وتبدى الرأى به ، ولم يحدث بشكل أساسى ورئيسى أن كانت قضية « السوق الشرق أوسطية » مطروحة على تلك اللجنة لإبداء الرأى[2] .

كانت قضايا الاستيطان واللاجئين والقدس هى القضايا المسيطرة وهى القضايا التى تم تسجيلها لتكون مواضيع البحث فى الحل النهائى ، وإذا تطرقت الأبحاث إلى أى جانب اقتصادى فمن أجل الحفاظ على إمكانيات العيش وضمان عمليات البناء والتطور ، وإذا ما بدا أثناء ذلك أن ثمة هيمنة اقتصادية إسرائيلية فهى الشر الذى لابد من مواجهته كى يمكن التخلص منه خلال عملية البناء المأمولة . ولذلك ، فحين صدر اتفاق أوسلو متضمنا سلسلة من البنود والملاحق التى تصوغ برنامجا اقتصاديا إقليميا ، وتقود نحو استمرار الارتباط العضوى (الهيمنة) بين الاقتصاد الإسرائيلى والاقتصاد الفلسطينى ، بدا الأمر جديدا ومفجعا لدى الرأى العام الفلسطينى والعربى . لقد وقعت هذه البنود وقع الصاعقة على رؤوس الكثيرين من القادة والكوادر ، وعلى رؤوس الكثيرين من المتتبعين العرب للشأن الفلسطينى . لقد كان الهم الأساسى حتى تلك اللحظة هما سياسيا وطنيا يتطلع نحو « بداية » للاستقلال ولم شمل الشعب المشرد ، فإذا بالجميع يواجهون مشروعا جديدا أساسه عمل اقتصادى يرتبط بإسرائيل ولا ينفك عنها ، وبدأ الجميع يتساءلون بمرارة : هل سيتطلع الكيان الفلسطينى الوليد (الحكم الذاتى فى غزة وأريحا) نحو الشرق (العربى) أم نحو الغرب (الإسرائيلى) ؟ هل سينتمى الكيان الفلسطينى الوليد إلى الأردن ومصر ، البلدين اللذين يشكلان امتداده الطبيعى الجغرافى والقومى أم إلى إسرائيل المحتلة ؟ . كانت هذه الأسئلة عاصفة ومدوية ، ومن خلالها بدأ الحديث الفلسطينى عن « السوق الشرق أوسطية » ، وبدأ التتبع المتشكك للمفاوضات الاقتصادية التى أنجزت فى باريس والتى رأى فيها الكثيرون التطبيق العملى للمبادىء الاقتصادية الإقليمية التى وردت فى اتفاق أوسلو . لقد تسللت « السوق الشرق أوسطية » خلسة إلى العقل الفلسطينى ، لم تطرح عليه من قبل ، ولم تكن موضع نقاش فى أى وقت ولا فى أى محفل ، كانت رؤيا لدى الآخرين عبروا عنها بنصوص وبنود ومشاريع تضمنها اتفاق أوسلو وكأنها تحصيل حاصل ، بينما هى جوهر الموضوع وهدفه بالنسبة للآخرين .

إن هذا الأمر ليس جديدا على القضية الفلسطينية ولا على الصراع العربى الإسرائيلى ، ففى كل مرحلة من مراحل الصراع ، كانت الدول العظمى (والولايات المتحدة بشكل خاص) ، تتقدم بمشاريع لحل النزاع تنطلق من تأكيد وجود إسرائيل وتسعى إلى دمجها فى المنطقة العربية ، وتقترح مشاريع عملية لقيام تعاون ما بين إسرائيل والعرب ، وتكون الكفة فى هذا التعاون راجحة لصالح إسرائيل . وسنكتفى هنا بايراد موجز لثلاثة مشاريع أمريكية طرحت فى المراحل الحساسة والحاسمة من الصراع :

□ **أولا - مشروع إريك جونستون** : الذى رعاه الرئيس الأمريكى ايزنهاور حين كلف المستشار « إريك جونستون » فى ١٦ / ١٠ / ١٩٥٣ مهمة التفاوض كممثل شخصى له مع دول المنطقة لمحاولة اقناعها بالموافقة على مشروع استثمار موحد للموارد المائية فى حوض الأردن . ومن أبرز ملامح هذا المشروع حسب القراءة العربية له :

١ - إهمال الحدود السياسية بين إسرائيل والبلاد العربية .

٢ - اقتراح تخزين مياه عربية داخل دولة إسرائيل (تخزين مياه نهر اليرموك بكاملها فى بحيرة طبريه) .

٣ ـ حرمان لبنان من أى حصة من المياه وتحويل جزء أساسى من مياهه إلى داخل إسرائيل لتوليد الكهرباء هناك .
٤ ـ تخصيص كميات مياه أقل من الحاجة لكل من سوريا والأردن .
٥ ـ صياغة المشاريع المائية فنيا بحيث تنسجم مع مشاريع إسرائيل بنقل المياه إلى منطقة النقب الصحراوية .
٦ ـ ولإغراء العرب بقبول كل ذلك تعهدت الولايات المتحدة بتمويل الجانب الزراعى من المشروع فى حالة حصول موافقة جماعية عليه .

لقد رفض هذا المشروع فى حينه من العرب للأسباب المذكورة أعلاه ، ورفض من قبل إسرائيل لأنه كان لديها مشاريعها الخاصة الأكثر طموحا ، وأدى الخلاف حوله إلى انفجار حرب يونيو ١٩٦٧ . وما يجب أن يلاحظ هنا أن الطابع المائى ـ الزراعى للمشروع الأمريكى إنما كان يتناسب مع حاجات ومتطلبات إسرائيل كدولة جديدة على الخارطة ، تحتاج أكثر ما تحتاج إلى تأمين أساسيات العيش والبناء ، وأولها الماء والزراعة ومشاريع الكهرباء ، مع غياب كامل لأى أفق سياسى لمعالجة القضية الفلسطينية سوى تجاهل الموضوع ودفع العرب للإقرار بالأمر الواقع(٣) .

□ **ثانيا ـ مشروع جامعة نيويورك** : وهو مشروع أكاديمى أعد فى مطلع السبعينات تحت إشراف أستاذ لامع من أساتذة القانون الدولى هو البروفيسور « جيدون جوتليب » مدير « برنامج دراسات السلام » فى جامعة نيويورك ، وهو مشروع يدعو إلى إقامة « كومنولث فلسطينى » . لقد طرح هذا المشروع فى إطار مختلف عن إطار الخمسينات ، فجاء منسجما مع التغيرات التى حدثت وفى المقدمة منها حرب يونيو ١٩٦٧ والتى كان من نتائجها احتلال إسرائيل للضفة الغربية التى كانت تتبع الأردن ، ثم الصراع الفلسطينى ـ الأردنى فى سبتمبر ١٩٧٠ ، ثم إعلان الملك حسين لمشروعه الداعى لإنشاء « المملكة العربية المتحدة »(٤) التى تضم كيانين ، كيان أردنى وآخر فلسطينى . وتقوم فكرة الكومنولث المقترح على الأسس التالية :
١ ـ وحدة كل أرض فلسطين (بما فيها شرقى الأردن) .
٢ ـ فلسطين ـ بهذا الوصف ـ هى الوطن القومى للشعبين العربى واليهودى .
٣ ـ بما أنه طبقا للقانون الدولى لا يمكن قيام دولتين لهما سيادة متساوية على نفس الوطن ، فالحل إذن أن يقبل أطراف النزاع إقامة « كيان شرعى ذى سيادة » هو « كومنولث فلسطينى » ، يتكون من عدة دول متساوية ذات سيادة عربية وإسرائيلية ، ويكون « الكومنولث الفلسطينى » ، والدولة العربية ، والدولة اليهودية ، أعضاء فى الأمم المتحدة .
٤ ـ لا يمنع الاتفاق دولة الأردن من إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية لنهر الأردن ، كدولة ثالثة فى الكومنولث الفلسطينى تكون بدورها عضوا فى الأمم المتحدة .
٥ ـ أى فلسطينى ، عربى أو يهودى ، يعتبر أنه فى وطنه القومى ، حيثما أراد أن يقيم ، فى أى جزء من الكومنولث الفلسطينى(٥) .
٦ ـ الحل العادل لمشكلة اللاجئين ، وكذلك تحديد خطوط الحدود الآمنة والمتفق عليها ،

ووضع القدس ، يكون محل اتفاق الأطراف المعنية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

إن ما يهمنا من هذا المشروع هو الإشارة إلى طابعه السياسى بدلا من الطابع المائى ـ الزراعى لمشروع جونستون . كما يهمنا الإشارة إلى طابعه الأكاديمي حيث تكون الدراسات الأكاديمية مقدمة لاتخاذ القرار من قبل السياسيين بعامة ، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتبر من أكثر البلاد استفادة من هذا الأسلوب . كما أن هذا المشروع يشكل خطوة متقدمة فى التوجه الأمريكي العام لدمج إسرائيل فى المنطقة العربية . لم يتم اعتماد هذا المشروع رسميا من قبل الإدارة الأمريكية ، ولكنه كان موحيا لاستنباط بعض النقاط التى دخلت فى إطار الاستراتيجية الرسمية ، فمن خلاله تم إعلان الموقف الأمريكى الرافض لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن ، كما تم فيما بعد تحبيذ التوجه نحو إنشاء فيدرالية أو كونفدرالية بين الكيان الفلسطينى والأردن .

□ **ثالثا ـ مشروع السوق الشرق أوسطية :** احتاج الأمر إلى عقدين من الزمن ، وإلى وقوع تغيرات دولية جذرية ، حتى أخذ شعار « السوق الشرق أوسطية » طريقه للظهور . وليس صحيحا أن هذا المشروع مرتبط بمشاريع التسوية السياسية بين إسرائيل والدول العربية ، فقد تم عام ١٩٧٩ عقد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل عقب مباحثات « كامب ديفيد » ، ولم تسفر تلك الاتفاقية عن طرح أى مشروع شرق أوسطى ، واقتصرت فى أقصى طموحاتها على الدعوة إلى قيام علاقات تبادل طبيعية بين البلدين . ولكن المشروع الطموح والأكبر بدأ يطل مع حرب الخليج التى ترافقت مع سقوط الاتحاد السوفيتى وسقوط « النظام العربى » وبروز الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة ، فمع هذه التغيرات طرحت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الرئيس الأسبق « جورج بوش » شعار « النظام العالمى الجديد » ، ومن رحم هذا الشعار العالمى ولد الشعار الإقليمى المماثل الداعى إلى إنشاء « نظام شرق أوسطى جديد » يستند إلى « سوق شرق أوسطية » . إن التصور برمته هو تصور أمريكى يستند إلى مصالح أمريكا وإلى استراتيجيتها العالمية ، ومن ضمنها مصالحها واستراتيجيتها فى الشرق الأوسط ، حيث يشكل وجود إسرائيل وتفوقها بندا أساسيا من بنود هذه الاستراتيجية .

ومع أن اللفظ المستعمل هو لفظ الشرق الأوسط ، فإن التدقيق فى هذه المفاهيم وبالمشاريع التنفيذية المقترحة والمرتبطة بها يخرج بنا فورا من إطار الشرق الأوسط إلى إطار العلاقات العربية ـ الاسرائيلية . فنحن لا نجد فى المشاريع المقترحة أى إشارات جادة إلى ضرورة تشابك المصالح الاقتصادية بين القوى المكونة تاريخيا لمنطقة الشرق الأوسط ، ونعنى بها : العرب وتركيا وإيران . نجد على العكس من ذلك ، تهميشا للدور التركى بحيث يقتصر على مشروع خط المياه المقترح الذى قد يمر بإسرائيل ، كما نجد إقصاء للدور الإيرانى ، حيث تقتضى المصالح الأمريكية التعامل مع إيران كخصم وكعدو يرفع فى وجهه شعار « الاحتواء » ، ويتم دفع العرب باتجاه الإسهام فى عملية « الاحتواء » والاستعداد حتى للحرب مع إيران إذا اقتضت الظروف شن مثل

تلك الحرب . وعبر عملية التهميش والإقصاء للقوى الحضارية الأساسية المكونة لمنطقة الشرق الأوسط يتم دفع إسرائيل إلى الواجهة لتكون القطب الأساسى البديل ، ولتكون نقطة الانطلاق فى بناء « السوق » التى يتحدثون عنها ، فكل المشاريع تبدأ منها أو تمر بها أو تتشارك معها ، وكل المشاريع يجب أن تفيدها ولا تؤذيها حتى لو أدت إلى أذى الآخرين . إن ما يسمى « السوق الشرق أوسطية » ليس إلا ترجمة عملية لعلاقات ثنائية أو جماعية بين إسرائيل والدول العربية ، قد تأخذ إسرائيل فيها دور القائد والموجه إذا استطاعت ذلك .

لقد ترافق طرح فكرة « السوق الشرق أوسطية » مع بدء مباحثات السلام العربية - الإسرائيلية ، وتدفع الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه الانتقال من أقصى حالات العداء إلى أقصى حالات الصداقة والتعاون ، وعبر مدى زمنى تتخيل أنه لن يتجاوز السنوات . ومثلما انطلقت فكرة « الكومنولث الفلسطينى » من الأوساط الأكاديمية ، لتجد لنفسها فيما بعد بعض الترجمات فى السياسة العملية ، انطلقت فكرة « السوق الشرق أوسطية » كذلك من الأوساط الأكاديمية الأمريكية ، ولكنها لاقت هذه المرة تجاوبا أكبر فى أوساط صناع القرار السياسى الأمريكى ، وبدلا من جامعة نيويورك تصدرت الواجهة هذه المرة جامعة هارفارد .

يروى الباحث الأمريكى « نيكولاس هوغ » أنه بدءا من العام ١٩٧٧ تبنت مجموعة من الأساتذة الجامعيين فكرة البدء ببرنامج خاص يهدف إلى تمتين الاتصالات بين البحاثة الأكاديميين فى إسرائيل والدول العربية . ونظمت هذه المجموعة فى مارس ١٩٨٣ مؤتمرا لباحثين عرب وإسرائيليين وأمريكيين ، وبرزت فى هذا المؤتمر فكرة إقامة مركز للأبحاث يتخصص فى هذا الميدان . وأقيم المركز فى نشأته الأولى فى جامعة « برانديس » بإشراف « جوزيف كاليفارنو » وزير الصحة الأمريكى فى عهد الرئيس السابق « جيمى كارتر » ، وانتقل المركز بعد ذلك إلى بوسطن فى سبتمبر ١٩٨٨ حاملا اسم « معهد جامعة هارفارد للسياسة الاجتماعية والاقتصادية فى الشرق الأوسط » ، وأصبح تابعا لكلية جون ف .كنيدى للإدارة الحكومية(٦) . وقد عمل هذا المعهد بدءا من العام ١٩٩١ - عام انعقاد مؤتمر مدريد - على وضع برنامج للتعاون الاقتصادى بين العرب وإسرائيل . ونشر المعهد دراسة بعنوان « اقتصاديات السلام » شارك فيها باحثون عرب وإسرائيليون وأمريكيون ، ثم نشر بحثا آخر بعنوان « عوائد السلام » أشرف عليه الاقتصادى المعروف « ستانلى فيشر » وشاركه بالإشراف كل من « دانى رودريك » و « الياس توما » . وتفرغ باحثو المعهد بعد ذلك لإعداد مشروع تخطيط انتقالى من أجل « تخطيط السياسة الخاصة بالاقتصاد من أجل انتقال الفلسطينيين إلى الحكم الذاتى » ، وقد نشرت هذه الدراسات فى مطلع العام ١٩٩٣ أى قبل أشهر من الإعلان عن « اتفاق المبادىء » الفلسطينى - الإسرائيلى فى أوسلو . والفكرة الأساسية فى الدراسات الصادرة عن المعهد هى :

- **أولا :** إنشاء تجمع اقتصادى ثلاثى يضم إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى .

● **ثانيا** : يتعامل هذا التجمع الثلاثى مع منطقة للتبادل التجارى الحر يتم التوصل لإنشائها فى العام ٢٠١٠ ، تشمل مصر وسوريا ولبنان .

● **ثالثا** : يلى ذلك إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى تنضم إليها بلدان مجلس التعاون الخليجى .

وبتركيز الدراسات على هذه المراحل الثلاث ، فإن فكرة « الشرق أوسطية » بمعناها الجغرافى الواسع تغيب عن المشروع ، لتعود وتتلخص بأنها مجرد مخطط يعنى إدخال إسرائيل وإدماجها فى السوق العربية ، ومن منطلق يضمن لها موقعا مهيمنا . وتتضح هذه الفكرة بجلاء أكبر حين تنتقل الدراسات إلى حيز التفاصيل ، إذ يصبح كل بند فيها موضوعا فى خدمة تطوير المشاريع الإسرائيلية ، ويضع قيدا على المشاريع الفلسطينية والأردنية . ففى قطاع الصناعة مثلا تدعو الدراسة إلى حرية التبادل التامة بين الأطراف الثلاثة بما يضمن دخول الصناعة الإسرائيلية إلى أسواق فلسطين والأردن ، ولكنها تتحفظ فورا حول الصناعة الفلسطينية وترى أن تطويرها (بعد قيامها) يجب أن يكون متوجها نحو التصدير إلى البلاد العربية الأخرى . وبهذا تصبح السوق الثلاثية بمثابة السوق التى تشكل المدى الحيوى الأول للصناعة الإسرائيلية ، وعلى الصناعة الفلسطينية أو الأردنية أن تبحث عن مدى حيوى آخر لها . وكذلك الأمر فى إطار الزراعة التى يجب ألا تشملها فكرة التبادل الحر إلا بعد سنوات ، كى لا يغزو الإنتاج الزراعى الرخيص القادم من فلسطين أو الأردن أسواق إسرائيل ، أما بعد سنوات يتم خلالها إحداث تقارب فى الأسعار وفى مستويات المعيشة فيمكن القيام بتبادل زراعى حر . وكذلك عند البحث فى قضية المياه فإن الدراسة تتجاهل الخلل القائم فى توزيع (سرقة) المياه وتتحدث فقط عن ضرورة إحداث تقارب فى هذا الموضوع(٧) .وتنتهى الدراسة إلى ضرورة قيام تكامل اقتصادى بين إسرائيل وفلسطين ، وهى ترى إمكانية إنجاز هذا التكامل بسرعة ، باعتبار أن التبعية الاقتصادية قائمة من خلال الاحتلال ، حتى أنها تحذر من نقاط جمارك بين إسرائيل ومناطق الكيان الفلسطينى . وتكون الصورة فى النهاية قيام سوق ثلاثية يتربع فوقها جبار اقتصادى هو إسرائيل ، وشريك صغير هو الأردن ، وشريك ملحق هو فلسطين ، أى إلحاق اقتصادين صغيرين هشين باقتصاد إسرائيلى قوى وطموح ، يتفوق على الأردن ١٥ مرة وعلى الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠ مرة(٨) .

إن هذه التصورات لا تمت إلى فكرة « السوق الشرق أوسطية » بأى صلة ، إن منطلقها وجوهرها هو إيجاد موطىء قدم لإسرائيل فى السوق العربية ، وهى فى المراحل التى تتصورها لهذه المهمة تتجاهل كل دولة عربية لا تمتلك مصالح مباشرة بينها وبين إسرائيل ، فيغيب ذكر اليمن والسودان وليبيا وكل الشمال الإفريقى ، وهى تذكر ، إن ذكرت ، فى إطار العلاقات الثنائية بين أى دولة ترغب بذلك وبين إسرائيل .

● **رابعا** : تقرير البنك الدولى : أصدر البنك الدولى عام ١٩٩٣ تقريرا كان قد رفعه البنك إلى الهيئة المشرفة على مسيرة السلام ، وبالذات إلى « لجنة التعاون الاقتصادى » فى إطار

المفاوضات المتعددة الأطراف الموازية للمفاوضات الثنائية . وفى التقرير اقتراح بتفاصيل مشاريع الطرق التى يجب بناؤها وهى :

١ ـ ربط تركيا بمصر بطريق تخترق سوريا ولبنان وإسرائيل .

٢ ـ طرق تنطلق من إسرائيل نحو الضفة الغربية ونحو الأردن ، ويقول التقرير إن هدفها فتح الباب أمام اندماج اقتصادى أسرع وتيرة ، وهى خمس طرق (طولكرم ـ أربد ، طولكرم ـ نابلس ـ عمان ، قلقيلية ـ نابلس ، القدس ـ أريحا ـ جسر اللنبى ، رفح ـ غزة ـ القدس ـ عمان)(٩) .

ويلاحظ حول هذا التقرير أنه لا يبدى اهتماما بطرق لا تعبر إسرائيل ، فهو لا يتحدث عن طريق بيروت ـ دمشق ـ بغداد ـ الخليج ، وهو لا يتحدث عن طريق العقبة ـ بغداد ـ الخليج ، بل ويرى أن هذه الطرق ذات مردود ضعيف . كذلك لا يرى التقرير أى فائدة إقليمية فى تطوير ميناء بيروت ، أو ميناء اللاذقية ، أو مطار بيروت ، أو مطار دمشق ، ويهتم التقرير كثيرا بربط شبكات الكهرباء بين إسرائيل وفلسطين والبلاد العربية . إن حجة التقرير فى اقتراح هذه المشاريع أنه يجب التوجه لبناء اقتصاد إقليمى ، ولكنه لا يعطى اهتماما لأى مشروع لا يكون لإسرائيل علاقة به ، كأن صفة الإقليمية لا تتأمن دون اشتراك إسرائيل فيها »(١٠) .

ولعله من المفيد أن نلاحظ هنا التشابه شبه الحرفى بين اقتراحات الطرق المقدمة من البنك الدولى واقتراحات الطرق المقدمة من قبل شيمون بيريز رئيس وزارء إسرائيل . يقول بيريز : « توجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة ، وإحدى هذه الطرق سوف تخترق الشرق الأوسط من شمال إفريقيا إلى أوروبا بمحاذاة البحر (عبر مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا) ، أما الطريق الثانية فستعبر الشرق الأوسط من شمال افريقيا إلى العراق والخليج الفارسى ، ..... أما الشبكة الثالثة من هذه الطرق فستكون سلسلة من الطرق تربط بين غزة والخليل ، والقدس وعمان ، وحيفا والمفرق (فى الأردن) ، وحيفا ودمشق »(١١) .

وليست الطرق سوى بند واحد فى سلسلة من المشاريع السياحية والصناعية ، وكلها تحمل صفة الإقليمية ، وكلها تستند إلى وجود إسرائيل كطرف فيها . والسؤال من سيمول هذه المشاريع ؟ والجواب جاهز سلفا ، إنه « بنك التنمية الإقليمى » . ولقد كان بيريز هو أول من اقترح إنشاء هذا البنك ، ثم جرى البحث به فى المؤتمر الاقتصادى فى الدار البيضاء (١٩٩٤) ، وجرى بحث الأمر نفسه مجددا فى الدورة الجديدة للمؤتمر الاقتصادى نفسه فى عمان (١٩٩٥) . فكيف يتصور شيمون بيريز هذا البنك ؟ إنه يقول فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » :

ــ أعتقد أن الأفضل بالنسبة لنا تركيز جميع الأموال المعدة للاستثمار فى تطوير الشرق الأوسط فى بنك يقام خصيصا من أجل هذا الغرض (ص ١٢٧) .

ــ يقول الإسرائيليون « البنوك أفضل من الدبابات » (ص ١٢٧) .

ــ إسرائيل مع الأردن والفلسطينيين ومصر .... يجب أن يقيموا فى القريب العاجل مؤسستهم المالية الخاصة (ص ١٢٨) .

ـــ يدير البنك أشخاص من المنطقة (ص ١٢٨) .
ـــ الأموال سيتم جمعها من المنطقة نفسها ...... وربما يمكن أن يكون الوقت قد حان للدول المنتجة للنفط كى تساهم بنسبة ١٪ من دخلها للتطوير الإقليمى (ص ١٢٩) .

ويبرز من خلال هذا التصور تطلع إسرائيل إلى أن تكون شريكة فى إدارة البنك لتصبح بذلك طرفا فى تقرير مسار الاقتصاديات العربية ، وهى تتطلع أيضا إلى الحصول على حصتها من أموال النفط العربى ، وهى تعلن صراحة أن الاقتصاد سيحقق لها الاقتحام الذى لم يتحقق كاملا من خلال القوة العسكرية ، ذلك أن « البنوك أفضل من الدبابات » حسب قول بيريز .

الاتفاقات

يروى محمود عباس (أبو مازن) فى كتابه « طريق أوسلو »(١٢) ، أن المفاوضات السرية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلي تمت فى اثنتى عشرة جولة ، امتدت من ٢١ / ١ / ٩٣ (اللقاء الأول) إلى ٢٠ / ٨ / ٩٣ (التوقيع بالأحرف الأولى) . ويروى أيضا تفاصيل المناقشات التى جرت فى اللقاءات الأربعة الأولى ، وهى تخلو كليا من أى حديث عن « السوق الشرق أوسطية » أو عن المشاريع الاقتصادية الإقليمية ، ويرد فيها ذكر النواحى الاقتصادية فقط عند الحديث عن ضرورة التنمية فى المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) . ثم يذكر محمود عباس أنه تم فى الجلسة الخامسة وضع « مسودة لإعلان مبادىء على ضوء المناقشات » ويورد نص مسودة المشروع (ص ٢٢٠) . ويظهر فجأة فى هذه المسودة بند جديد يحمل اسم « ب - برنامج التنمية الاقتصادى الإقليمى » ، وفيه موضوعات لم يرد ذكر لها فى مناقشات اللقاءات الأربعة السابقة ، وهذه الموضوعات هى :

١ - إقامة بنك شرق أوسطى لإعادة الإعمار والتنمية .
٢ - قناة البحر المتوسط - البحر الأحمر ، وتنمية خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة من أجل الاستغلال المنسق لمنطقة البحر الميت .
٣ - مصنع إقليمى لتحلية المياه وتوليد الطاقة .
٤ - ربط الشبكات الكهربائية .
٥ - التعاون الإقليمى من أجل نقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى واستغلالها اقتصاديا .
٦ - خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل .
٧ - التعاون الإقليمى فى مجالات أخرى .

ويذكر محمود عباس فى كتابه (ص ٢٠٨) أن ملامح وثيقة « اتفاق المبادىء » بدأت تظهر فى الجولة الثالثة من اللقاءات . وكتب الوفد الفلسطينى فى نهاية المحضر ملاحظات مختصرة ورد فيها « هذه الوثيقة معدة من السيد شيمون بيريز شخصيا » . ومن يراجع كتاب شيمون بيريز « الشرق الأوسط الجديد » يجد حديثا مفصلا عن كافة المشاريع الواردة أعلاه ، الأمر الذى يعنى

أن مسودة هذا الجزء من الاتفاق لم تكن تعبيرا عن فحوى المناقشات فى أوسلو بل جاءت كتدخل إضافى من شيمون بيريز .

وينقل محمود عباس (ص ٢٠٠) مداخلة أدلى بها عضو الوفد الإسرائيلى « رون بونديك » فى الجولة الثانية من اللقاءات تركزت حول الإجراءات الإسرائيلية الداعمة للاقتصاد الفلسطينى فى الضفة وغزة ، ورد فيها « حديث لرئيس غرفة التجارة الإسرائيلية ...... أكد ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية فى الضفة والقطاع وذلك لإقامة اقتصاد إسرائيلى - فلسطينى موحد ، بحيث لا تنشأ حواجز جمركية ، وبحيث يتم التكامل بين الاقتصادين الفلسطينى والإسرائيلى » ، وهذا هو نفس ما ورد فى دراسة جامعة هارفارد .

ولكن ما إن نتجاوز الجولة الخامسة من اللقاءات حتى يختفى أى حديث عن الشؤون الاقتصادية ، وبخاصة الشؤون الإقليمية منها ، ويمتد ذلك على مسار سبع جولات جديدة من اللقاءات ، وكذلك على مسار الحوار الختامى الدراماتيكى الذى جرى عبر الهاتف يوم (١٧ / ٨ / ٩٣) بين أوسلو وتونس ، واستمر سبع ساعات بمشاركة شيمون بيريز شخصيا ، والذى تم فيه حل عقد الخلاف الرئيسية ، إذ جرى الحديث عن أمور كثيرة ، ولكن لم يرد ذكر للسوق الشرق أوسطية أو للمشاريع الاقتصادية الإقليمية . ولكن ما إن ظهرت وثيقة أوسلو التى تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى ، حتى فوجىء الجميع بوجود ملاحق مرفقة معها تربط بين المطالب والحقوق الفلسطينية وبين خطط اقتصادية إقليمية ، حتى قال كثير من المراقبين والمحللين إن اتفاق أوسلو هو اتفاق اقتصادى فى جوهره ، وشاعت بعد ذلك النصيحة الشهيرة التى وجهها شيمون بيريز مرارا وتكرارا للمفاوض الفلسطينى بأن يركز على الاقتصاد وأن يخفف من تركيزه المتواصل على موضوع السيادة (أثناء المفاوضات لتوقيع اتفاق القاهرة فى ٣٠ / ٥ / ٩٤) .

لقد تسلل « الاقتصاد الإقليمى » خلسة إلى « اتفاق المبادىء » الموقع فى أوسلو ، واندفع الوضع الفلسطينى خلسة إلى الارتباط بهذه الرؤيا الاقتصادية الاستراتيجية للشرق الأوسط ، دون نقاش فلسطينى لها ، ودون وعى (أو بوعى .. لا ندرى) لأبعادها ، ودون تنسيق مع الأطراف العربية المعنية بها . لقد كانت مشاريع « الاقتصاد الإقليمى » رؤيا أمريكية - إسرائيلية ، جرى تضمينها فى « اتفاق المبادىء » دون أن يذكر محمود عباس فى كتابه أين نوقشت هذه القضايا فى الوسط الفلسطينى ، وكيف نوقشت ، ومن الذى بت بها وقبلها . وهكذا برز « اتفاق المبادىء » وقد تضمن ملحقين اقتصاديين :

□ **الملحق الأول** : يرسم خطة الاندماج الاقتصادى ، وهو يحمل اسم « بروتوكول حول التعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية » ، ويتضمن إقامة « لجنة مستمرة إسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادى » تركز بين أمور أخرى على :

ـــ التعاون فى مجال المياه والكهرباء والطاقة ، واستغلال النفط والغاز ، وبناء مركب صناعى بتروكيميائى فى قطاع غزة ، وتمديد أنابيب لنقل النفط والغاز .

ـــ التعاون فى مجال التموين والنقل وبناء الطرقات اللازمة ، والتعاون فى مجال التجارة

الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية ، وإنشاء مناطق تجارة حرة ، وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق .

ـــ التعاون فى مجال الصناعة والتطوير الصناعى الإسرائيلى - الفلسطينى المشترك ...... وأية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة .

ومن الواضح كيف يضمن هذا البرنامج استمرار الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن الواضح كيف أنه لا يفتح بابا للتطور الاقتصادى إلا عبر التعاون الفلسطينى - الإسرائيلى ، وسيصبح هذا الاتفاق بالتالى قيدا على أى تعامل ثنائى بين الحكم الذاتى الفلسطينى وأى طرف عربى آخر ، كما سيصبح قيدا على أى توجه لبناء اقتصاد فلسطينى بمعزل عن الاقتصاد الإسرائيلى .

□ **الملحق الثانى** : يرسم خطة الانيماج المشترك فى المشاريع الإقليمية ، ويحمل اسم « بروتوكول حول التعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فى برامج التنمية الإقليمية » ، وهو يتضمن النقاط السبع التى ورد ذكرها من قبل فى مسودة المذكرة التى قال الوفد الفلسطينى إنها من إعداد شيمون بيريز . وقد أضيفت فى النص الختامى الرسمى فقرة جديدة عن « خطة إقليمية للتنمية الزراعية ، وتتضمن مسعى إقليميا للوقاية من التصحر(١٣) » . وبموجب هذا البروتوكول تعهد الجانب الفلسطينى أن يكون وسيطا (وشريكا) لإدخال إسرائيل إلى ساحة الاقتصاد العربى ، مع أن ذلك مرهون بإرادة العرب الآخرين وليس بالإرادة الفلسطينية فقط . إن الشىء الوحيد الذى يملكه الجانب الفلسطينى هو إنشاء تحالف اقتصادى بينه وبين إسرائيل ، وهو فعل ذلك على مستوى ثنائى وعلى مستوى إقليمى ، ووضعت بنود « اتفاق المبادىء » الأساس القانونى لهذه العلاقة ، وبقى أن تنجح هذه العلاقة فى ميدان التطبيق ، ولكن التطبيق محكوم بعوامل أخرى سياسية واستراتيجية وجغرافية .

والغريب أن محمود عباس يجرى فى كتابه مناقشة ذاتية حول موضوع تبعية الاقتصاد الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى (ص ٣٣٠) تتناقض مع مضمون الملحقين الاقتصاديين فى « اتفاق المبادىء » ، يقول : « يبقى سؤال كبير حول إمكانية نجاة الاقتصاد الفلسطينى من فخ التبعية للاقتصاد الإسرائيلى والحاصل حاليا ، إلى الارتباط بالسوق العربية والاقتصاد العربى » . وهو يتصور مسارا عمليا لتحقيق هذا الإنجاز يسير كما يلى : « نحن مضطرون أن نمر بمراحل اربع ، تبدأ بالانفصال التدريجى عن الاقتصاد الإسرائيلى ، وتمر بالتعاون المتكافىء مع هذا الاقتصاد ، وتعبر إلى التعاون المتكافىء ، وتنتهى بالتكامل الاقتصادى العربى ...... فمما لا شك فيه أنه لا ينتهى القرن العشرون (٧ سنوات فقط) إلا وتكون الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة فى أحسن حالاتها ..... إلا أن هذا يتطلب بحثا جديا فى السوق العربية المشتركة » . إن هذا النص غريب للغاية ، وهو يتناقض كليا مع ما تم التوقيع عليه . ولو أن التوجه هو من أجل الانفصال عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلى لطالب الوفد الفلسطينى بصياغة للبنود الاقتصادية الثنائية تشير إلى ذلك ، ولما ألزم نفسه بهذا السيل من المشاريع المستقبلية المشتركة مكتفيا بالتعاون الثنائى فيما هو قائم . ولكن

الوثيقة النهائية تتحدث عن التعاون الآنى وعن التعاون المستقبلى ، وتتحدث عن التعاون الثنائى وعن التعاون الإقليمى ، وهو توجه لا يمكن أن يقود إلى انفصال تدريجى عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلى . لقد ربط المفاوض الفلسطينى نفسه مع إسرائيل برباط وثيق عبر البند المتعلق بالمشاريع الاقتصادية الإقليمية ، حيث جرى اتفاق حول بنود خطة اقتصادية متكاملة يتعهد الطرفان بالعمل لترويجها عربيا ودوليا . إن مضمون الاتفاقات يسير باتجاهين : اتجاه مواصلة التبعية وتحويلها إلى تكامل مع الاقتصاد الإسرائيلى ، واتجاه العمل المشترك لبناء مشاريع اقتصادية إقليمية ، أو ما يطلق عليه اسم « السوق الشرق أوسطية » .

لقد تم عبر اتفاق أوسلو وضع اللبنة الأساسية لبناء السوق الشرق أوسطية ، وهى لها حتى الآن طرفان : إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى .

الاتفاق مع الأردن

أثار الإعلان عن « اتفاق المبادىء » الإسرائيلى - الفلسطينى ضجة كبيرة فى الأردن ، إذ رأى فيه تهديدا لوضعه الاقتصادى ، فالاتفاق يسير باتجاه الربط بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الإسرائيلى ، ولا يشير بأى شىء إلى الارتباط مع الاقتصاد الأردنى . يقول الاقتصادى الأردنى « فخرى البلبيسى » إن « تشكيل لجان مشتركة إسرائيلية - فلسطينية فى جميع المجالات .... تعطى انطباعا بأن التوجه الفلسطينى هو نحو وحدة مع إسرائيل وليس مع الأردن ، وهذا يفرض على الأردن حماية مصالحه وأمنه الاقتصادى »(١٤) . وقال الدكتور جواد العنانى : « إن اسرائيل مستفيدة من التجارة الحرة مع الأراضى المحتلة لأنها المصدر الرئيسى للسوق الفلسطينية ، ولهذا تريد إسرائيل وضع قيود تجارية على البضائع الأردنية حتى لا تدخل للسوق الإسرائيلية بدون ضرائب »(١٥) .

وأسهم المفاوض الفلسطينى بدوره فى إثارة مخاوف الأردن ، وتم ذلك من خلال الإعلان عن توجه فلسطينى لإصدار عملة فلسطينية وإنشاء بنك مركزى فلسطينى . وقد كان من شأن هذه التوجهات لو تمت أن تهدد العملة الأردنية فى الصميم ، فهى عملة متداولة فى الضفة الغربية ، وإصدار عملة فلسطينية دون التنسيق مع عمان يعنى إنهاء قيمة الجزء المتداول من هذه العملة هناك ، كما يعنى فى النتيجة إحداث انخفاض حاد فى سعر الدينار الأردنى يؤثر على الوضع الاقتصادى بمجمله .

وقد نتج عن هذه المخاوف اندفاع الأردن نحو السعى لتفاهم سريع مع إسرائيل ، وبدت إسرائيل من خلال هذا المسعى وكأنها الضامن لاقتصاد الأردن فى وجه المطالب الفلسطينية ، وأصبحت حكما فى الخلاف الناشب بين الطرفين . وألقت هذه الأمور بظلها على المفاوضات التى انتهت بتوقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل فى قصر الهاشمية فى عمان

(١٧ / ١٠ / ٩٤) ، كان لمشاريع التعاون الاقتصادى الإقليمى فيها دور بارز ، فقد نصت الاتفاقية فى بنود متعددة على ما يلى :

ـــ يأخذ الطرفان على عاتقيهما .... أن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمى من الشراكة فى السلام (المادة ٤ ـ أ) .

ـــ يلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والسلام فى الشرق الأوسط، ويعنى هذا الالتزام تبنى أطر إقليمية (المادة ٤ ـ ب) .

ـــ إن الطرفين ...... يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين فى ترويج التعاون الاقتصادى لا بينهما فحسب بل وفى الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادى الإقليمى كذلك (المادة ٧ الفقرة ١) .

ـــ يدخل الطرفان فى مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقات تتعلق بالتعاون الاقتصادى ، بما فى ذلك التجارة ، وإقامة منطقة تجارة حرة ، والاستثمار ، والعمل المصرفى ، والتعاون الصناعى ، والعمالة (المادة ٧ الفقرة ٢ ـ ب) .

ـــ التعاون ثنائيا ، وفى المجالات المتعددة الأطراف كذلك ، باتجاه ترويج اقتصادياتهما ، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى (المادة ٧ الفقرة ٢ ـ ج) .

ـــ سيستمر الطرفان بالتفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات (المادة ١٣ الفقرة د) .

ـــ نظرا إلى إتمام الطرفين التفاوض حول الربط المشترك لشبكات الكهرباء فى منطقة إيلات ـ العقبة ، سيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع المعاهدة ، ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءا من مفهوم ثنائى وإقليمى أوسع (المادة ١٩ الفقرة ٢)(١٦) .

ومن الواضح حسب هذه البنود أن اتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية قد وضعت الأساس القانونى لتعاون اقتصادى ثنائى ، وكذلك لتعاون اقتصادى إقليمى ، وأصبح لطرفى المعادلة الإسرائيلية ـ الفلسطينية طرف ثالث فى المعادلة هو الأردن . وتكون بذلك مثلث إسرائيلى ـ فلسطينى ـ أردنى يرتبط باتفاقات اقتصادية ثنائية محددة ، ويلتزم بأفق إقليمى لهذه الاتفاقات ، وذلك حسب خطة جامعة هارفارد ، وبقى أن تنجح هذه العلاقة فى ميدان التطبيق ، والتطبيق محكوم كما قلنا بعوامل أخرى سياسية واستراتيجية وجغرافية .

السوق الثلاثية أولا

ما إن تم توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية حتى بدأ تحول نوعى فى العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية ، وبدلا من سياسة الابتعاد عن الأردن بدأت سياسة فلسطينية جديدة هدفها إنجاز أقصى تعاون ممكن مع الأردن . وشهد مطلع العام ١٩٩٥ مفاوضات مكثفة بين الطرفين أسفرت عن

اتفاقات متنوعة تم توقيعها على أعلى المستويات . وقد كان واضحا تماما أن الوصول إلى اتفاقات فلسطينية - أردنية لم يكن ممكنا إلا بعد أن تم التفاهم الأردني - الإسرائيلي ، وذلك بحكم تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ، وكذلك بحكم قيود اتفاقية أوسلو . وبرز من خلال هذه العلاقة أنه لا يمكن إنجاز تفاهم أردني - فلسطيني إلا عبر مراعاة إسرائيل ومراعاة الالتزام بالاتفاقات الموقعة معها ، حتى أن « عبد الرؤوف الروابدة » نائب رئيس الوزراء الأردني قال علنا : « إن بعض العقبات التي تحول دون توقيع اتفاق أردني - إسرائيلي يعود إلى التزامات تجاه اتفاقات مع إسرائيل تعهدت بها السلطة الفلسطينية »(١٧) . وكان المفاوضون الفلسطينيون يستطيعون أن يقولوا الشئ نفسه عن الموقف الأردني . وقد قال مسؤولون فلسطينيون بالفعل « إن اسرائيل تضع قيودا على عملية الاستيراد من الأردن ، وتحد من حجم الصادرات الأردنية إلى منطقة الحكم الذاتي والأراضي المحتلة .... وهدف إسرائيل من الربط بين اتفاقاتها مع الجانبين الأردني والفلسطيني هو رغبتها في عدم خسارة السوق الفلسطينية لصالح البضائع الأردنية من دون أن تكون قد أوجدت لنفسها سوقا أردنية تعوض خسارتها هذه »(١٨) . إن هذه المواقف العلنية تشير إلى أن العلاقة الاقتصادية الثلاثية قد بدأت على أرض الواقع بين إسرائيل والأردن والحكم الذاتي ، وهي توضح الدور الإسرائيلي الناظم والمهيمن على وجهة الاتفاقات وتطبيقاتها العملية .

وهنا تظهر جامعة هارفارد من جديد ، ويجتمع في رحابها اقتصاديون من فلسطين والأردن وإسرائيل(١٩) ، ويصدرون في منتصف العام ١٩٩٥ تقريرا يحمل اسم « نحو تجارة حرة في الشرق الأوسط ، المثلث وما بعده » . ويدعو التقرير الأردن وإسرائيل والإدارة الفلسطينية إلى البدء فورا في مفاوضات اتفاق تجارة حرة بهدف تشكيل « مثلث » يزيل تدريجيا الحواجز التجارية فيما بينه خلال مدة خمسة عشر عاما ، مما يؤدي إلى قيام اتحاد جمركي بحلول العام ٢٠١٠ . ويقول التقرير إن الاقتصادات الثلاثة ستكون نواة سوق مشتركة في الشرق الأوسط ، يتم العمل من أجلها على ثلاث مراحل :

☐ **المرحلة الأولى** : ومدتها خمس سنوات (هي مدة الحكم الذاتي الفلسطيني) ، يتم فيها إزالة الحواجز الإدارية بين المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وبين الأردن من جانب ، وإزالة الحواجز أمام دخول السلع الأردنية إلى إسرائيل من جانب آخر .

☐ **المرحلة الثانية** : بدءا من العام ٢٠٠٠ يقوم الأردن بخفض رسومه الجمركية إلى مستويات مماثلة لتلك التي تفرضها إسرائيل .

☐ **المرحلة الثالثة** : تنتهي في ٢٠١٠ ، يكون الأردن قد أزال كل الحواجز أمام الصادرات الإسرائيلية إلى سوقه ، كما يكون قد أنجز إجراءات من شأنها تكييف اقتصاده مع الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي .

ويشرح التقرير أسباب اختيار « المثلث » (مثلث الشيكل) ليكون نواة السوق المشتركة في الشرق الأوسط فيقول بأن أطراف « المثلث » هي أفضل مجموعة طبيعية للشراكة ، وإن كان التصور لا يقصر اتفاق الاتحاد الجمركي عليهم بل أن يتسع ويضم أعضاء جددا(٢٠) .

وبعد فترة وجيزة من إعلان هذا التقرير برز موقف أردنى يؤيد هذا التوجه ، فقال « محمد الشحاتين » رئيس قسم الدراسات الصناعية فى « الجمعية الملكية العلمية الأردنية » إن « البديل الأفضل ضمن الخيارات المطروحة لنوع العلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل وفلسطين ، هو إقامة منطقة تجارة حرة تكون نواة لمنطقة تجارة حرة فى منطقة الشرق الأوسط » . ثم تحدث عن مخاطر إنشاء هذه المنطقة فقال : « إن هناك مخاطر هيمنة إسرائيلية على الاقتصاد العربى إذا لم تتخذ الاجراءات السياسية التى تحول دون ذلك »[٢١] .

أما الجانب الفلسطينى فكان قد باشر منذ بداية العام ١٩٩٥ ، ومع توقيعه لاتفاقيات التعاون مع الأردن ، وضع الأسس لتعاون اقتصادى واسع مع إسرائيل ، وذلك عبر ما أطلق عليه اسم « المناطق الصناعية » . لقد بدأ الحديث العلنى لأول مرة عن هذا الموضوع فى اجتماع عقد بين ياسر عرفات وشيمون بيريز عند معبر « اريتز » الفاصل بين غزة وإسرائيل ، وقال بيريز بعد الاجتماع (١٠ / ١ / ٩٥) إن عرفات وافق على إقامة « مناطق صناعية » فى الضفة الغربية كتلك التى أقامتها إسرائيل على مدخل قطاع غزة . وبعد شهر من ذلك اجتمع احمد قريع (أبو علاء) مسؤول الاقتصاد فى الحكم الذاتى الفلسطينى مع وزير التجارة الإسرائيلى فى القدس ، وبحثا إقامة ست « مناطق صناعية » على طول الخط الأخضر (الخط الفاصل بين إسرائيل والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧) بدءا من جنين وطولكرم وحتى الخليل ، وعلى الحدود بين غزة وإسرائيل ، وبحثا أيضا قضايا التنسيق الاقتصادى الثلاثى بين الأردن وإسرائيل وفلسطين (١٢ / ٢ / ٩٥) . وأعلن شيمون بيريز بعد أيام « لقد اقترحنا أن ننشىء على خط الحدود خمسة قطاعات صناعية ، وبدل أن يكون على العمال (الفلسطينيين) أن يعبروا حدودا ، سيذهب العمال إلى الجهة الفلسطينية ، وسيوفر هذا مشكلات كثيرة » (١٨ / ٢ / ٩٥) . ثم أجرى أحمد قريع (أبو علاء) محادثات مع أورى سافير أمين عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ، وعدد كبير من الرسميين الأمريكيين (!!!) بشأن إنشاء سبع إلى تسع مناطق صناعية عند حدود الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٧ / ٢ / ٩٥)[٢٢] . وتتطلع هذه المناطق الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- **أولا :** ضمان استمرار ارتباط العمال الفلسطينيين ، كأيد عاملة رخيصة ، بالعمل فى إسرائيل .

- **ثانيا :** تمكين إسرائيل من تحقيق خطة الفصل بينها وبين المجتمع الفلسطينى ، حفاظا على الهوية اليهودية للدولة ، وتجنبا للمخاطر الأمنية التى قد تنشأ من انتقال عدد كبير من العمال إلى داخل دولة إسرائيل .

ـــ توفير إسهام مالى دولى فى إنجاز هذه المشاريع تستفيد منه إسرائيل باعتبارها الدولة المالكة للمصانع التى ستنتقل إلى هذه المناطق .

ـــ تحقيق تعاون واندماج مع رأس المال الفلسطينى إذا أقدم على الإسهام فى هذه المشاريع .

ويجرى الترويج فى بعض الأوساط لمثل هذا النوع من « المناطق الصناعية » على أنه جزء

من خطة التنمية الفلسطينية ورفع منسوب الدخل القومى الفلسطينى (٢٣) . وتتجاهل عملية الترويج الحديث عن التناقض فى الموقف الإسرائيلى الذى يتطلع إلى علاقات اندماج اقتصادى بينما هو يمارس سياسة الفصل على الصعيد البشرى والمجتمعى .

إن الهدف من إيراد هذه الوقائع هو الإشارة إلى أنه تم اختزال موضوع « السوق الشرق أوسطية » إلى سوق ثلاثية (منطقة الشيكل) تضم إسرائيل والأردن والحكم الذاتى الفلسطينى ، وأن هذه السوق الثلاثية قد بدأت خطواتها الأولى فى ميدان التطبيق العملى ، والوجود على الارض ، مستندة إلى اتفاقات تم توقيعها ، ويجرى حاليا الالتزام بها ، وهى قادرة كبنود على توفير الأساس القانونى لقيام هذه السوق الثلاثية ، أما قيام سوق شرق أوسطية (فى الإطار العربى) فهو أمر آخر ، تعترضه عقبات من نوع مختلف .

العقبات

□ **العقبة الأولى** هى إسرائيل ، فقد رسمت إسرائيل لنفسها منذ أن وجدت دورا سياسيا وعسكريا يجعلها دولة من خارج المنطقة ، دولة وافدة من أجل التهديد والتوسع والاحتلال ، فربطت نفسها مع كل القوى المعادية للمنطقة ، فتحالفت مع فرنسا وبريطانيا فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وتحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب رمضان ١٩٧٣ عبر الجسر الجوى الشهير الذى انقذ وضعها العسكرى . وهى لا تزال تحافظ على هذه التحالفات فى مرحلة اتفاقيات السلام الراهنة حيث تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية ركنا أساسيا فى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية فى الشرق الأوسط . وبسبب هذه النظرة إلى الذات قامت إسرائيل ببناء قوتها العسكرية على قاعدتى التفوق والهيمنة ، وهى تواصل الآن ممارسة سياسة التفوق والهيمنة عند البحث فى العلاقات الاقتصادية ، فترسم لنفسها دورا قياديا يسيطر على الآخرين ويستعد للعب دور الموجه معهم . وهى تتطلع أول ما تتطلع إلى الهيمنة على « السوق الثلاثية » ، ويبرز ذلك واضحا من خلال منعها لإقامة أى علاقات اقتصادية بين الحكم الذاتى الفلسطينى والبلاد العربية إلا من خلالها وبواسطة عملائها ، كما يبرز ذلك واضحا جليا فى قضية المياه حيث تعمل إسرائيل على فرض منطق « التقاسم » بدلا من منطق إعادة المياه إلى أصحابها . وعند طرح موضوع بنك التنمية تندفع إسرائيل لتأييد هذا المشروع وفى ذهنها أن تصبح عضوا فاعلا فى قيادة البنك الذى سيخطط ويقرر فى مشاريع المنطقة الإقليمية ، وهى لا تخفى تطلعها إلى أموال النفط العربية لتكون مساهما رئيسيا فى تمويل المشاريع المشاركة بها .

ومن خلال « السوق الثلاثية » تتطلع إسرائيل لأن تجعل من نفسها قوة إقليمية فى المجال العربى ، متجاهلة دور سوريا فى المجال الجغرافى نفسه ، ومستغلة وضع العراق الراهن تحت الحصار ، وهى تفعل الشىء نفسه تجاه مصر فتتصرف أحيانا متجاهلة دورها القيادى فى المنطقة ، فتخطط للمشاريع الأساسية دون علم مصر وبمعزل عنها ، وإن كانت قد بدأت تخفف من تفردها هذا بعد أن لمست قدرة مصر على عرقلة كثير من الأمور التى لا تكون جزءا أساسيا منها كما

ظهر فى أعمال قمة الدار البيضاء الاقتصادية . ومن البديهى أن فرص النجاح أمام مشاريع اقتصادية إقليمية ستكون ضعيفة إذا لم تكن كل من سوريا والعراق ومصر على وفاق مع هذه المشاريع . فسوريا والعراق يمثلان السد الجغرافى أمام « السوق الثلاثية » وإمكان تطورها إلى « سوق شرق أوسطية » (عربية) ، ومصر تمثل السد القيادى أمام هذه السوق التى لا يمكن أن تتطور بعيدا عن موافقتها ، وهو ما سيولد صراعا وتوترا لا يمكن تجاوزه إلا حين تبدأ إسرائيل بتغيير نظرتها إلى نفسها ، وتغيير رؤيتها إلى دورها داخل المنطقة العربية .

وتسعى إسرائيل باستمرار لتأكيد نفسها كدولة « يهودية » الهوية ، ويطرح عليها ذلك فورا مشكلة التعامل مع الفلسطينيين المقيمين فيها ، وقد بدأ عددهم يقارب المليون نسمة ، وهى قضية ستطرح نفسها باستمرار على أجندة العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية . إن الإصرار على « الهوية اليهودية » يدفع إسرائيل إلى التفكير الدائم بالفصل بينها وبين المحيطين بها والفصل بخاصة بينها وبين الفلسطينيين من حولها . وتتم ترجمة ذلك عبر مشاريع الفصل الحدودية التقنية (مشروع وزير الشرطة موشى شاحال للفصل من خلال الحواجز الالكترونية) ، وكذلك عبر فكرة إنشاء « المناطق الصناعية » ، حيث تواصل بذلك استغلالها للأيدى العاملة الفلسطينية الرخيصة مع تجنب أى نوع من التواصل بين هؤلاء العمال وبين المجتمع الإسرائيلى . وتتناقض هذه السياسة كليا مع مفهوم الاندماج الاقتصادى الذى تتطلع إليه إسرائيل مع دول المنطقة ، فالاندماج لابد أن يولد انتقالا حرا للعمالة من وإلى كل دولة ، وهو أمر لا تقدر عليه بنية الدولة الإسرائيلية ، وسيشكل ذلك عقبة كبرى أمام الانتقال من مرحلة « السوق الثلاثية » إلى مرحلة « السوق الشرق أوسطية » ، ومن شأن الإصرار على ذلك أن يولد نوعا من سياسات التمييز العنصرى التى تعتبر العمالة ضرورة وشرا ، ضرورة لابد من جلبها لتسيير الإنتاج وشرا لابد من التخلص منه بأى وسيلة حفاظا على الهوية اليهودية للدولة . وقد ابتكرت إسرائيل وسيلة منع العمال من النوم فى أراضيها على غرار ما كان سائدا فى جنوب افريقيا .

كما أن تطلع إسرائيل إلى مواصلة الاستيطان ، من خلال الهجرة ، أو من خلال التوسع فى أراضى الغير ، يلقى عليها عبئا اقتصاديا ذا طبيعة سياسية ، وهو لا ينسجم إطلاقا مع مفهوم اقتصاد السوق ولا مع مفهوم الأسواق المفتوحة . فقد كان الاستيطان دائما ومنذ إنشاء دولة إسرائيل مشروعا اقتصاديا خاسرا يتم الإصرار عليه لأهداف سياسية ، ومن غير الممكن الانتقال إلى التفكير بالسوق الشرق أوسطية إذا لم يتم إحداث تغيير أساسى فى البنية الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلى . وفى إسرائيل الآن صراع بارز حول هذه النقطة بالذات بين القطاع الاقتصادى الحديث الذى يعبر عن مصالحه وتطلعاته رئيس الوزراء شيمون بيريز ، وبين المؤسسة الصهيونية (ومؤسسة الجيش) التى تتطلع إلى المشروع الصهيونى الأصلى ولا تريد نسيان أهدافه ، سواء كان ذلك يتم بحجج أيديولوجية أو بحجج أمنية . وإلى أن يحسم أمر هذا الصراع داخل إسرائيل ستبقى العقبات الذاتية تحول اقتصاديا بين إسرائيل وبين إمكان الاندماج مع الأسواق المحيطة بها .

□ **والعقبة الثانية** فى هذا السياق تتجلى من خلال دعوة الآخرين للمساهمة فى الأعباء

المالية للمشاريع الإقليمية دون أن يكون لهؤلاء الآخرين مصلحة مباشرة فى ذلك ، ويبرز هذا جليا فى موقف دول الخليج العربى المعارض لفكرة إنشاء « بنك التنمية الإقليمى » .. ذلك أن المشاريع تصاغ انطلاقا من قاعدة ضمان مصالح إسرائيل ، واندماجها فى منظومة الاقتصاد العربى من خلال تلك المشاريع لا من خلال التفاعل الاقتصادى الطبيعى ، فلأن إسرائيل تشكو من نقص المياه مثلا فلابد إذن من إنشاء محطات مياه للتحلية تتشارك فيها مع الأطراف العربية ، ويكون على هذه الأطراف أن تتحمل مسؤولية أساسية فى التمويل دون أن تجنى من وراء ذلك أى مردود ، وكذلك الحال فى مشاريع القنوات التى تربط البحر الميت بالبحر الأحمر أو بالبحر الأبيض المتوسط ، وكذلك الحال فى المشاريع السياحية فى خليج العقبة وإيلات ، أو فى مشاريع وادى عربة الزراعية .

لقد أعلنت دولة الإمارات العربية موقفا علنيا صريحا ضد مشروع « بنك التنمية » يعكس موقفا خليجيا بقدر ما يعكس موقف دولة الإمارات نفسها ، فقالت : « إن بنك التنمية سيكون لخدمة الاقتصاد الإسرائيلى ، وهدفه توجيه الأموال العربية لمشاريع تخدم إسرائيل وتحل مشاكلها . إن الوطن العربى هو النطاق الإقليمى الذى يهمنا وليس مصطلحات الشرق الأوسط أو الأدنى التى تتداولها الأوساط التى تروج للسوق الشرق أوسطية . لا توجد حاجة لأن ننشىء مؤسسة تشترك فيها إسرائيل اللهم إلا إذا كان الهدف هو توجيه الأموال العربية لتنمية الاقتصاد الإسرائيلى وأن تحل الأموال العربية محل الأموال التى أتت وتأتى من أوروبا وأمريكا »(٢٤) .

وعند اجتماع « مجموعة العمل الاقتصادية للمفاوضات المتعددة الأطراف للسلام فى الشرق الأوسط » فى القاهرة لإعداد مشروع اتفاقية كاملة للبنك ، تقدمت دول « مجلس التعاون الخليجى » بمشروع مضاد يعتمد على « إعداد برنامج اقتصادى لدعم السلام فى الشرق الأوسط من خلال البنك الدولى بغرض تمويل مشروعات البنية الأساسية والتنمية فى المنطقة »(٢٥) . وقالت مصادر خليجية : « إن هذا البرنامج الذى تستغرق مدته عشر سنوات سيزيل أى عوائق أمام مشاركة كل الأطراف سواء كانت تحفظاتها سياسية أو اقتصادية » ، وأشارت إلى أن دعم البنك الدولى لهذا البرنامج « سيمنع استفادة طرف أكثر من أطراف آخرين »(٢٦) .

□ **العقبة الثالثة** تبرز من خلال فهم إسرائيل لموقعها العسكرى داخل عملية السلام ، فإسرائيل تريد سلاما يحافظ على هيمنتها العسكرية المطلقة ، وهى حين تروج للسلام من زاوية عبث الأسلحة أو الجغرافيا فى الحفاظ على الأمن ، تستثنى نفسها من نتائج هذه النظرية فتطرح علنا أنها تريد سلاما مع الفلسطينيين ولكن حدودها الأمنية هى حدود ومستوطنات نهر الأردن ، وتطرح علنا أنها تريد سلاما مع سوريا ولكنها تطالب بالاحتفاظ بجبل الشيخ فى الجولان كنقطة للإنذار المبكر ، وهى أيضا تطرح علنا ضرورة امتناع أى دولة عربية أو شرق أوسطية عن امتلاك السلاح النووى ولكنها ترفض الانضمام إلى « معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية » . ويعرف الجميع أنه لا يمكن إدارة تنمية متوازنة فى منطقة مضطربة إذا كان هناك اختلال استراتيجى فى موضوع الأمن ، وهو اختلال قائم فى منطقة الشرق الأوسط من خلال امتلاك إسرائيل للسلاح

النووى ، ومن خلال رفضها إخضاعه للتفتيش الدولي . وقد أثارت مصر هذه المشكلة بحدة خلال هذا العام (١٩٩٥) وفى الأشهر التى سبقت انعقاد مؤتمر التجديد لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووى في نيويورك . وتشكل إثارة مصر بالذات لهذا الموضوع علامة سياسية مهمة ، فمصر ترتبط مع إسرائيل بمعاهدة سلام دخلت حتى الآن عامها السابع عشر ، وهى من قاعدة هذا السلام تقف وتطالب إسرائيل بضرورة إزالة سلاحها النووى . ومع أن مصر لم تنجح فى تحقيق هدفها إلا أن المعركة السياسية التى خيضت تفتح الباب أمام تساؤل كبير حول إمكانية نجاح اتفاقات السلام ونجاح المشاريع الاقتصادية الإقليمية ، فى ظل إصرار إسرائيل على امتلاك السلاح النووى ، هذا إذا لم تذهب إلى الناحية المضادة من الموضوع فنتوقع إمكان لجوء بعض الدول (مصر أو غيرها) إلى التفكير من جديد بامتلاك سلاح نووى (أو قدرة نووية) لموازنة الإصرار الإسرائيلى على امتلاك هذا السلاح والتفرد به . وحين ينفتح الباب أمام تنافس من هذا النوع فإن كثيرا من الطموحات الاقتصادية الإقليمية ، وحتى الثنائية ، ستكون مهددة وستواجه احتمالات التردد أو البرودة فى التنفيذ ، إذا لم نقل إنها ستواجه احتمالات الجمود والفشل . إن قضايا التنمية والمشاريع المشتركة لا يمكن فصلها عن قضايا التوازن الأمنى ، والموقف الذى أعلنته مصر وخاضت من أجله معركة دبلوماسية ضارية ، سيبقى بحكم طبيعته الاستراتيجية فارضا نفسه على المنطقة ، وعلى غرف تخطيط السياسات الأمنية والاقتصادية .

□ **العقبة الرابعة** وهى العقبة الأصل التى تحول دون الانتقال من « السوق الثلاثية » إلى « السوق الإقليمية » ، هى القضية الفلسطينية وأهمية إنجاز حل عادل لها .

إن اتفاق أوسلو ، حتى من خلال تقييم المؤيدين له ينطوى على إجحاف كبير بحقوق الفلسطينيين ، واتفاق أوسلو من خلال عملية التنفيذ الراهنة له ، يبرز المسعى الإسرائيلى للاستيلاء على جزء جديد من الأرض ، وفرض المستوطنات كأمر واقع ، واقتناص القدس ، أى كل ما من شأنه أن يفرغه من أى مضمون يقود إلى تسوية عادلة تمهد لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة . واللاجئون الفلسطينيون الذين يشكلون نصف الشعب الفلسطينى (حوالى ٣ ملايين نسمة) ، ويعيشون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة ، يمثلون العلامة الفارقة فى وصف أى حل فلسطيني - إسرائيلى بأنه حل عادل أم لا . وما تمارسه إسرائيل حتى الآن هو الرفض من حيث المبدأ لأى بحث فى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلدهم تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة ، وهى حين تواجه بضغوط عربية وعالمية ، تطرح موضوع المقايضة بين أملاك اليهود (الذين ذهبوا إلى اسرائيل) من البلاد العربية وبين أملاك الفلسطينيين . وحتى حين تطرح بعض الدول الغربية الموضوع من زاوية إنسانية مقترحة تأمين أموال كافية لتوطين هؤلاء اللاجئين حيث هم ، تعفى إسرائيل نفسها من المسؤولية وتضعها كلها على عاتق مؤسسات التمويل الدولية ، لا بل إن شيمون بيريز يعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جزءا من ظاهرة اللاجئين العالمية الناشئة عن الفقر والظواهر الطبيعية مثل الزلازل وخلافها(٢٧) .

إن القفز الإسرائيلى الدائم عن المعالجة الجادة لموضوع اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يشكل صاعق التفجير لمصير أى اتفاق فلسطينى - إسرائيلى . ويجب ألا ننسى أن الثورة الفلسطينية التى

انطلقت عام ١٩٦٥ إنما انطلقت على أيدى هؤلاء اللاجئين ومن خلالهم ، وليس هناك ما يمنع أن يكونوا أساسا لتفجير عمل جديد ، قد لا يكون عسكريا بالضرورة ، ضد الحلول المقترحة التى لا تشمل أى معالجة لقضيتهم . وإذا ما نشأ توتر من هذا النوع فإن تأثيره على مشاريع التعاون الاقتصادى ، وعلى مشاريع التنمية الإقليمية ، لن يكون تأثيرا صغيرا ، وضغوطه على الجانب الفلسطينى المساهم فى هذه المشاريع لن يكون تأثيرا هامشيا .

وفى عمق التصدى لمعالجة هذه المشكلة ، تطرح إسرائيل نفسها كصاحبة حق فى الأرض الفلسطينية التى انتزعتها فى العام ١٩٤٨ وأنشأت فوقها دولتها . وهى تنظر لهذا الحق على أسس دينية توراتية ، وتعلم الناشئة فى مدارسها أن أرض فلسطين هى أرض تم تحريرها . ولا يمكن التطلع إلى سلام عادل ودائم فى ظل سيادة هذه المفاهيم ، ولا يمكن الانتقال من حال العداء إلى حال الصداقة إذا لم تكن إسرائيل قادرة على إعادة النظر بروايتها لتاريخها الخاص ، وإبراز حقيقة العدوان (والترحيل) الذى تم ضد الشعب الفلسطينى . إن إعادة النظر هذه هى المدخل لإقامة علاقات طبيعية مع الشعب الفلسطينى ، ولمباشرة معالجة طبيعية لقضية اللاجئين ، كى يمكن توفير أساس منطقى لعلاقات تعاون من أى درجة كانت ، وبدونها ستبقى المشاريع الصغيرة والمشاريع الإقليمية الكبيرة مهددة بالفشل ، ولن ينشأ شىء منها إلا على قاعدة الفرض والهيمنة ، وهى قاعدة تؤسس دائما لانفجارات مقبلة .

الهوامش

١ - باستثناء رئيسهم المخضرم الدكتور حيدر عبد الشافى ، وربما أيضا فيصل الحسينى بسبب سمعة والده النضالية ومكانة عائلته فى التاريخ الفلسطينى .

٢ - يمكن التأكد من ذلك من الكتب الثلاثة التى صدرت حتى الآن بأقلام فلسطينية عن مفاوضات أوسلو : كتاب محمود عباس ، وكتاب حنان عشراوى ، وكتاب ممدوح نوفل وهو الأكثر أهمية فى رأيى .

٣ - راجع الموسوعة الفلسطينية ، الجزء الأول ، ص ١٤٣ وما بعدها ، حيث يرد سرد مفصل لجميع مشاريع المياه ووجهات النظر الفنية والسياسية حولها .

٤ - أعلن الملك حسين « مشروع المملكة العربية المتحدة » فى ١٥ / ٣ / ١٩٧٢ .

٥ - راجع مجلة « *شؤون فلسطينية* » ، العدد ١٠ ، يونيو ١٩٧٢ ، بيروت ، مقال « مشروع جامعة نيويورك لإنشاء كومنولث فلسطينى » ، ص ٤٥ ، بقلم أحمد بهاء الدين .

٦ - مقال « قوانين اقتصاد السلام فرصة لبناء الثقة فى ميدان التنمية والتعاون الإقليمى » ، نيكولاس هوغ ، جريدة *الحياة* ، ٦ / ٦ / ١٩٩٣ ، لندن .

٧ - Harvard University, *Securing peace in the Middle East : Project on economic transition*. Cambridge, Mass 1993

٨ - د . غسان سلامة ، مقال « أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية » ، منشور فى كتاب : *التحديات الشرق أوسطية والوطن العربى* ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٣٢ ، بيروت .

٩ - World Bank. *Developing the Occupied Territories*. (Report no. 11958), Washington D.C. 1993.

١٠ - غسان سلامة ، مصدر سبق ذكره .

١١ - شيمون بيريز ، كتاب : *الشرق الأوسط* الجديد ، ص ١٥٣ ، ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ ، إصدار الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ ، عمان .

١٢ - محمود عباس (أبو مازن) « *طريق أوسلو : موقع الاتفاق يروى الأسرار الحقيقية للمفاوضات* » ، إصدار شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ .

١٣ - نقلا عن النص الكامل للاتفاق كما نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية « وفا » ، وكما أوردته صحيفة « *القدس العربى* » ، ١٣ / ٩ / ١٩٩٣ ، لندن .

١٤ - تقرير صحفى من عمان ، من إعداد وفاء عمرو ، جريدة « *القدس العربى* » ، ١٨ / ٩ / ١٩٩٣ ، لندن .

١٥ - نفس المصدر .

١٦ - النص الحرفى لمسودة معاهدة السلام الأردنية ، *الحياة* ، ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٤ ، لندن .

١٧ - رسالة صحفية من عمان بقلم سلامة نعمات ، *الحياة* ، ٢٩ / ٤ / ١٩٩٥ ، لندن .

١٨ - نفس المصدر .

١٩ - رأس الفريق البروفيسور « روبرت لورنس » ، وضم من الجانب الأردنى : جواد العنانى ، تيسير عبد الجابر ، محمد عميرة . ومن الجانب الفلسطينى : عيسى خاطر ، هشام عورتانى ، هند سلمان . ومن الجانب الإسرائيلى : دان بيتان ، افرايم كليمان ، نداف هلفى .

٢٠ - تقرير بقلم على إبراهيم ، « *الشرق الأوسط* » ٩ / ٧ / ١٩٩٥ ، لندن .

٢١ - رسالة بقلم صلاح حزين ، جريدة *الحياة* ، ١٢ / ٨ / ١٩٩٥ ، لندن .

٢٢ - التصريحات حول « المناطق الصناعية » ، نقلا عن جريدتى الشرق الأوسط والحياة فى أعداد التواريخ المذكورة .

٢٣ - المهندس عادل النملة ، تصريحات لجريدة الشرق الأوسط ، ٣٠ / ٤ / ١٩٩٥ ، لندن . وهو « رئيس قسم إدارة توجيه الاستثمار الخاص فى وزارة التخطيط والتعاون الدولى » الفلسطينية .

٢٤ - حمد الطاير ، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ، جريدة *الشرق الأوسط* ، ١٠ / ٢ / ١٩٩٥ ، لندن .

٢٥ - نقلا عن جريدة *الشرق الأوسط* ، ١٦ / ٥ / ١٩٩٥ ، لندن .

٢٦ - نفس المصدر .

٢٧ - شيمون بيريز ، كتاب : *الشرق الأوسط* الجديد ، مصدر سبق ذكره .

د. يوسى بيلين

د. يائير هيرشفيلد

□ وزير بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى . وكان من قبل وزيرا للاقتصاد والتخطيط . عضو فى الكنيست عن حزب العمل ، رأس تحرير صحيفة « دافار » . له عدة كتب منها « ثمن الوحدة » ، « موجز التاريخ السياسى لإسرائيل » . □

□ أستاذ بقسم تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا . كان هو الذى أنشأ « قناة أوسلو » للمفاوضات مع الفلسطينيين ورأس الوفد الإسرائيلى فيها . شارك مع يوسى بيلين فى إنشاء منظمة للبحوث تسمى « مؤسسة التعاون الاقتصادى » لبحث مستقبل الشرق الأوسط . له عدة مؤلفات عن النزاع العربى الإسرائيلى . □

مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين

منذ الاتفاق الذى تم فى مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ ، قامت أغلبية البلدان العربية بالتفاوض مع إسرائيل ومع الكثير من الدول الأعضاء فى المجتمع الدولى حول شروط وقواعد التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط . وقد تكثفت المفاوضات الجارية متعددة الأطراف بشأن التعاون الاقتصادى نتيجة للمفاوضات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية ، والإسرائيلية الأردنية ، ونتيجة للتدابير العملية التى اتخذت ، بالإضافة إلى كثير من الأنشطة الأخرى التى كان من أهمها مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩٤ ، وكان مؤتمر عمان فى أكتوبر ١٩٩٥ فرصة أخرى لتشجيع التعاون الإقليمى .

وعلى الرغم مما تحقق من نجاح خلال السنوات القليلة الماضية ، واستعداد جميع الأطراف للاشتراك فى حوار اقتصادى مكثف ، فقد أثيرت اعتراضات متعددة وطفت إلى السطح مخاوف من جانب جميع الأطراف . فالساسة العرب ، وكذلك رجال الأعمال العرب ، يخشون الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية والتنافس السياسى الذى قد ينشأ من التعاون الإقليمى . بل لقد قيل إن الهيمنة الإسرائيلية العسكرية سوف يحل محلها فى وقت السلم السيطرة الاقتصادية . وتعزيزا لهذه الحجة أشار البعض إلى نسبة الناتج القومى الإجمالى بين إسرائيل والدول المجاورة لها . والواقع أن الناتج القومى الإجمالى السنوى لإسرائيل الذى يزيد على ٨٠ مليار دولار يساوى الناتج القومى الإجمالى المجمع لمصر والأردن وسوريا ولبنان والأراضى الفلسطينية .

وخشى رجال الأعمال الإسرائيليون من ناحية أخرى أن يؤدى فتح الحدود والتطور الاقتصادى الإقليمى إلى إبعادهم عن نطاق الأعمال . وكان أعلى المعترضين صوتا المزارعون الإسرائيليون وشركات النقل والمشتغلون بالصناعات التى تعتمد على كثافة الأيدى العاملة مثل النسيج وتصنيع الأغذية وما إليها .

والغرض من هذه المقالة هو تقديم صورة فكرية عن أغراض ومبادىء التعاون الاقتصادى الإقليمى كما يراه الإسرائيليون ، وتحديد مؤشرات تخدم قضية السلام والاستقرار وتساعد فى التغلب على المخاوف والشكوك السائدة .

ولهذا الغرض سنقسم هذه المقالة إلى ثلاث نقاط رئيسية :

- ☐ أولا ، شرح دوافع إسرائيل للسعى إلى التعاون الاقتصادى الإقليمى .
- ☐ ثانيا ، توضيح المخاوف الإسرائيلية والعربية .
- ☐ ثالثا ، تقديم خطوط عامة لمحتوى ومفهوم التعاون الاقتصادى الإقليمى المقترح .

دوافع إسرائيل للسعى إلى التعاون الاقتصادى الإقليمى

الاهتمام الرئيسى للحكومة الإسرائيلية هو المساهمة فى تعزيز السلام والرخاء والاستقرار فى الشرق الأوسط . إذ أن تجربة الماضى المؤلمة ، والتكاليف البشرية والاقتصادية الجسيمة للحرب والإرهاب ، أوجدت لدى شعب إسرائيل رغبة قوية فى السير نحو السلام ، وهو على الاستعداد لدفع ثمن مرتفع نسبيا لذلك ، مادامت ستتم المحافظة على أمن إسرائيل . وعلى ذلك فقد دخلت إسرائيل فى عملية تفاوض معقدة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ووقعت اتفاقا للسلام مع الأردن ، وهى تتفاوض الآن على السلام مع سوريا .

وفى رأينا أن هيكل السلام الشامل فى الشرق الأوسط يجب أن يقوم على خمس ركائز :

☐ **أولا** ، ركيزة اتفاقات للسلم ملزمة قانونا ، تفرض على كلا الطرفين المتعاقدين الامتناع عن استخدام القوة فيما بينهما ومنع الأطراف الأخرى من استخدام القوة . يضاف إلى ذلك أن تتعهد الأطراف فى اتفاقات السلام بالسعى إلى تسوية ما قد ينشأ من خلافات عن طريق التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو غير ذلك من الإجراءات القانونية المقبولة .

☐ **والركيزة الثانية** للسلام الشامل ، هى ركيزة الأمن والتحرك نحو إنقاص الميزانيات العسكرية ، والتشجيع على الحد المتبادل للأسلحة ، وإيجاد بيئة مستقرة للأمن فى المنطقة بكاملها . والأمن يعنى بالنسبة لإسرائيل الحفاظ على قوة ردع فعالة قادرة على مواجهة أى أعمال للعنف يمكن أن تنشأ فى المستقبل .

☐ **الركيزة الثالثة** ، هى خلق مصالح اقتصادية متبادلة لصالح السلام ، وتوفير الرخاء لجميع الشعوب وشتى الطبقات الاجتماعية من سكان الشرق الأوسط . وفى اعتقادنا أن خلق مصالح اقتصادية مستقرة ، وسير مجتمع الشرق الأوسط نحو تحقيق نمو اقتصادى كبير سوف يساعد جميع البلدان ويخلق أساسا اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا للاستقرار فى منطقتنا .

☐ **الركيزة الرابعة** ، هى التنمية المؤسسية الإقليمية المشتركة . ففى أوقات الحرب أو حالات النزاع ، تتخذ القرارات الاقتصادية من طرف واحد ، ويكون الغرض من ذلك عادة هو الإضرار بالطرف الآخر . أما فى أوقات السلام فلا بد أن تتخذ القرارات الاقتصادية على أساس توافق الرأى ، بحيث تنشأ حالة تكسب فيها جميع الأطراف ولا تتعارض مع مقاصد ومصالح الأطراف الأخرى . ومن ثم فإن المؤسسات الاقليمية المشتركة تعمل على إدارة التنسيق والتوافق بين السياسات المالية ، وتتخذ القرارات بشأن السياسات المشتركة أو المنسقة من أجل جذب الاستثمارات ، وإدارة استخدام الموارد المتاحة بطريقة تحول دون الإضرار بالأطراف الأخرى . وتظهر أهمية خلق مثل هذا الكيان المؤسسى الإقليمى بصورة خاصة فى مجالات الحيلولة دون تلوث البيئة ، وتنسيق السياسات الصحية لمنع انتشار الأمراض ، وإتاحة الفرصة لإيجاد مصادر جديدة للمياه ، وأخيرا وليس آخرا تشجيع التجارة وتنظيمها بطريقة تساعد على خلق التجارة بدلا من تغيير الأنماط السابقة لها .

□ **الركيزة الخامسة** للسلام الشامل ، هى ركيزة التأييد الدولى . وجميع بلدان الشرق الأوسط تحتاج إلى تشجيع ومشروعية من جانب المجتمع الدولى حتى تضمن الأمن والاستقلال الوطنى وتحقيق المصالح الاقتصادية . والمجتمع الدولى على استعداد لتقديم الدعم لاستقرار الشرق الأوسط وبالتالى سيادة حسن النوايا .

وعلى ذلك فإن الدافع إلى التعاون الاقتصادى الإقليمى هو فى الأساس السعى إلى تحقيق السلام واستقراره . ومن ثم يمكن أن نستخلص على الفور ثلاث نتائج أساسية فيما يتعلق بتشجيع التعاون الاقليمى :

- **الأولى** ، أن التعاون الاقتصادى الإقليمى يجب أن ينشأ من عملية توافق فى الآراء تسعى للحوار .
- **الثانية** ، أن الحفاظ على السلام أكثر أهمية من الكسب الاقتصادى . وإسرائيل فى سعيها إلى التعاون الاقتصادى تفرض على نفسها قيودا من أجل تخفيف مخاوف العرب ، وكذلك للعمل على إنقاص فجوة الدخل القائمة حاليا بين إسرائيل والدول المجاورة لها .
- **الثالثة**، أن التعاون الإقليمى هو بالنسبة للدول العربية ، كما هو بالنسبة لإسرائيل ، أمر يحقق المصلحة الذاتية ويستجيب لمطالب النمو الاقتصادى والرغبة السائدة بين الدول العربية لإقرار السلام فى المنطقة .

مخاوف إسرائيل والعرب من التعاون الاقتصادى الإقليمى

(أ) مخاوف إسرائيل فى الأجل الطويل :

إذا افترضنا أن السلام الشامل سيقوم فى السنوات المقبلة بين إسرائيل وجيرانها والعالم العربى قاطبة ، يظل المخططون الاستراتيجيون لإسرائيل على خشية من آثار قنبلة زمنية ، اجتماعية اقتصادية .

فالنسبة الحالية لنصيب الفرد من الدخل بين الإسرائيليين والفلسطينيين هى ١ : ١٠ ، أو أن نصيب الفرد من الدخل فى إسرائيل ١٤ ألف دولار فى السنة فى حين أن نصيب الفرد من الدخل بين الفلسطينيين فى قطاع غزة أقل من عُشر هذا الرقم ، ويزيد على ذلك قليلا فى الضفة الغربية . والنسبة إزاء مصر أسوأ حتى من ذلك ، بينما هى أفضل قليلا بالنسبة للأردن . وصحيح أن القيمة الحقيقية للدخل فى مصر والأردن أعلى مما تبينه الاحصاءات الاسمية ، وبالتالى فإن الفجوة هى فى الواقع أقل نوعا ما (*الحاشية ١ – وفقا لتقرير البنك الدولى*) . ومع ذلك فهذه الفجوة مصدر لقلق جدى . فإذا اتسعت هذه الفجوة وتفاقمت شتى المصاعب الاقتصادية والاجتماعية فى العالم العربى فإنها ستكون مصدرا اجتماعيا اقتصاديا لتجدد زعزعة الاستقرار . ومن شأن اليأس الاجتماعى واتساع الفجوة الاجتماعية الاقتصادية داخل المجتمعات العربية ، وكذلك بين المجتمعين

العربى والإسرائيلى ، أن تؤدى آجلا أو عاجلا إلى مظاهر للعداء . وكان اجتماع اليأس الاجتماعى والسخط الوطنى فى الماضى سببا فى الكثير من المعاناة . ولذا تتوافر الرغبة فى تحقيق الرخاء والنمو الاقتصادى ليكونا من عوامل الاستقرار .

(ب) مخاوف إسرائيل فى الأجل القصير :

وهو الخوف من جانب المجموعات الاقتصادية التى تشعر بأن التنافس مع العالم العربى سيكون مصدرا مباشرا للإضرار بمصالحها الفورية . فجماعات الضغط لصالح المزارعين الإسرائيليين تخشى أن تؤدى الترتيبات التجارية العامة مع العالم العربى إلى الإضرار بالزراعة الإسرائيلية . وتبين الدراسات الإسرائيلية أن تنمية الزراعة فى قطاع غزة والضفة الغربية ستمكن المزارعين الفلسطينيين من إنتاج السلع من نفس النوعية بتكلفة أقل بنسبة ٤٠ – ٥٠ ٪ (*الحاشية ٢ – دانيال فريمان – القطاع الزراعى فى الضفة الغربية وغزة ، فى : صون السلام فى الشرق الأوسط عن طريق التعاون الاقليمى : تل أبيب ١٩٩٥*) . وعلى ذلك فعندما تفتح الحدود أمام التدفق الحر للتجارة سوف يحل محل المنتجات الزراعية الإسرائيلية منتجات فلسطينية أو منتجات عربية منافسة أخرى .

وهناك مخاوف مماثلة بين رجال الصناعة الإسرائيليين فى فروع الإنتاج المعتمدة على كثافة الأيدى العاملة . فالمشتغلون بصناعة تجهيز الأغذية والمنسوجات فى إسرائيل يخشون أن يؤدى فتح الحدود ، فى نهاية المطاف ، إلى انتقال هذه الصناعات من إسرائيل إلى البلدان المجاورة .

المخاوف العربية :

وبالتوازى مع هذه المخاوف الإسرائيلية يخشى الجانب العربى من الهيمنة الإسرائيلية فى الشئون الاقتصادية . وهناك خشية من أن ترتبط الاستثمارات الخارجية بالاقتصاد الإسرائيلى الأقوى . وفوق ذلك فإن المنتجين والتجار العرب بوجه عام ، الأكثر اعتيادا على السوق المحلية لا على السوق الدولية ، يخشون من آثار المنافسة الخارجية بوجه عام .

والرد البسيط الوحيد هو القول بأن التعاون الإقليمى يقوم ، ويجب أن يقوم ، على إيجاد نهج مشترك . وليس من شأننا ، نحن الإسرائيليين ، أن نملى نوع أو شكل هذا التعاون الاقتصادى ، ولكننا نستطيع بالاشتراك مع زملائنا العرب أن نضع قواعد للتعامل تساعد فى التغلب على المخاوف وتوجد أساسا عادلا للتعاون .

وأيًا كان القرار الذى يتخذ ، ينبغى للجانب العربى أن يدخل فى اعتباره عاملين أساسيين :

☐ **الأول** ، أن الاقتصاد الإسرائيلى فى تطور ، ربما « بمساعدة » المقاطعة العربية ، ليتنافس مع الاقتصادات الأوروبية واليابانية والأمريكية ، وأن الاقتصاد الإسرائيلى حقق النجاح بنفسه بدون الاستعانة بالعالم العربى . وعلى ذلك فإن تطوره المقبل يمكن أن يوجه بسهولة فى

هذا الاتجاه أو ذاك ، تبعا للتخطيط الاستراتيجى لإسرائيل ، وكذلك تبعا لاقتراحات واحتياجات الآخرين ، بما فى ذلك العالم العربى بطبيعة الحال .

□ **والثانى** ، أن الدافع الإسرائيلى الرئيسى لتأييد التعاون الاقتصادى الإقليمى دافع سياسى ، ألا وهو السعى إلى الاستقرار فى المنطقة . ومن ثم ستكون إسرائيل مستعدة لقبول بعض القيود للحد من المخاوف العربية ، سواء كان لها ما يبررها أم لم يكن . ولما كانت جميع الأطراف لها مصلحة فى إنقاص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية ، يمكن الموافقة على تدابير منسقة تشجع تدفق الاستثمارات إلى الأراضى الفلسطينية وإلى الأردن ومصر ، على أسس ترضى جميع الأطراف .

محتوى ومفهوم التعاون المقترح

عند تحديد مفهوم التعاون الاقتصادى الإقليمى ينبغى أن تؤخذ الاعتبارات التالية فى الحسبان :

١ - بناء توافق الرأى

كما ذكرنا من قبل ، فإن التعاون الاقتصادى الإقليمى يجب أن ينبع من حوار ثنائى ومتعدد الأطراف ، ويجب أن يبنى على توافق فى الرأى .

٢ - تحقيق منافع السلام

من أجل تعزيز السلام لا بد من وجود منافع للسلام والتحرك صوب تشكيل اقتصاد للسلام .

ومصر بتوقيعها اتفاق السلام مع إسرائيل حصلت على منافع عديدة من السلام : تنمية صناعاتها البترولية ، وتنمية السياحة ، وعودة مرور السفن فى قناة السويس وزيادتها ، والحصول على حزمة من المعونة الأمريكية وإعادة هيكلة الديون المصرية .

ومنذ توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية فى مارس ١٩٧٩ اعتمد الاتحاد الأوروبى السياسة الأمريكية المتعلقة بتوفير المساندة المالية والاقتصادية لمن يبرمون السلام مع إسرائيل . ويقوم الاتحاد الأوروبى الآن بإعداد ميزانية لخمس سنوات لتشجيع السلام والاستقرار فى جميع ربوع الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط ، وسوف يخصص ما يقرب من ٥ مليارات إيكو فى صورة قروض ، و ٥ مليارات إيكو أخرى فى صورة منح فى السنوات الخمس المقبلة لهذا الغرض . وكذلك يشارك البنك الدولى فى دعم التنمية الاقتصادية فى منطقتنا . وأخيرا وليس آخرا ، فبعد توقيع اتفاق أوسلو فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ قرر مؤتمر الجهات المانحة تخصيص مبالغ كبيرة للتنمية الاقتصادية فى الأراضى الفلسطينية ، وإن كان صرف تلك التعهدات

كان بطيئا وتدريجيا للغاية . وكان إقرار الدعم المالى للسلطة الوطنية الفلسطينية كبيرا ، وسوف يشهد قطاع غزة أساسا المؤشرات الأولى للنمو الاقتصادى الجدى . وتوجه المساعدة الاقتصادية برمتها للنهوض بمشاريع البنية الأساسية والتمويل والإسكان وإيجاد حوافز لتنمية المؤسسات الصغيرة ، الخ .

ومن مصلحة السلام والاستقرار فى المنطقة أن تتمكن الدول والقوى الفاعلة التى انضمت إلى « نادى السلام » من إقامة علاقة خاصة مع المجتمع الدولى والتمتع بمنافع العديد من البرامج الثنائية ومتعددة الأطراف . ولهذا الأمر أهمية خاصة للاقتصاد الفلسطينى ولاقتصادى الأردن ومصر ، وربما ينطبق ذلك أيضا على سوريا ولبنان . فهذه الاقتصادات ، باتت لأسباب شتى ، قريبة للغاية من نقطة انطلاق جديدة . ووجود البنية الأساسية البشرية والمادية ، ووجود عدد كبير من القوى العاملة المتعلمة وحسنة التدريب بتكاليف منخفضة نسبيا ، عزز إمكانيات خلق التجارة ، وظهور صناعة سياحة بارزة ، وكل ذلك يخلق الفرصة لمعدلات للنمو الاقتصادى تزيد كثيرا على المتوسط العالمى ، ويمكن أن تعيد وضع الشرق الأوسط على الخريطة الاقتصادية الدولية .

وكانت هناك أسباب متعددة حالت حتى الآن دون تحقيق الانطلاق : الافتقار إلى الاستقرار السياسى ، وأعمال العنف ، والإرهاب ، وسيطرة بيروقراطية حكومية قوية فرضت اقتصاد الدولة وقمعت المبادرات الخاصة ، بالإضافة إلى عدم وجود تجارة إقليمية ومتكاملة ، وأخيرا وليس آخرا الاهتمام الزائد بالاستثمار فى الأسلحة والذى يجب أن يدفع بالعملات الأجنبية ، وبتكاليف لا يستطيع الاقتصاد المحلى أن يتحملها بدون أن يؤثر ذلك تأثيرا كبيرا على الإنتاج المحلى وإمكانيات التنمية .

والتحرك نحو السلام قادر على إزالة جميع هذه العقبات التى شهدها الماضى . وخفض النفقات الدفاعية يسمح بالاستثمار فى التنمية الاقتصادية ، وبظهور قطاع خاص قوى ، والحد من سيطرة البيروقراطية الحكومية على الشئون الاقتصادية ، والشعور بتزايد الفرص الناشئة من أن السلام يوجد المناخ اللازم للتنمية الاقتصادية وإرساء الأساس للتعاون الاقتصادى الإقليمى .

٣ - اجتذاب مشاركة القطاع الخاص

سوف يعتمد النمو الاقتصادى ، وكذلك التعاون الاقتصادى الإقليمى فى التحليل الأخير ، على تطور وتنمية القطاع الخاص . فجميع أطراف السلام فى الشرق الأوسط لها مصلحة فى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وربط أراضيها بالاقتصاد العالمى . وهذا أمر يمكن أن يتحقق بصورة أفضل إذا سعينا إليه معا - بدلا من أن يسعى إليه كل بلد منفردا . فتنسيق قواعد تشجيع الاستثمار ، وفتح أسواق جديدة ، والسماح بتدفق السلع والخدمات ، سوف يشجع الاستثمارات الخارجية . ولا شك فى أن تنسيق القواعد وتحريرها يعزز مناخ التنافسية ويتيح لكل طرف أن يطور قدرته التنافسية الخاصة ، ولكنه سوف يتمتع أيضا بالمميزات التنافسية للطرف الآخر لتحقيق التنمية لاقتصاده الخاص .

وهذا يعنى من الناحية العملية أن التكاليف الأقل لإنتاج الكهرباء والماء والمواصلات وغيرها من الخدمات ، والانخفاض النسبى لتكاليف العمل سواء للعمال المهرة وغير المهرة ، وكذلك الإمكانيات السوقية للعالم العربى ، كلها سوف تساعد الدول العربية فى التنافس مع إسرائيل . ومن ناحية أخرى فإن قدرة إسرائيل التسويقية وخبرتها الواسعة بالأسواق الأوروبية والأمريكية واليابانية ، وخبرة إسرائيل ومعرفتها بالتقنية الرفيعة ووجود صناعة إسرائيلية متقدمة ، سوف تخدم مصلحة القدرة التنافسية على الجانبين .

٤ - الآثار المتوقعة للتعاون الاقتصادى الإقليمى

إذا أخذنا فى الاعتبار قدرة الجانب الإسرائيلى التنافسية من ناحية والقدرة العربية من الناحية الأخرى ، لا يكون من الصعب أن نتنبأ اليوم بنتيجة التعاون الاقتصادى الإقليمى . ففى ثلاثة مجالات رئيسية سوف تنتقل الاستثمارات من إسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطينى والأردنى وغيرهما من اقتصادات الشرق الأوسط :

(أ) ففى مجال الزراعة سوف يؤدى التفوق التنافسى الهائل للجانب العربى على إسرائيل إلى نقص تدريجى فى الإنتاج الزراعى الإسرائيلى . ومن الواضح أن إبرام اتفاقات للتجارة الحرة ولإقامة سوق مشتركة سوف يعجل بهذه العملية . ولخدمة الجانبين يجب أن يتركز التعاون فى مجال الزراعة على التدريب المشترك والبحوث المشتركة والتطوير المنسق للأسواق المحلية والإقليمية والدولية .

(ب) أن الصناعات المعتمدة على كثافة الأيدى العاملة فى إسرائيل ، وخاصة الإنتاج الواسع فى صناعتى الأغذية والنسيج ، سوف ينتقل من إسرائيل صوب المناطق العربية على نحو ما حدث بين اليابان من ناحية وكوريا وتايوان وإندونيسيا من ناحية أخرى .

(جـ) فى بعض الخدمات التى تحتاج إلى مهارة عالية ، مثل خدمات الكمبيوتر ، ستكون للأيدى العاملة العربية منخفضة التكلفة ميزة على منافسيها الإسرائيليين ، وسوف تنتقل مجموعة مختلفة من تلك الخدمات إلى المناطق العربية .

ومن ناحية أخرى ستكون السوق العربية مفتوحة أمام منتجات إسرائيل ذات التكنولوجيا الرفيعة ، على حين ربما تجد خدمات التسويق الإسرائيلى فرصا لتطوير أعمالها .

٥ - التعاون الصناعى الموجه نحو السوق

من المجالات المهمة الأخرى التى يمكن فيها للتعاون الإقليمى أن يخلق إمكانيات إنتاجية وتجارية جديدة ، مجال استغلال الجانب العربى للسوق الإسرائيلية . فإسرائيل تستورد مثلا أكثر من ١٠٠ ألف سيارة سنويا (أساسا من أوروبا واليابان وكوريا) . فإذا أقيمت مصانع للسيارات فى الأردن أو قطاع غزة على أساس المشروعات المشتركة مع إسرائيل فسوف يتيح ذلك للمصنع

العربى أن يستغل الإمكانيات الكبيرة للسوق الإسرائيلية ، وبالتالى يخلق الكثير من فرص العمل . ويصدق نفس القول على الصناعات الاستهلاكية الأخرى حيث توفر السوق الإسرائيلية فرصا واسعة يمكن لجيران إسرائيل أن يستغلوها .

٦ - تنمية البنية الأساسية

هناك مجال آخر يستطيع فيه التعاون الاقتصادى الإقليمى أن يفيد كل الأطراف الإقليمية ، وهو يتعلق بالتنمية المنسقة لمشاريع البنية الأساسية ، مثل ربط شبكة الكهرباء بالأردن وإسرائيل والمناطق الفلسطينية ، ثم فى لبنان وسوريا فيما بعد ، مما يتيح استغلالا أفضل للقدرات الإنتاجية ، ولا سيما فى الأوقات المختلفة لاستهلاك الذروة . وسوف يشجع هذا التعاون على التنافس بين شركات الكهرباء ، ويتيح للجانب العربى أن يستفيد بمميزاته الراجعة إلى انخفاض التكاليف ، ويساعد اقتصادات المنطقة على توفير مليارات الدولارات . وكذلك يكون من المفيد النهوض بمشاريع التنمية الإقليمية فى مجال استغلال المياه وإنشاء شبكات متكاملة للسكك الحديدية والنقل البحرى والجوى .

٧ - تنشيط صناعة السياحة

يمكن أن تحصل جميع الأطراف على مكاسب كبيرة عن طريق تنمية صناعة محلية وإقليمية للسياحة . فنواحى الجمال فى الشرق الأوسط ، وتراثه الدينى والثقافى ، تخلق إمكانيات لأن يكون منطقة مثلى للترويح والرياضة لم تستغل حتى الآن . وإذا نميت السياحة على أساس مشترك أو على أساس التخطيط القائم على التنسيق ، والإعداد المنسق لبنية أساسية للسياحة الإقليمية فيما يتعلق بمرافق النقل والإقامة وعوامل الجذب فى وقت الفراغ ، فإن ذلك سوف يمهد السبيل أمام نمو منظم لهذا القطاع ، مما يمنع سلسلة من الآثار السلبية ، مثل تلوث البيئة ، والتكدس الشديد فى مناطق معينة ، والضغط الزائد على المرافق الحالية على حساب السكان المحليين ، وحدوث مواجهة ثقافية لا موجب لها بين شتى مجموعات الأهالى الأجانب والمحليين .

وبالاضافة إلى التنسيق فى التخطيط ، هناك حاجة إلى تدابير للتسويق المشترك من أجل تنظيم رحلات موحدة لعدد من بلدان الشرق الأوسط ، ووضع استراتيجية تسويق منسقة ترمى إلى اجتذاب قطاعات مختلفة من الزبائن المحتملين ، وتنسيق الخدمات التى تقدم للمتعاملين فى هذا المجال ، مما يخلق مناخا عمليا يساعد فى نمو صناعة السياحة فى إسرائيل ومصر والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها .

ملاحظات ختامية

هناك نوعان من الأشياء التى ينبغى الاهتمام بها :

□ **الأول** ، وجود إمكانيات للتنمية الاقتصادية الإقليمية . ويساعد على ذلك وجود حسن النية لدى كل الأطراف لتحقيق أسلوب عملى يؤدى إلى نقص للمخاوف . وأن المؤسسات القائمة والتى تهتم بتقديم المساعدة فى تمويل التنمية الاقتصادية ، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى وحكومات أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها ، كلها على استعداد لتقديم المساعدة وتوفير الاحتياجات الأساسية ، لأسباب سياسية إلى جانب الأسباب الاقتصادية .

□ **والثانى** ، أنه من المهم عدم إثارة تصورات غير واقعية ، وإدراك أن بناء توافق الرأى الإقليمى عملية تحتاج إلى وقت . وكذلك إدراك أن الحد من تدخل الدولة فى الاقتصاد ، وإيجاد الظروف التى تتيح للمجتمع الدولى أن يوفر المساعدة المالية الضرورية ، يحتاج أيضا إلى وقت . وفوق ذلك ينبغى أن يكون المرء على بيّنة من أن خلق فرص الاستثمار ، وتحديد المشاريع العملية التى لا مبالغة فيها ، وإبرام العقود التنفيذية التى تجعل إمكانية إقامة المشاريع حقيقة واقعة ، هى أيضا ممارسة تستغرق وقتا طويلا . وأخيرا يجب أن يكون المرء على بيّنة من أن تاريخ العداء والبغضاء والحرب والإرهاب التى شهدتها السنوات المائة الأخيرة لن يتبخر بين يوم وليلة . وسوف يتعاقب فى المفاوضات التقدم والانتكاس ، وربما يؤدى ذلك إلى شعور بالإحباط لدى هذا الطرف أو ذاك .

غير أن الانتباه إلى الفرص المتاحة من ناحية ، والمخاطر والانتكاسات المحتملة من ناحية أخرى ، سوف يوفر لرجال السياسة والاقتصاد والشئون المالية ورجال الأعمال ، المعرفة والفهم اللازمين اللذين يتيحان لهم اتخاذ القرارات الصائبة . ولن يكون التحرك صوب التعاون الإقليمى حلما ولا كابوسا ، بل سيكون ضرورة عملية ينبغى تنفيذها بالتدريج وبإصرار ، وعلى أساس التفاهم المتبادل من أجل مصلحة جميع الأطراف المعنية .

د. إيمانويل ماركس

□ أستاذ محاضر لمادة الانثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة تل أبيب . عمل مديرا للمركز الاكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة . من مؤلفاته : « بدو صحراء النقب » ، « الخلفية الاجتماعية لسلوك العنف » . □

سوق الشرق الأوسط : من يكسب منها ؟

عندما يوجه سؤال عمن يكسب من السوق الشرق أوسطية ستكون الإجابة فى العادة جاهزة . فالأرجح أن الرأى العام العربى سيفترض أن السوق هى مباراة ذات مجموع صفرى ، ستكون فيها إسرائيل هى الفائز الرئيسى وجميع البلدان العربية خاسرة . والأرجح أن الجمهور الإسرائيلى سيقول إن السوق ستفتح آفاقا واسعة للنمو الذى يمكن أن يستفيد منه جميع الأطراف ، وربما يقدم إجابة مؤقتة مؤداها أن المناقشة سابقة لأوانها ، لأن الشرق الأوسط لم يتهيأ بعد لإقامة سوق مشتركة ، والمنطقة لا تتوافر فيها البنية الأساسية المادية والتكنولوجية ولا السياسات الملائمة والظروف الاقتصادية المشجعة على القيام بمشاريع تعاونية مختلفة . وقد أقامت دول المنطقة حواجز عالية تحول دون التعامل الحر . وحتى إذا قررت هذه الدول اليوم أن تنفتح على العالم الخارجى فإن الأمر يتطلب جيلا آخر قبل أن يمكن قيام سوق مشتركة . وفى الوقت ذاته تستمر الفجوة بين البلدان الغنية المصدرة للبترول والبلدان الفقيرة المصدرة للأيدى العاملة فى الاتساع . وسيظل الرجال والأموال لسنوات قادمة هم أهم السلع التى يتم تبادلها بين بلدان الشرق الأوسط . ولكن هناك بدايات متواضعة للتجارة الاقليمية فى السلع والخدمات الأخرى . فالسياحة مثلا ينتظر أن تنمو بسرعة كبيرة . وربما تتطور هذه التجارة إلى الحد الذى تصبح فيه سوقا إقليمية ، يمكن فى مرحلة معينة أن تصبح أهم من البترول وهجرة الأيدى العاملة . فإذا حدث هذا التحول من المبادلات القائمة على سلعة واحدة إلى سوق متطورة ، ومن مبادلات مقيدة بين البلدان إلى تجارة حرة بين دول المنطقة ، وإذا زاد حجم التجارة بين بلدان المنطقة بسرعة أكبر من زيادة التجارة مع بقية العالم ، فربما تدخل المنطقة بكاملها مرحلة من النمو الاقتصادى السريع والتحول السياسى بحيث يمكن إنشاء سوق شرق أوسطية بصورة رسمية ، ويكون من المتوقع أن تستفيد من المشاركة فيها جميع بلدان المنطقة . ولكن الكثيرين من المتحدثين العرب سيقولون إن المسألة الجوهرية ليست هى الكسب أو الخسارة الاقتصادية ، فهم يخشون أن تغمر إسرائيل بلدانهم بمنتجاتها الثقافية الشعبية وذات الطابع التجارى ، وأن هذه المنتجات ربما تخلق احتياجات ورغبات جديدة ، كما تؤدى إلى الإضرار بالمعايير الأخلاقية . وهناك آخرون لديهم مخاوف أكثر عمقا ، إذ يشكّون فى أن يكون ثمة مكان لإسرائيل بتوجهها الغربى للانتماء إلى بقية المنطقة . ولهذه المخاوف مقابلها فى إسرائيل ، حيث يخشى الكثيرون تدفق الآداب العربية والأفلام والموسيقى ، وعلى مستوى آخر الثروة العربية والمنتجات الصناعية والزراعية ، والعمال . ومن المؤكد أن أية رؤية للمستقبل تنطوى على مخاوف كما تنطوى على آمال . فالحكومات تخشى من فقد السيطرة على الأحداث ، والعمال يخشون أن تؤدى التكنولوجيا الجديدة إلى الاستغناء عن خدماتهم ، والفنانون يخشون تغير الأذواق . وللتغلب على هذه المخاوف يجب أن تكون العلاقات الثقافية سابقة أو مسايرة لعلاقات

السوق ، وألا يكون هناك ضغط للتعجيل بالتكامل داخل السوق . ويجب أن نتذكر أيضا أن بعض الآراء السائدة حاليا عن جيراننا ليست صحيحة . ومن ثم فإن التعرف على إسرائيل بدرجة أكبر ربما يجعلها تبدو شرق أوسطية بأكثر مما كنا نعتقد .

وسأحاول أن أعرض القضية بمزيد من التفصيل ، وذلك يتطلب معالجة المسائل الحاسمة التالية :

١ ـ ما هى علاقات السوق القائمة اليوم بين بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وما التطورات التى يمكن توقعها فى المستقبل القريب ؟ وما الدور الذى تلعبه اليوم التجارة بين بلدان الشرق الأوسط فى مجموع علاقات السوق لبلدان المنطقة ؟

٢ ـ هل تتوافر لدى بلدان المنطقة البنية الأساسية اللازمة لإنشاء علاقات سوقية أكثر تركيبا وكثافة فيما بينها ؟

٣ ـ هل الأوضاع السياسية تشجع على نمو السوق ؟ وما هى فرص تهدئة السياسات القومية المتطرفة لدول المنطقة وإزالة العقبات البيروقراطية العديدة من طريق التجارة الدولية ؟

٤ ـ كيف تطورت التجارة الثنائية بين مصر وإسرائيل منذ توقيع البلدين على معاهدة السلام فى ١٩٧٩ وما احتمالات تطور العلاقات بينهما فى المستقبل ؟ هل العلاقات المحدودة القائمة اليوم هى نتيجة للعوائق الثقافية عميقة الجذور أم أنها نتيجة لعدم التوافق الاقتصادى والسياسى ؟

وهذا السؤال الرابع هو السؤال الحاسم لأنه لا يتعلق فقط بالعلاقات المقبلة بين البلدين بل يتصل أيضا بالتنمية الاقتصادية فى المنطقة بكاملها . وعلى حين أن مصر وإسرائيل ليستا أغنى بلدان المنطقة فإن لهما أكثر اقتصادات المنطقة تطورا وتركيبا ، وما يتبعانه من سياسات وإجراءات سوف يؤثر فى جميع البلدان الأخرى . لقد قام فى الشرق الأوسط نظام سوقى مجزأ بشكل واضح : فهو ينقسم إلى بلدان غنية منتجة للبترول ، وبلدان فقيرة منتجة للأيدى العاملة . فالبلدان الغنية مثل الكويت والمملكة العربية السعودية كان نصيب الفرد من الدخل فيهما فى ١٩٩٤ يبلغ ١٦ ألف دولار و ٦٩٠٠ دولار على التوالى ، فى حين أن نصيب الفرد فى البلدان الفقيرة مثل المغرب ومصر كان ١١٠٠ دولار و ٧٢٥ دولارا على التوالى . والبلدان الغنية تصدر البترول وتستورد السلع المصنوعة من كافة أنحاء المعمورة ، بالإضافة إلى أنها تستورد العمالة اليدوية الرخيصة كما تستورد المهنيين والفنيين من البلدان الفقيرة فى المنطقة . وهؤلاء العاملون الأجانب يعاملون معاملة غير مريحة باعتبارهم موظفين مؤقتين ، ولا يتم استيعاب غير القليل منهم فى البلد المضيف . وحتى العمال العرب الذين يتقاضون أجورا منخفضة لا يتمتعون بالأمن الوظيفى . وقد تعرضوا فى السنوات الأخيرة لأن يحل محلهم عمال أرخص أجرا وأكثر طاعة قادمين من شبه القارة الهندية . والبلدان الفقيرة تصدر المواد الخام ، التى تشمل أحيانا البترول الخام وبعض منتجات الصناعات الخفيفة إلى بقية العالم . ولكن عنصر التصدير الأساسى منها إلى بلدان الشرق الأوسط هو الأيدى العاملة . وتكون تحويلات العمال فى بعض الأحيان أكبر مصدر للعملة الأجنبية فى

تلك البلدان . ويقدر بعض الباحثين أن عدد الأيدى العاملة المهاجرة داخل المنطقة وصل إلى ما يقرب من ٥ ملايين عامل فى منتصف الثمانينات ، وأن هذا الرقم انخفض بعد ذلك . وقد أرسلت مصر وحدها فى ١٩٨٤ ما يزيد على ٢,٥ مليون عامل إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية ، دون حساب المرافقين لبعض هؤلاء العمال (كانوفسكى ١٩٨٤ : ١٠) ومن ثم فهناك سيل قوى من العمال المتجهين إلى البلدان الغنية ، وسيل من التحويلات المتجهة إلى البلدان الفقيرة .

والتقلبات فى دورة العمال والتحويلات تقلبات جسيمة بسبب الوضع غير الآمن للعمال فى البلدان التى تستخدمهم . فهم يكونون عادة الضحية الأولى لأى تغيير سياسى أو اقتصادى . ففى أعقاب حرب الخليج فى ١٩٩٠ – ١٩٩١ فقد ما يقرب من مليونين من العمال العرب وظائفهم بين يوم وليلة . وكان من بينهم ٧٠٠ ألف من المصريين ، وترتب على ذلك فقد مليار دولار من التحويلات (بومجارتن ١٩٩٤ : ١١٠ ، أميرة ١٩٩٤ : ١٠) .

وهناك نتيجتان واضحتان تستخلصان من هذه الأوضاع : الأولى أن هجرة العمالة هى بطبيعتها غير مستقرة ومتقلبة . فهى بينما قد تكون بالغة الأهمية للبلدان الفقيرة التى تعتمد على التحويلات ، ليس لها غير أهمية اقتصادية محدودة للبلدان الغنية . وإنى أبرز هذه الحقيقة لأنه على حين تعتمد بلدان مثل الكويت والمملكة العربية السعودية اعتمادا كبيرا على العمال الأجانب فهما يستطيعان بتكلفة قليلة أن يستعيضا عن مجموعة من العمال بغيرها . وبالتالى فإن البلدان الغنية تستطيع أن تعامل العمالة المهاجرة باعتبارها مشكلة اقتصادية فحسب ، دون أن تكون على بينة كاملة من الأثر الهائل الذى قد يكون لتغيير سياستها بالنسبة للعمالة على البلدان الفقيرة . وهذا الفرق فى المواقف من العمالة المهاجرة يميل إلى خلق التوتر والسخط بين العمال وأصحاب الأعمال ، وبين البلدان المرسلة والمستقبلة . ولئن كان العمال هم ضحية تغير الأوضاع والسياسات فإنهم يسهمون أيضا فى وضعهم غير المستقر ، فالعامل لا يصبح عاملا مهاجرا بقرار يتخذه بإرادته الحرة الكاملة ، عالما بأنه سوف يهجر أسرته وأصدقاءه وينتقل إلى بيئة غير مألوفة له حيث سيعمل عملا شاقا ويعانى من الحرمان . فهو لا يقبل ذلك العمل ، فى البداية على الأقل ، إلا من أجل تحسين وضعه الاقتصادى فى بلده والعودة إليه فى أقرب وقت ممكن . وحتى الذين يقضون الجزء الأكبر من حياتهم العملية فى الخارج يعتبرون أن ذلك العمل مؤقت ، وتكون لديهم مشروعات للعودة إلى الوطن . ولا يقرر البقاء فى البلد الجديد غير القلائل الذين يتحقق لهم الأمن الوظيفى ويحصلون على الجنسية وينجحون فى التحاق أسرهم بهم .

والثانية ، أننا نعرف أن هجرة العمال على نطاق واسع لها أثر ضار على اقتصاديات كل من البلد المرسل والبلد المستقبل . فالعامل المهاجر قد يتقاضى أجرا يزيد بكثير على أجره فى بلده ، لكن معظم هؤلاء العمال ينسلخون من طبقتهم ، وإما ألا يسمح لهم باستخدام مهاراتهم إلى حدها الأقصى ، وإما أن يعاملوا على أنهم غرباء . وينفق العمال الذين يستعدون للسفر مدخراتهم فى ترتيب إذن العمل فى البلدان المنتجة للبترول ودفع أتعاب للوسطاء . وبالتالى فإن العمال المهاجرين يميلون لأن يكونوا من بين قطاعات السكان المتسمة بالمهارة والدأب على العمل ، بحيث يكونون

قادرين على ادخار الأموال اللازمة . ويضطر هؤلاء الأشخاص المهرة فى كثير من الأحيان إلى القيام بأعمال يدوية أو أعمال لا تتفق مع مؤهلاتهم . وفى الوقت ذاته يحرم بلدهم الأصلى من مبادرة العامل ومهاراته . بالإضافة إلى أن النساء ، فى غيبة رجالهن ، ينسحبن من قوة العمل من أجل رعاية الأسرة وتربية الأبناء والحفاظ على الارتباطات الاجتماعية . وذلك لأنهن ، بسبب التحويلات التى يرسلها أقاربهن المهاجرون ، لا يحتجن إلى المشاركة فى العمل مقابل أجر . وذلك يفضى إلى مفارقة طريفة ، فالتحويلات التي يرسلها العمال ترفع مستوى معيشة أقاربهم فى الوطن ، ولكن نظرا لعدم سهولة استثمارها فى منشآت جديدة فإنها لا تسهم فى النمو الاقتصادى ، وغالبا ما تستثمر فى إنشاء المساكن ولكن زيادة حركة البناء لا يتردد صداها فى كافة أنحاء الاقتصاد وتعزيز النشاط الاقتصادى كما يحدث فى البلدان الأخرى . وعلى ذلك فحيثما يستخدم عدد كبير من العمال المهاجرين ، وحيثما يجرى سحب عدد كبير من العمال من بين السكان المحليين ، لا تتطور الصناعة والتجارة إلا ببطء وصعوبة .

ولا تتبادل بلدان المنطقة فيما بينها غير كميات محدودة من السلع الصناعية والخدمات . والمقدر أن متوسط حجم التجارة بين بلدان الشرق الأوسط هو ٩ فى المائة من إجمالى التجارة ، وهو رقم ضئيل للغاية بالنسبة لتعداد السكان الذى يبلغ قرابة ٢٥٠ مليون نسمة . ولم تتمكن شتى الهيئات الساعية إلى زيادة التجارة داخل المنطقة ، مثل الصندوق العربى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أو المؤسسة التى أنشئت حديثا ، « المجلس العربى للاتحاد الاقتصادى » ، من إحداث أثر كبير فى العلاقات التجارية الفعلية . وربما تصبح السياحة الإقليمية عنصرا مهما فى بناء التعاون الاقتصادى الإقليمى ، ولكنها فى الوقت الحاضر تميل لصالح المملكة العربية السعودية الغنية بالبترول التى تجتذب مدنها المقدسة ما يقرب من ستة ملايين من الحجاج المسلمين سنويا ، وذلك على الرغم مما تبذله الحكومة السعودية من جهود للحد من عدد الحجاج من أبناء المنطقة .

وتنعكس العلاقات التجارية الحالية بين بلدان المنطقة فى البنية الأساسية . فهناك مثلا خطوط أنابيب وناقلات لشحن البترول وخطوط طيران لنقل العمال المهاجرين وبعض الحجاج . ومن يسافرون بالطرق البرية من بلد إلى آخر يجدون أن شبكات الطرق وترتيبات المرور وتنظيمات الجمارك ليست معدة لمواجهة احتياجاتهم . فالطرق قد أنشئت بحيث تلائم الاحتياجات الداخلية لكل بلد ، وذلك فى الأساس بسبب ضآلة حجم التجارة ، ولكن أيضا بسبب وجود إسرائيل فى وسط الشرق الأوسط . فليست هناك طرق أو سكك حديدية مباشرة بين سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية من ناحية ، وبين مصر والمغرب من ناحية أخرى . وحتى خدمات الأتوبيسات وسيارات النقل تميل فى كثير من الحالات إلى التوقف عند الحدود . والخدمة البريدية بطيئة ومعقدة ، وعندما يتعلق الأمر بتوصيل الطرود تصبح باهظة التكلفة أيضا . ويبدو أنه لم تعد هناك وسيلة للنقل الرخيص بالطرق البرية . ولوائح الجمارك متشددة للغاية ، والإجراءات الإدارية معقدة بحيث أصبح التهريب رائجا . غير أن التهريب لا يحل مشكلة التجارة الدولية لأنه يظل مقصورا على البنود الصغيرة والغالية الثمن . وكثير من السلع حجمها كبير ، وبعضها مثل الحيوانات والفاكهة والخضر يلزم تسليمها بسرعة . وسوف يتم التغلب على جميع هذه العقبات فى وقت ما ، ولكن

لا يجوز لأحد أن يقلل من قدرة البيروقراطية على مقاومة التغيير ، فهى ستجد أسبابا تتعلق بالأمن الوطنى أو الصحة العامة أو حماية المستهلك أو المنتج أو غير ذلك من أجل أن تظل لها السيطرة على تدفق السلع . ولا شك فى أن مستقبل الشرق الأوسط يتوقف على تسوية النزاع العربى الإسرائيلى ، ولبّه قضية فلسطين . وفى اعتقادى أن هذه المأساة التى تسببت فى مشاق بالغة تسير بسرعة نحو التسوية . ولكن الأمر ليس هو مجرد توقيع اتفاقات للسلام . فالاتفاقات مع مصر والأردن وفلسطين قد وقعت بالفعل ، والاتفاقات بين إسرائيل وسوريا ولبنان سوف تبرم فى المستقبل المرئى . ولئن كان لاتفاقات السلام أهميتها الكبرى فإنها لا تصنع السلام بذاتها ، بل يجب معاملتها على أنها خطوة أولى فى العملية الطويلة الصعبة لإقامة العلاقات بين شعوب المنطقة ، لأن السلام لا يتأكد إلا إذا تجسد فى شبكة كثيفة من العلاقات بين الأفراد والمجموعات وفى كافة أنحاء المنطقة . والساسة فى كل مكان لا يرغبون فى التخلى عن سيطرتهم ، ولا يسمحون للمواطنين بإقامة علاقات خارج حدودهم إلا بصعوبة . وهم فى هذا الصدد يميزون لصالحهم بين الروابط « الاقتصادية » و « الثقافية » . من ذلك مثلا أن السلطات المصرية تسمح بالروابط الاقتصادية مع إسرائيل بينما تقيد الروابط الثقافية . والسلطات الإسرائيلية تسعى إلى إنهاء انتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بينما تشجع التعاون الثقافى والاقتصادى بين الشعبين ، فى حين أنه لا توجد فى الحياة الواقعية مثل هذه التقسيمات القاطعة . وأيًا كان التوصيف الرسمى للعلاقات فإنها فى الواقع أوسع بكثير مما تبدو عليه ، فهى دائما علاقات اجتماعية . وعندما تكون هذه العلاقات مفيدة لجميع الأطراف المعنية فإنها يمكن أن تتحول إلى علاقات ثقة تستمر لسنوات طويلة . وهى قد تتغلب على التوترات والمشكلات المصاحبة لأية علاقة ، ومن ثم تصبح أساسا متينا للسلام .

ومادامت هجرة العمال هى البند الأساسى للتبادل بين بلدان الإقليم سيكون من الصعب إقامة علاقات على أساس من الثقة . وذلك ينطبق على العلاقات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة فى الشرق الأوسط كما ينطبق على العلاقات بين إسرائيل وفلسطين . وخير ضمان للسلام هو وجود طائفة عريضة من المبادلات فى السلع والخدمات . فالشبكات المتزايدة من الثقة ستوفر بيئة مساعدة للمفاوضات الصعبة والحساسة والتى مازالت منتظرة . ولئن كانت مسائل الحدود البرية بين إسرائيل وجيرانها ، ومسألة القدس والمستوطنات الإسرائيلية فى المناطق المحتلة ، يبدو فى الوقت الحاضر أنها أعقد المشاكل ، ففى اعتقادى أنها ستتضاءل فى المدى الطويل بجانب قضيتين أخريين : الأولى هى التعويضات التى يجب أن تدفع للاجئين الفلسطينيين من ناحية ، ولمن هاجروا من البلدان العربية إلى إسرائيل من ناحية أخرى بسبب ما فقدوه من أراض وممتلكات ووسائل للمعيشة . والثانية هى التخصيص المنصف للمياه بين بلدان المنطقة . فمن مصادفات القدر أن جميع بلدان الهلال الخصيب وكذلك مصر تعتمد على مياه تقع منابعها خارج حدودها الإقليمية . ويجب أن نكون مهيئين لصراعات ممتدة حول هاتين القضيتين ، وهى لا يمكن أن تجرى إلا فى إطار من الثقة وحسن النوايا . وينبغى عندئذ للسوق الإقليمية أن تؤدى إلى هذه المفاوضات الحاسمة ، وألا تكون متوقفة على نتيجتها . وما الذى يمكن أن تسهم به إسرائيل فى سوق إقليمية ؟ لقد ظلت إسرائيل

لما يقرب من نصف قرن تشغل مكانا هامشيا فى شبكة المبادلات الإقليمية . ولذا فقد تطور اقتصادها فى ثلاثة اتجاهات :

□ **الأول** : أنها تكرر إنتاج منتجات كانت تستطيع أن تحصل عليها ، غالبا بأسعار أرخص ، من البلدان المجاورة ، مثل المنتجات الزراعية ومنتجات البلاستيك والمنسوجات والأحذية والحلويات .

□ **والثانى** : أنه نظرا لأن السوق المحلية فى إسرائيل محدودة ، كان عليها أن تنتج تلك المنتجات وفقا للمعايير الدولية وأن تعتمد على التصدير .

□ **والثالث** : أنها استجابت لعزلتها فى المنطقة وحاجتها لضمان إمدادات مستمرة من الأسلحة عن طريق إقامة صناعات عسكرية . وكانت فى البداية تنتج الأسلحة الخفيفة ثم انتقلت إلى إنتاج الأسلحة المتقدمة مثل الدبابات والطائرات والصواريخ والزوارق المحملة بالمدافع . وتطلبت هذه المعدات العسكرية قدرا كبيرا من البحث فى التكنولوجيا المتقدمة . وفى السنوات الأخيرة تم تفكيك جزء كبير من الصناعات العسكرية أو أنها حولت لإنتاج سلع استهلاكية ، لأن كلا من الطلب المحلى والدولى على الأسلحة قد انخفض ، ولأن المعونة العسكرية الأمريكية اشترطت أن تشترى إسرائيل أسلحة أمريكية . غير أن التكنولوجيا المتقدمة تحولت الآن إلى إنتاج معدات التكنولوجيا الرفيعة مثل أجهزة الفحص الطبى وأجهزة الكمبيوتر وتطبيقات الليزر . ونتيجة لذلك تنتج إسرائيل مجموعة من السلع ، بعضها مطابق لما ينتج فى أجزاء أخرى من المنطقة ولكنه أغلى ثمنا ، بينما تنافس منتجات أخرى منتجات البلدان الغربية . وعندما تفتح الحدود على اتساعها سيكون على المنتجين الإسرائيليين أن يلائموا إنتاجهم مع الأوضاع الجديدة . وفى الوقت نفسه هناك علاقات تجارية ضئيلة ولكنها مبشرة بالخير بين مصر وإسرائيل . ففى أوائل التسعينات كانت التجارة بين مصر وإسرائيل تصل إلى نحو ٤٠ مليون دولار سنويا ، مع استبعاد البترول . ومنذ ١٩٩٤ بدأت هذه الأرقام فى الزيادة حيث تقدر بـ ٥٠ مليون دولار فى ١٩٩٥ ، وذلك على الرغم من المناخ السياسى المتقلب . ويبدو أنه حتى هذه الاقتصادات غير المتوافقة فيما بينها يمكن أن يقوم بينها قدر من التعاون . وربما كانت إمكانيات النمو غير محدودة .

من إذن الذى يستفيد من السوق الشرق أوسطية المقترحة ؟ أعتقد أن هذا السؤال يقوم على افتراض أن كل صفقة يجب أن يكون فيها من يكسب ومن يخسر . هذا الاعتقاد يوجد فى التنظيمات الاجتماعية المغلقة مثل الجيوش والطوائف الدينية أو الفئات التى تعتمد على مصدر واحد للتأييد ، والذى يكون فى العادة هو الدولة ، وخاصة فى صورتها كدولة الرفاهية . وفى هذه الحالة يجد المرء أن حجم الموارد محدد بدقة ، وعندما يقوم بعض الأفراد أو الجماعات بزيادة نصيبهم من الموارد فإنهم يفعلون ذلك على حساب الآخرين جميعا . ولكن الأنظمة المفتوحة تبنى بشكل آخر : فكل مشارك فيها تتاح له فرصة الوصول إلى عدد غير محدود من الموارد ، ولا يتنافس بصورة مباشرة مع الآخرين . وفى نظام كهذا تكون إمكانيات النمو بلا نهاية . وحتى فكرة التبادل تعنى أن كل صفقة بين الأشخاص أو المجموعات يجرى التفاوض بشأنها بحيث يعتبر كل المشاركين

فيها أنهم قد حققوا كسبا . وبالتالى فإن المجموع الكلى لإجمالى الصفقات يفيد جميع الأطراف المعنية ويسهم فى نمو الاقتصاد الكلى . وإذا قدر للسوق الشرق أوسطية المقترحة أن تصبح حقيقة واقعة فى يوم من الأيام ، فإنها ستفيد جميع بلدان المنطقة وإن كانت لن تقضى على جميع أشكال التفاوت بضربة واحدة .

مراجع مختارة

Amerah, Mohammed S., *Labour Markets and Employment Strategies in some Arab Countries,* Amman : Royal Scientific Society,1994.

Baumgarten, Helga Labor Markets and Mobility . In *Middle East Regional Cooperation : Prospects and Problems.* Cairo : Friedrich Ebert Stiftung and National Center for Middle East Studies,1993.

Kanovsky, Eliyahu, *Migration from the Poor to the Rich Arab Countries.* Tel-Aviv : Dayan Center,1994.

حسين شيخ الإسلام

□ مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والافريقية . شارك فى النشاط الطلابى المناوىء للشاه عند عودته لبلاده ، بعد استكمال دراسته فى مجال الكومبيوتر فى جامعة بيركلى الأمريكية . □

مشروع تكامل أم هيمنة؟

يعتبر الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية من أهم المواقع التى تتقاطع عنده « الجيوبوليتكا الإسلامية » مع « الجيوبوليتكا العربية » حيث يختزن هذا الموقع مساحة كبيرة من الحركة التاريخية ومخزونها الصراعى السياسى والفكرى والثقافى والمجتمعى للأمة الإسلامية . وعلى مدار عقود شهدت هذه المنطقة تحولات كبيرة وفى غاية الأهمية على مستوى الصراع العسكرى والسياسى مع الجهات الخارجية الغازية ، وأفرزت فى نهاية المطاف (١٩١٤ - ١٩٢٢) واستنادا إلى التقسيمات الإدارية والجغرافية والسياسية لمعاهدة سايكس – بيكو الاستعمارية ، تعريفا جديدا ومفهوما شاع تداوله فيما بعد والذى عرف بـ « الشرق الأوسط » .

وتزدحم الفترة بين الحربين العالميتين (١٩١٤ – ١٩٤٥) بالعديد من الصراعات والأزمات والمتغيرات التى أثرت على مستقبل الاستقرار فى المنطقة.الشرق الأوسطية ، حيث كان من نتائج الحرب العالمية الأولى « التجزئة الجغرافية » بين العالمين العربى والإسلامى ، ومن نتائج الحرب العالمية الثانية « الإعلان عن قيام الكيان الصهيونى » على أرض فلسطين المغتصبة . وبذلك أصبحت المنطقة الشرق أوسطية تتمحور حول قضايا نزاع وصراع عالمى وإقليمى دائم عنوانهما « الحرب الباردة » ، « قيام الكيان الصهيونى » ، « النفط » ، « الصراعات الحدودية » ، « الشأن المائى » ، « نوايا الزعامة العربية » ، ولتشكل هذه المحاور الاستراتيجيات فى تخطيط ورسم السياسات العالمية والإقليمية فى المنطقة فى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية . وكان لنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى أثر داعم فى أن تبرز أمريكا كقوة مسيطرة فى المنطقة لا تحتاج فى النظر إلى المنطقة من منظار التنافس العالمى .. بل فى إطار تأثر مصالحها الإقليمية فى المنطقة . وقد ساعدت تلك المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية فى تنمية العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ، ولتأخذ إسرائيل موقع القناة الرئيسية لتطبيع علاقة أى دولة مع الولايات المتحدة أو بوابة دخول لكل من يريد أن يدخل إلى البيت الأمريكى . وبذلك أصبحت علاقة أى دولة مع إسرائيل هى الميزان لتقييم مدى قربها من الولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا ما كشف عنه مارتن انديك فى معرض حديثه عن روابط إدارة كلينتون مع إسرائيل حيث قال : « لا تزال لدينا مصلحة ثابتة فى أمن وبقاء وخير دولة إسرائيل » ، وأن « نفى بالتزامنا بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعى » ، وأن « نقيم شراكة فى تطوير وإنتاج معدات التكنولوجيا المتقدمة » ، و « إننا ملتزمون بتمتين شراكتنا الاستراتيجية مع إسرائيل سعيا وراء السلام والأمن » .

إن فكرة « السوق الشرق أوسطية » هى فكرة إسرائيلية قديمة طرحتها إسرائيل مجددا فى تزامن مع الطرح الإسرائيلى لفكرة مشروع « شرق أوسطى جديد » ، هذا الذى طُرح بشكل جاد

في سياق الحديث عن النظام العالمى الجديد الذى فرض نفسه فى دوائر الحوار العالمى بمركزية أمريكا ، وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى كقطب عالمى . وجاء هذا الحوار أيضا بعد حرب النفط واستقرار القوة العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج الفارسى . ومن وراء التسويق لهذه الفكرة تسعى إسرائيل لكى تصبح قطبا أساسيا فى مشروع « شرق أوسطى جديد » .

فمنذ مؤتمر مدريد « للسلام » الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩١ ووصولا لاتفاقات أوسلو التى وقعت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٩٣ ، كانت تلك الفترة كافية ليحشد الكيان الصهيونى القوى الغربية وأمريكا ، وليقنع بعض الأطراف العربية بضرورة الربط بين « موضوع التسوية للصراع الشرق أوسطى » و « موضوع التنمية الشرق أوسطية » . وبالرغم من أن ظاهر المشروع الإسرائيلى اقتصادى حيث يبرز هذا الطرح آلية للتعاون الاقتصادى الإقليمى والممثل « بسوق شرق أوسطية » وما يتطلبه ذلك من إنشاء مؤسسات البناء التحتى المشتركة (مؤسسات مالية - غرف تجارية إقليمية - شبكات النقل - الاتصالات - مراكز الأبحاث والدراسات والتخطيط - جامعات ...) إلا أن هذا المشروع مركب تتشابك فى تكوينه أبعاد ومفاهيم اقتصادية وجيوبوليتيكية وأمنية ، تهدف جميعها إلى جعل إسرائيل كقطب منطقة الشرق الأوسط وبطريقة قسرية . وإذا استعرضنا تاريخ فكرة « السوق الشرق أوسطية » التى تروج لها اليوم إسرائيل لوجدناها هى محاولة لإحياء حلم مؤسس الحركة الصهيونية تيودر هرتزل بإنشاء « كومنولث شرق أوسطى » تلعب إسرائيل دورا فاعلا فيه .

ومنذ فترة طلب زعيم دولة عربية من إسرائيل بأن تكف عن الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية ، لأن هذا الأمر يؤدى إلى إثارة الحساسيات والتخوف لدى الدول العربية ، وقال « إذا كان المقصود من نظام جديد للشرق الأوسط هو دفع عملية السلام إلى الأمام ، فهذا ما نقوم به فعلا ، وإذا كان يراد به أن تكون إسرائيل أقوى دولة فى المنطقة وتسيطر على الاقتصاد أرجو أن يكفوا عن هذا الحديث ويحافظوا على هذه الفكرة لأنفسهم » . وهذا هو الموضوع الذى نريد أن نناقشه : السوق الشرق أوسطية التى يروج لها شيمون بيريز وتلقى حاليا « رواجا أمريكيا وأوروبيا » ، فهى نسخة طبق الأصل من مشروع « يعقوب ميريدور »[1] الذى وضعه فى ١٩٧٧ بعد زيارة الرئيس المصرى السابق - محمد أنور السادات - إلى إسرائيل . ووقتها أطلقت عليه الصحف الإسرائيلية اسم « مشروع مارشال موسع للشرق الأوسط » ، وهو عبارة عن تأسيس صندوق مالى قوامه ٣٠ مليار دولار سنويا . وسينصرف الصندوق إلى تمويل مشاريع اقتصادية وعلمية وثقافية لأعضاء هذا التكتل الإقليمى المشاركين فيه . وقد قدم المفوض الأوروبى ماتيوس على أثر حرب الكويت فى فبراير ١٩٩١ إلى المجلس الأوروبى مشروعا بعنوان « الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط » يتحدث بما يسمى « بالفضاء الاقتصادى المتوسطى » ، ويركز على أهمية الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، ومنها السوق الشرق أوسطية ، باعتبار أن « المبادلات التجارية توحد الشعوب ، وتخلق أنماطا من الاعتماد المتبادل ونسيجا من المصالح المشتركة » .

وفى رأى رئيس وزراء الكيان الصهيونى شيمون بيريز - المنظّر الأول لفكرة السوق الشرق أوسطية - أن الحروب هى أسوأ وسائل السيطرة ، وأن السيطرة الحقيقية إنما تكون بالاقتصاد والتكنولوجيا والعلم ، وأن دول منطقة الشرق الأوسط قد أنفقت الكثير على الحروب والدمار ، ولابد أن تنكسر الحواجز النفسية لوضع منظومة اقتصادية يرتبط بها الجميع ، وعليه فالأمر يحتاج - حسب رأيه - إلى أربعة أضلاع لهذه المنظومة وهى : المال ، والرجال ، والعقل الذى يدير ، والتكنولوجيا . وهذه الهندسة الجيواقتصادية الإسرائيلية للسوق الشرق أوسطية تفصلها الدولة العبرية حسب مصالحها واحتياجاتها . وقد طرح الإسرائيليون شكلا آخر للتعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط يتمثل فى رأس مال دول مجلس التعاون الخليجى ، عمالة مصرية وسورية وفلسطينية وأردنية ، تكنولوجيا أمريكية ، إدارة إسرائيلية . وهكذا تصبح إسرائيل محورا مركزيا لكل سيناريوهات التعاون الإقليمى المطروح ، فهى تريد من وراء ذلك « بناء جغرافيا جديدة للمنطقة مستقلة عن الماضى القريب والبعيد » . إن السوق الشرق أوسطية صحيح أنها تستند على قاعدة اقتصادية ، لكنها تخفى من وراءها النوايا الإسرائيلية ، والتى هى عبارة عن مكون « تمتزج فيه التجارة بالسياسة ، بالتعاليم اليهودية ، بالأمن فى كوكتيل اقتصادى » .

وقد كشفت « القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا » فى الدار البيضاء والتى عقدت فى ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ ، عن حقيقة هذه النوايا من خلال كثافة الحضور الإسرائيلى ، وحجم المشاريع التى قدمتها إلى القمة ، والتى شملت كافة المجالات والمناطق . وأيضا كشفت هذه القمة عن اندفاع إسرائيل فى اتجاه قيادة المشروع تمهيدا « لقيادة المنطقة » . ومن وجهة نظر الإسرائيلى يوسى فارادى العضو المشارك فى صياغة مسودة التعاون الأردنى - الإسرائيلى أن « بعض هذه المشاريع يسهم فى عملية التطبيع أكثر مما يسهم فى دعم الاقتصاد » . إن إسرائيل تريد أن تستثمر مرحلة ما بعد التسوية للصراع معها لكى يستقر وضعها عضوا فى الأسرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ، وبذلك تزول الموانع العائقة أمامها لتطوير روابطها التجارية الخارجية ، خصوصا مع شركات متعددة الجنسيات كانت فى السابق لا ترغب فى الاستثمار فى إسرائيل بسبب المقاطعة التى كانت مفروضة عليها . ولذلك فالاستثمار الخارجى المتوقع فى إسرائيل - بعد مرحلة التسوية - يقدر بحوالى ٢ مليار دولار سنويا ، مقابل نحو ٢٠٠ مليون دولار فحسب فى السنوات الأخيرة . أما من ناحية التبادل التجارى مع الدول العربية فالمتوقع « ألا يتجاوز ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار سنويا ، وتمثل هذه النسبة ٢٪ من حجم تجارة إسرائيل الخارجية »[٢] .

ولدينا هنا مثال ، فقد كانت التنبؤات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٩ ، أن يصل حجم التعاملات التجارية من مصر إلى إسرائيل إلى نحو ١٧٠ مليون دولار (باستثناء البترول) ومن إسرائيل إلى مصر كان يقدر بنحو ٥٣٠ مليون دولار . بيد أن الأرقام الحقيقية كذبت هذه التنبؤات ، حيث مثلت ٢٪ فحسب من هذه التقديرات السابقة . فقد كانت صادرات إسرائيل إلى مصر « حوالى ٧,٥ مليون دولار سنويا خلال الثمانينات وبداية التسعينات ، كما بلغت صادرات مصر إلى إسرائيل (باستثناء البترول) القيمة نفسها تقريبا » .

وهذا يؤكد أن « السوق الشرق أوسطية » لا تمثل هدفا « إسرائيليا » للتبادل التجارى بين دول فى المنطقة ذات فرص متكافئة ، بقدر ما تجسد طموح إسرائيل الساعى لفتح أبواب المنطقة أمامها كى تلعب دورا « متعدد الوظائف » ، منها تنشيط الروابط التجارية الدولية معها . فإسرائيل تريد الوصول إلى الأسواق الآسيوية التى كانت مغلقة أمامها فى السابق ، إضافة إلى تفعيل وتنشيط علاقاتها التجارية والعلمية مع أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا . وهذا ما كشف عنه أحد المحللين الإسرائيليين واصفا إسرائيل بأنها « ظاهرة هندسية فريدة فى العالم زقاق دون مخرج على وجه الكرة الأرضية يمكن الوصول إليه من الغرب وبصعوبة من الجنوب فحسب ، والسلام يعيده إلى الموقع التاريخى الطبيعى لهذه المنطقة ويجعله يجلس اليوم على أهم خط تجارى فى العالم ، خط التجارة إلى الشرق الأقصى ومنه »(٣) .

وأود أن أشير هنا إلى بعض المشاريع والأفكار الإسرائيلية للتعاون الإقليمى ، لكى نضع أيدينا على حقيقة النوايا الإسرائيلية :

(أ) أفصح المسئول العلمى فى صندوق ارموند هامر(٤) فى جامعة تل أبيب ، عن أن « رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج الفارسى إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ ١٨ دولارا أمريكيا ، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر الجزيرة العربية وتصب فى موانى حيفا وأشدود وغزة عن طريق إيلات ، فإن هذا الترتيب سوف ينتج وفورات فى حدود ٣ ـ ٦ دولارات للطن الواحد » . وهذا يكشف عن نية إسرائيلية مبيتة لضرب الشريان الحيوى لمصر ، أى قناة السويس ، واستبداله بآخر إسرائيلى ليحتل موقع شريان الطاقة الإقليمى ، الذى سيوفر لها مصدر رخيص من الطاقة وسيخلق واقعا من التشابك الاقتصادى لها مع الدول المشاركة فى هذا المشروع سواء المصدرة أو المستوردة .

(ب) أما بخصوص المياه ، فقد اقترحت إسرائيل اعتبار بحيرة طبريه « خزانا مائيا » يتم تغذيته من نهر الفرات فى تركيا مرورا بسوريا ، ثم يتم إعادة توزيع المياه إلى فلسطين والأردن ، وحتى إلى دول مجلس التعاون الخليجى(٥) .

(جـ) أعدت إسرائيل مجموعة من المشاريع للتعاون الإقليمى فى مجال السياحة ، أهمها مشروع ريفييرا البحر الأحمر الذى سوف يهدد السياحة فى كل من مصر والأردن .

(د) اقترحت إسرائيل أن يتم تأسيس جامعة الشرق الأوسط التى تقوم بتكوين نخب مهنية جديدة تلائم تطورات الرؤية الشرق الأوسطية .

(هـ) محاولة الكيان الصهيونى لاستمرار الأزمة الداخلية فى لبنان وفرض الحرب الداخلية التى استمرت ١٧ سنة ، من أجل إنهاء دور لبنان فى المنطقة ، الذى يعتبر أهم خسارة له فى هذه الحرب ، حتى يتسنى لإسرائيل احتلال موقع لبنان الإقليمى خاصة فى مجال الخدمات .

مما تمت الإشارة إليه من مشاريع إسرائيلية للتعاون الإقليمى يتضح أن جميعها تهدف إلى ضرب البنى التحتية لدول المنطقة ، وخلق واقع فريد من التبعية والإلحاق والاندماج فى منظومة

تهيمن عليها إسرائيل « اقتصاديا وسياحيا ومائيا وثقافيا » كمقدمة لهيمنتها السياسية والأمنية . ومما سبق طرحه نخلص إلى بعض الملاحظات :

١ ـ هناك حقيقة مطلقة مستقرة فى عقل ووجدان شعوبنا العربية والإسلامية ، وهى أن الدولة العبرية كيان مغتصب ومحتل ومفروض بالقوة الخارجية ، وأن وجوده فاقد لكل المبررات القانونية والشرعية ليدخل ككيان طبيعى إلى النسيج المجتمعى للمنطقة حسب ما يسعى . ولذلك فموقفنا الثابت هو عدم الاعتراف به ، حتى لو بدا فى أعين البعض أنه أمر واقع يجب الإقرار به .

بطبيعة الحال هذه التجربة كانت موجودة فى أنحاء أخرى من العالم . ولا أحد يستطيع أن يجبر أى دولة على الاعتراف أو إقامة علاقات مع كيان تعتبره غير شرعى ، إن هذا الأمر يرتبط بقناعات عقائدية واستراتيجية وسياسية .

٢ ـ إن موضوع « السوق الشرق أوسطية المشتركة » هو شكل جديد من أشكال الهيمنة الإسرائيلية ، ولكن هذه المرة تحت العنوان الاقتصادى . فالإطار الذى طرح فيه المشروع لم يكن نابعا من حاجة داخلية لدول المنطقة لكى يتم التكامل والتعاون ، بل طرح من خارج الدول العربية والإسلامية ، ويتم رسم خريطته الداخلية بعيدا عن طموح هذه الدول ، وبعيدا عن احتياجات هذه الدول فى إقامة شكل من الوحدة الاقتصادية والسياسية فيما بينها .

٣ـ إن هذا الطرح الاقتصادى قائم على سياسة تشطير المنطقة ، بمعنى فصل المغرب عن المشرق ، والتعامل مع المنطقة ضمن وحدات مستقلة ترتبط بعلاقات مركزية مع إسرائيل . وتحدد أهمية كل وحدة حسب إفادتها للمركز ، فى شكل دوائر لتكتلات إقليمية تأخذ شكل محيطات ، مثل : (الأراضى المحتلة ، الأردن ، إسرائيل) ، (سوريا ، إسرائيل) ، (دول مجلس التعاون الخليجى ، إسرائيل) ، (دول المغرب العربى ، إسرائيل) ، (فصل لبنان عن سوريا وربطها مباشرة بإسرائيل) ، (جعل مصر كدولة افريقية بحتة مرتبطة بإسرائيل) .

٤ ـ إن هذا الطرح سيجعل إسرائيل شريكا فى الجغرافيا السياسية للمنطقة بعد ما اعتبرت كيانا « غازيا ومحتلا » لأرض إسلامية ، وهو ما يقوض الحد الأدنى من الوحدة والتنسيق والتضامن فى مشروع لتخليص المقدسات ورفع الظلم عن أبناء الشعب الفلسطينى .

٥ ـ يحمل هذا الطرح سمة الغزو والهيمنة الحضارية والثقافية من خلال تغليب مفاهيم الجغرافيا والاقتصاد على مفاهيم التاريخ والحضارة والثقافة والأيديولوجيا . ومغزى طرح هوية وانتماء جديد للمنطقة يتمثل « بالهوية الشرق أوسطية » هو محاولة لتذويب وتغييب ملامح وهوية المنطقة الحضارية لكى « نخرج نحن من التاريخ وتحتل إسرائيل صدارته » ، ويعاد صياغة كل ما له صلة بتراثنا وثقافتنا وخرائطنا ليتلاءم مع الدور الإسرائيلى الجديد .

٦ ـ فى حالة نجاح مشروع السوق الشرق أوسطية ، ولو جزئيا ، فإن هذا سيساعد فى نجاح المفاهيم والأفكار الإسرائيلية حول موضوع « التعاون الفوق قومى » والذى يهدف إلى حذف هوية وإنتماء دول المنطقة التى جوهرها الدين ، وهو القاسم المشترك الأساسى الجامع بين الدول العربية

والإسلامية . وبهذا ستتاح الفرصة التاريخية التى تنتظرها إسرائيل لإثارة الفتن بين دول المنطقة ، وهذا حتما سيساعدها على تقوية وجودها واختراقها للجغرافيا الإسلامية ، وخلق أشكال جديدة من التحالفات والتكتلات الإقليمية يكون لإسرائيل الدور البارز فيها .

٧ ـ إن الحماس الإسرائيلى فى ترويج أطروحته حول « السوق الشرق أوسطية » فى المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى الدار البيضاء يكشف النقاب عن العلاقة بين مؤتمر الدار البيضاء بصفته الاقتصادية ومؤتمر مدريد بصفته السياسية ، وهذه حقيقة العلاقة بين « التسوية » و « التنمية » حيث ستتوافر لإسرائيل معطيات الهيمنة السياسية والاقتصادية .

٨ ـ إن علاقة العنوان الاقتصادى « السوق الشرق أوسطية » بالدوافع الإسرائيلية الأمنية علاقة وثيقة . فالاعتداءات الإسرائيلية والنوازع التوسعية لها تتجسد يوميا فى الواقع ، ولا يخفى عن أحد سعيها الحثيث للدخول فى الترتيبات الأمنية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط مستغلة بذلك مشاريع التعاون الإقليمى المطروحة ، والخلل في موازين القوى الذى تشعر به بعض الأطراف العربية .

٩ ـ إن إسرائيل الآن تحتل موقعاً مميزا وبارزا وفعالا » فى التوجهات الأمريكية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، بحيث لم تعد هناك مسافة فاصلة بين المصالح الأمريكية ومصالح حليفتها إسرائيل . ومصداق ذلك فى الواقع الإقليمى واضح فى السلوك الأمريكى الضاغط على الأطراف العربية المشاركة فى عملية التسوية ، لصالح القناعات الإسرائيلية فى الأمن والسياسة والاقتصاد . وما نشاهده من سعيهما المشترك لفرض الحصار السياسى والاقتصادى على الجمهورية الإسلامية الإيرانية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى جهودهما النشطة لابتزاز دول المنطقة عبر إثارة المخاوف والرعب لديها من الجمهورية الإسلامية ، والهدف من ذلك إظهار إيران ـ التى لديها ارتباطات كثيرة وصلات عميقة مع العالم العربى والإسلامى ، بحيث يعتبر العالم العربى والإسلامى خيارها الاستراتيجى ـ كعدو للعالم العربى . ومن جراء ذلك يتسنى التمهيد لخيار عربى ـ إسرائيلى . وبهذه الممارسات ، إذا لم يوجد الوعى الكافى لدى الدول العربية ، ربما تنجح إسرائيل فى إشاعة الضعف والتفسخ فى الروابط الداخلية لدول المنطقة ، وهذا سيسرع بعملية جعل إسرائيل قوة مركزية تمتلك القرار فى رسم خريطة التحالفات والمحاور الإقليمية (العربية ـ العربية ، العربية ـ الإيرانية) حسب مقتضيات مصالحها .

١٠ ـ قد يصعب علينا فهم وجود منظومة اقتصادية للتعاون التجارى الإقليمى ، وإسرائيل الطرف الداعى له تحتمى وراء ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل . فكيف يمكن للأطراف المقتنعة بهذا المشروع أن ترى السلام الاقتصادى وهو يطل لها من فوهة أسلحة الرعب والدمار الموجهة ضدها . وما يؤكد ذلك هو إصرار إسرائيل على عدم التوقيع على معاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، واستغلالها لامتلاك الترسانة النووية فى فرض مصالحها ومشاريعها الاقتصادية .

وترى هل يتناسب حرص إسرائيل للحفاظ على تفوقها العسكرى النووى مع دعوتها

المزعومة لإقامة علاقات متوازنة مبنية على أسس العدالة من أجل التنمية والتطور والسلام والاستقرار فى المنطقة ؟

١١ ـ فى المرحلة التى تدعى إسرائيل أنها مرحلة ما بعد السلام ، ومرحلة التعاون الاقتصادى الإقليمى وما يتطلبه ذلك من « استقرار وأمن » ، يتضح للعيان أن إسرائيل تعد للحرب . وفى نظرة سريعة إلى ميزانية الدفاع الإسرائيلية لعام ١٩٩٠ حسب إحصائية (المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية)(٦) نجد أنها بلغت ٦,١٦ مليار دولار ، أى ضعف مجموع موازنة الدفاع لكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان . أما فى عصر السلام ! ، فقد بلغت موازنتها الدفاعية للعام الحالى ـ ١٩٩٥ ـ ٨,٣٧ مليار دولار(٧) ، بزيادة قدرها ١٧,٨٪ (هذا لا يشمل الهبات والمساعدات العسكرية الأمريكية ، ولا يشمل نفقات أجهزة الاستخبارات والأمن) . فهذه الميزانية هى ميزانية حرب ، وتسقط مقولة بيريز بأنه « فى عصر السلام سوف يتم خفض ميزانيات التسلح وستحول إلى مجالات التنمية الاقتصادية » .

١٢ ـ إن النقطة التى تحتاج إلى دراسة علمية من قبل جميع الدول العربية والإسلامية المشاركة فى هذا الموقع الإقليمى المهم والحريصة على استقرار وأمن ورفاه هذه الدول والشعوب هى : هل هذه الدول بحاجة حقا إلى تكامل اقتصادى مع إسرائيل ؟ أم أن معطيات التكامل جاهزة فى الواقع ، ولا تحتاج إلا لقرار ليصبح هذا الحلم فى طور التنفيذ ويتحقق « مشروع السوق العربية ـ الإسلامية المشتركة » ؟

ونتساءل : هل العالم العربى والإسلامى أو حتى العالم العربى فقط ـ من أجل إحراز دوره الرئيسى فى العالم ـ يعانى من نقص عنصر مثل إسرائيل حتى يكون بحاجة لاستفادة من هذا الكيان ولو أدى هذا الأمر إلى هيمنة الصهيونية فى كل المنطقة ؟

أوليس ممكنا الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة لدى بعض القوى الدولية غير الولايات المتحدة الأمريكية ـ التى هى حليفة استراتيجية للكيان الصهيونى ؟ وهل صحيح ما يقال بأن فرض مشروع شرق أوسطى جديد مع هيمنة إسرائيلية وأمريكية هو مقدمة للسيطرة الأمريكية على كل الثروات القومية الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط ، من الطاقة والثروات المائية والسوق ، من أجل فرض نظام عالمى جديد يكون قطبه الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية ؟

مع الأسف إن الإحصاءات تشير إلى أن رأس المال العربى المستثمر خارج المنطقة يصل إلى حوالى ٨٠٠ مليار دولار ، بينما ظلت المشاريع والاستثمارات المشتركة فى الحدود الدنيا (٧,٣ فى المائة من إجمالى الصادرات ، و٩ فى المائة من إجمالى الواردات لعام ١٩٩٠) فى حين لو تم التكامل الاقتصادى الإقليمى (العربى ـ الإسلامى) فإن هناك مستقبلا « مشرقا » من الانتعاش الاقتصادى والنهضة العلمية والتكنولوجية ، والاستقلال الذاتى لدول المنطقة .

فلماذا نضيع هذه الفرصة لصالح مشاريع مشبوهة تطرحها جهة آثارها العدوانية ما زالت مجسدة فى الواقع العربى والإسلامى وغرضها مزيد من الهيمنة وتحطيم القدرات الذاتية ؟

١٣ ـ يمكن إجمال الأهداف الاقتصادية الإسرائيلية فى طرح مشروع « السوق الشرق الأوسطية » بأن هذه السوق ستمثل الخطوة الأولى التى ستمنح إسرائيل موقعا « مركزيا » فى شبكة الشرايين الاقتصادية للمنطقة (الاستثمارات المالية ، الطاقة ، المياه) .

وأما بالنسبة لدور ومكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الشرق الأوسط الجديد ـ بالإضافة إلى ما تم طرحه ـ فينبغى الانتباه إلى بعض الحقائق :

(أ) الجمهورية الإسلامية الإيرانية هى حقيقة جيوبوليتيكية لأى تعاون اقتصادى ـ سياسى إقليمى ، أو حتى دولى ، لأنها مصدر أساسى واستراتيجى للطاقة والمياه والمعادن الحيوية والإمكانات الزراعية الهائلة وسوق تضم ٦٠ مليون نسمة إضافة إلى كوادرها المتخصصة . وبالنظر إلى موقعها الجغرافى ، فإن لدى هذا البلد أهم القدرات والإمكانات للتعاون السياسى والاقتصادى الإقليمى . وإذا لم تتم مشاركة إيران فى أى مشروع أو تخطيط إقليمى فى هذه المنطقة من العالم ، فسوف يشكل ذلك إخلالا من الناحية التنظيمية والاستراتيجية بهذا المشروع . لهذا علينا أن نقول بصراحة إن المشروع الإقليمى بدون مشاركة إيران سوف يكون « سرابا ووهما » ولا أكثر من ذلك .

(ب) إيران الإسلامية بالنظر إلى ارتباطاتها التاريخية ـ الثقافية القديمة مع الأشقاء ودول الجوار العربية والمسلمة فى المنطقة ، وانطلاقا من ثوابتها العقائدية والسياسية ، تعتبر أى هيمنة صهيونية على المنطقة من خلال مشروعات مشبوهة « كنظام شرق أوسطى جديد » أو « السوق الشرق أوسطية الجديدة » أو ما يشابه ذلك ، مغايرة ومتناقضة مع روح التعاون والتجانس والتكامل السياسى والاقتصادى والثقافى بين أبناء هذه المنطقة الإسلامية ـ العربية ، وأيضا متعارضة مع أمنها القومى والأمن القومى للدول الأخرى فى المنطقة . لهذا تدعو إيران جميع الدول الأعضاء المسلمة والعربية فى هذه المنطقة إلى اليقظة والاهتمام بالنسبة للخلفيات الخطيرة التوسعية للصهيونية وحليفتها الاستراتيجية أمريكا . ونؤكد هذه الحقيقة التى لا ينكرها أحد : إن أى اختيار من جانب العالم الإسلامى ـ العربى فى هذه المنطقة ، أو بالأصح : أى دعوة أمريكية ـ صهيونية بالنسبة إلى اختيار الكيان الصهيونى باعتباره بديلا للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، أو بديلا للتحالف والتكامل الإسلامى ـ العربى الذى يمتد من شبه القارة الهندية إلى شمال افريقيا ، هى دعوة غير واقعية وفاشلة ، وبذورها تنمى التفرقة وإتلاف وإهدار الإمكانات والقدرات الإسلامية ـ العربية .

الهوامش

١ ـ يعقوب ميريدور ، أحد مؤسسى حركة حيروت ، ووزير الاقتصاد الإسرائيلى فى حكومة مناحم بيجن ويملك واحدا « من أكبر أساطيل النقل فى العالم » ، *مجلة الوسط* ، العدد ١٣٨ ، ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٤ .

٢ ـ بن ـ زيوف زيلبر فارب ـ « آثار عملية السلام على الاقتصاد الإسرائيلى » ، *فصلية شؤون إسرائيلية* ، مجلد ١ ، عدد ١ ، خريف ١٩٩٤ .

٣ ـ عاليزا فالخ « ردم الهوة » ، *دافار* ، ٢٩ / ٧ / ١٩٩٠ .

٤ ـ مقال لجدعون فيشلزون ، *عل همشمار* ، ٦ / ١ / ١٩٩٣ .

٥ ـ « النظام الإقليمى الجديد ، الإطار الاقتصادى والأهداف » *شؤون الشرق الأوسط* ، العدد ٣٩ ، ديسمبر ، ١٩٩٤ .

٦ ـ The Military Balance (IISS) ، نقلا عن التقرير الاستراتيجى السنوى لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام لعام ٩٠ ـ ٩١ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

٧ ـ الموازنة الدفاعية الإسرائيلية لعام ١٩٩٥ ، وكالات الأنباء ، ٣١ / ١٠ / ١٩٩٤ .

د. كمال كيريشى

□ أستاذ مساعد فى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فى جامعة بوجازيشى التركية . قام بتدريس العلاقات الدولية فى جامعات بريطانيا وسويسرا وأمريكا . له كتاب عن « منظمة التحرير الفلسطينية والسياسة العالمية » . □

تركيا والتكامل الاقتصادى فى المنطقة

مقدمة

تميز العقد الأخير بزيادة النمو الاقتصادى وعمليات التكامل على المستوى الإقليمى . ويرى الكثيرون أن النزعة الإقليمية أداة فعالة لتعزيز النشاط الاقتصادى والرخاء(١) . ويعد الاتحاد الأوروبى أكثر نماذج التكامل الاقتصادى الإقليمى تقدما وطموحا . وبدخول قانون السوق الواحدة حيز النفاذ فى يناير ١٩٩٣ رفعت جميع القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بين البلدان الأعضاء . وقد بدأ فى يناير ١٩٩٤ سريان اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك الذى وقع فى ١٩٩٢ وبذلك خلق أكبر سوق فى العالم . ولم تكن البلدان الصناعية المتقدمة هى وحدها صاحبة نموذج الاتجاهات الإقليمية الناجحة نسبيا فى صورة الأخذ بقواعد وتنظيمات المعاملة التفضيلية لتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان الواقعة فى منطقة جغرافية واحدة .

فبعد عدد من المحاولات غير الناجحة فى الستينات كثفت بلدان أمريكا اللاتينية أيضا جهودها فى هذا السبيل . وأنشئت فى ١٩٩١ السوق المشتركة لبلدان الجنوب (ميركوسور) وتجدد إحياء « ميثاق بلدان الانديز » فى نوفمبر ١٩٩٠ . ويبدو أن هاتين الخطتين للتكامل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية تعملان بنجاح . وفى شرقى آسيا تقوم رابطة أمم جنوب شرقى آسيا (آسيان) والتى أنشئت أصلا فى ١٩٦٧ بدور متزايد فى توسيع اقتصادات المنطقة . كما أن اتفاق التعاون الاقتصادى بين آسيا ومنطقة المحيط الهادى (آبيك) والذى أبرم فى عام ١٩٨٠ مثال آخر على السعى إلى تشجيع التكامل الاقتصادى فى منطقة شرقى آسيا والمحيط الهادى .

وفى الوقت الحالى يبدو الشرق الأوسط من الاستثناءات المهمة للانتشار الناجح نسبيا للتكامل الاقتصادى الإقليمى فى مختلف أنحاء العالم . وقد أشار البنك الدولى إلى أن الشرق الأوسط واحد من المناطق التى ما زال التكامل الاقتصادى فيها ، فى صورة التجارة والاستثمارات داخل المنطقة ، أقل مما كان عليه منذ ثلاثين عاما(٢) . وكان من الأسباب التى أوردها لذلك الآثار السلبية لسنوات طويلة من العنف فى الشرق الأوسط ، وكذلك تحقيق تقدم محدود فى إعادة هيكلة الاقتصادات المحلية(٣) . ومع ذلك فقد كان هناك فى بضع السنوات الأخيرة مزيج من الأمل والتوقع فى أن تساعد عملية السلام العربى الإسرائيلى أخيرا على تحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط . وفى هذا الصدد ، قام الباحثون فى اقتصاديات السلام فى الشرق الأوسط بمناقشات واسعة النطاق حول آفاق النمو والتكامل الاقتصادى كنتيجة للسلام(٤) .

وفي وقت أقرب ، اجتمع فى الدار البيضاء فى أواخر أكتوبر ١٩٩٤ ممثلو الحكومات ودوائر الأعمال للبحث عن وسائل لتشجيع التكامل الاقتصادى من أجل تعزيز السلام فى الشرق الأوسط . وأعرب المشاركون فى الاجتماع عن عزمهم على « إرساء الأسس لإقامة رابطة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضمن فى مرحلة معينة التدفق الحر للسلع ورؤوس الاموال والأيدى العاملة فى أنحاء المنطقة »(٥) . وقد مثلت تركيا فى اجتماع قمة الدار البيضاء بوفد كبير من ممثلى الحكومة ورجال الأعمال برئاسة رئيسة الوزراء التركية تانسو شيلر . وقدمت رئيسة الوزراء فى اجتماع القمة اقتراحات محددة « ترمى إلى إنشاء جماعة إقليمية ذات أنظمة اقتصادية وبنية أساسية مترابطة » ، ثم أضافت قائلة « إن جميع بلدان هذه المنطقة يجب أن تسير نحو مستقبل مشترك فى ظل إطار اقتصادى إقليمى » ، وقالت « إن تركيا تستطيع أن تقوم بدور مهم فى المعمار الجديد للشرق الأوسط »(٦) .

ويعد اهتمام تركيا بآفاق زيادة النشاط الاقتصادى فى الشرق الأوسط نتيجة حتمية للقرار الذى اتخذته فى ١٩٨٠ بالتخلى عن استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على إحلال الواردات ، واستبدالها باستراتيجية ترمى إلى إدماج تركيا فى الاقتصاد العالمى . وفى سنة ١٩٧٩ كانت التجارة الخارجية تمثل ٩٪ من الناتج القومى الإجمالى لتركيا(٧) ، وفى سنة ١٩٨٠ لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة التى تمت الموافقة عليها ٩٧ مليون دولار(٨) . وبعد مرور عقد واحد كانت التجارة فى ١٩٩٣ تشكل ٢٦٪ من الناتج القومى الإجمالى لتركيا(٩) . وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى ووفق عليها فى الشهور السبعة الأولى من ١٩٩٥ ، ١,٣ مليار دولار(١٠) . وهذه الأرقام تبين الدرجة التى وصلت إليها تركيا فى تحرير اقتصادها وانفتاحه . وكجزء من هذه السياسة تأمل الحكومة التركية فى استكمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركى الأوروبى فى نهاية ١٩٩٥ . ومن المتوقع أن يساعد ذلك على الاستمرار فى توسع الاقتصاد التركى واندماجه فى السوق العالمية .

وعلى ضوء هذه الخلفية بالتزام الحكومة التركية بمواصلة انفتاح الاقتصاد التركى سوف يبحث هذا الفصل الدور الذى تستطيع تركيا أن تلعبه فى الجهود المبذولة لإيجاد تكامل بين اقتصادات الشرق الأوسط . والفكرة الأساسية فى هذا الفصل هى أن تركيا باعتبارها بلدا ذا اقتصاد آخذ فى التوسع ، ولديه خبرة كبيرة فى عدد من خطط التكامل الاقتصادى ، كما أنها بلد ينتمى إلى أكثر من منطقة جغرافية واحدة ، هى فى وضع مثالى للمشاركة فى التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط . ومن شأن ذلك أن يفيد كلا من تركيا وبلدان المنطقة . ولكن قد يقال إن هناك عددا من العقبات التى تقف فى الطريق . وهى تتراوح بين عقبات اقتصادية مثل انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى فى داخل الإقليم ، وعقبات قانونية ناشئة من التزامات تركيا تجاه الاتحاد الجمركى الأوروبى . كما أن هناك عقبات سياسية ناشئة من عدم توافر الثقة المتبادلة بين بلدان الشرق الأوسط . يضاف إلى ذلك موقف عدم الترحيب فى بعض الدوائر العربية بمكان إسرائيل فى المنطقة .

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء . نبحث فى الأول بعض العوامل التى تجعل من تركيا شريكا مناسبا فى الجهود المبذولة للتكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط . ويبحث القسم الثانى بعض العقبات التى تقف فى طريق تكامل تركيا مع البلدان الأخرى فى المنطقة . ويتضمن القسم الأخير اقتراحا بأن تقوم تركيا مع مجموعة من الحكومات المتفقة معها فى الرأى فى المنطقة بالشروع فى عملية تدريجية للتكامل الاقتصادى . وينبغى لهذه المجموعة من الحكومات أن تتجنب مشروعات التكامل الطموحة التى تذكرنا بالمشروعات التى طرحت فى الخمسينات والستينات والتى كانت ترمى إلى إنشاء اتحاد اقتصادى رسمى أو اتحاد جمركى أو إنشاء مناطق للتجارة الحرة على امتداد الإقليم . ثم يختم الفصل بالقول بأن السلام والتكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط لا ينفصلان . وسعيا لتعزيز هذين الجانبين ينبغى للحكومة التركية ان تتجنب السياسات التى قد يراها الرأى العام العربى تدخلية أو منطوية على مخاطر ، كما أن على الحكومات العربية بدورها أن تكون أكثر ترحيبا بالمشاركة التركية فى التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط .

القسم الأول

يمكن إيراد قائمة طويلة من الأسباب المؤيدة لمشاركة تركيا فى التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط - وهى قائمة لن نناقش جميع عناصرها فى هذه الدراسة ، أما الجوانب التى سنتناولها فهى : موقع تركيا الجغرافى وزيادة اهتمام الحكومة بأن تكون جزءا من الشرق الأوسط كما أنها جزء من المناطق المجاورة الأخرى ، والمميزات الاقتصادية الناشئة من موقع تركيا فى مركز عدد من المناطق الجغرافية ، والخبرة التى توافرت لدى تركيا من خلال عدد من خطط التكامل الاقتصادى ، والتزام الحكومة التركية بفكرة التكافل الاقتصادى بين بلدان المنطقة باعتباره أساسا لتعزيز السلام والاستقرار ، والأداء الإيجابى للاقتصاد التركى ، والوفرة النسبية لموارد تركيا المائية .

ومن الناحية الجغرافية تعتبر تركيا بلدا فريدا لأن أراضيها تقع فى عدد من المناطق الجغرافية . فأراضيها الواقعة فى أوروبا تجعلها إحدى بلدان البلقان . وأكبر المدن التركية ونسبة يعتد بها من السكان والصناعة تقع فى هذه المنطقة . بالإضافة إلى أن لتركيا لأسباب تاريخية ودينية وعرقية علاقات وثيقة بدول البلقان . كما أن تركيا من بلدان البحر الأسود . وكما يتبين من الجدول ١ (جمعت الجداول فى نهاية هذا الفصل) فإن جزءا كبيرا من تجارتها وعلاقتها الاقتصادية يجرى مع البلدان المشاطئة للبحر الأسود . كما أن لتركيا علاقات وثيقة بعدد كبير من المجتمعات المسلمة والتركية فى القوقاز وآسيا الوسطى . وتركيا فى الوقت نفسه من بلدان الشرق الأوسط . فهى تشترك معه فى دين واحد منذ مدة تكاد تصل إلى ألف عام . وقد قامت علاقات ثقافية واجتماعية وثيقة بينها وبين العرب على امتداد قرون طويلة عاش خلالها العرب والأتراك معا .

غير أن الاهتمام الخاص الذى وجهته الصفوة السياسية التى أسست الجمهورية التركية فى ١٩٢٣ بشأن اكتساب النظم الغربية ، وما أعقب ذلك من تأثير الحرب الباردة على السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية ، كان لهما أثر كبير فى إضعاف علاقات تركيا بالشرق الأوسط(١١) . وفى تلك الفترة انضمت تركيا إلى المؤسسات السياسية لأوروبا الغربية ابتداء من حلف شمال الأطلسى إلى المجلس الأوروبى . وفى المجال الاقتصادى ، قبلت تركيا عضوا فى منظمة التعاون والتنمية فى المجال الاقتصادى ووقعت اتفاق انتساب إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ووصل هذا الاهتمام بأوروبا الغربية إلى ذروته عندما طلبت الحكومة التركية الحصول على العضوية الكاملة فى الجماعة الأوروبية فى ١٩٨٧ . ورغم أن هذه العضوية لم تتحقق بعد فمازالت الحكومة التركية ملتزمة بأن تصبح عضوا فى الاتحاد الأوروبى . وكان من الخطوات المهمة فى هذا السبيل توقيع اتفاق للاتحاد الجمركى فى مارس ١٩٩٥ مع الاتحاد الأوروبى . وهو الاتفاق الذى لا يزال ينتظر موافقة البرلمان الأوروبى .

ولم يبدأ التغير فى اتجاه تركيا القوى نحو الغرب وأوروبا إلا بعد انتهاء الحرب الباردة ثم انهيار الاتحاد السوفيتى(١٢) . وأخذت تزداد فى الأهمية علاقات تركيا مع بلدان البلقان وكذلك مع البلدان التى حلت محل الاتحاد السوفيتى . وفتح ذلك الباب أمام تركيا للقيام بدور سياسى واقتصادى متزايد فى مناطق تمتد من البلقان إلى آسيا الوسطى(١٣) . وفى هذه الفترة أيضا بدأت تتغير مشاركة تركيا فى شئون الشرق الأوسط . وباستثناء فترة قصيرة فى الخمسينات ، كانت السياسة الشرق أوسطية للحكومة التركية تقوم على عدم التدخل فى السياسات العربية واتخاذ موقف متوازن بشأن الصراع العربى الإسرائيلى(١٤) . وكانت المتاعب الاقتصادية الجسيمة التى واجهت تركيا فى السبعينات هى التى دفعتها إلى تقوية علاقاتها التجارية مع الشرق الأوسط(١٥) ، وزادت هذه العلاقات التجارية كثافة فى الثمانينات إلى أن وقع الغزو العراقى للكويت .

وقد أضرت أزمة الخليج بالعلاقات الاقتصادية لتركيا . ويبين الجدول ٢ أن تجارة تركيا مع الشرق الأوسط تراجعت من ٢٣٪ من إجمالى تجارتها الخارجية فى ١٩٨٩ إلى ٩٪ فى ١٩٩١ . والأهم من ذلك أن الغزو العراقى للكويت كشف عن الارتباط الوثيق بين الأمن ومصالح تركيا الاقتصادية فى الشرق الأوسط . فقد كانت الميزة التنافسية لتركيا تعتمد على قدرة الشركات التركية على تسليم منتجاتها للمملكة العربية السعودية والكويت عن طريق البر . وكان قد أنشىء فى الثمانينات أسطول يضم ٤٠ ألف شاحنة لتعزيز هذا النشاط الاقتصادى(١٦) ، وقد توقف هذا النشاط بسبب غزو العراق للكويت وعدم سماح سوريا بمرور الشاحنات عبر أراضيها .

وتزامنت هذه التطورات مع الفترة التى كانت فيها الحكومة التركية برئاسة تورجوت أوزال قد بدأت تتخلى عن سياستها التقليدية فى عدم اتخاذ موقف من صراعات الشرق الأوسط ومشاكله الأمنية . وقد تمثل ذلك فى القرار الذى اتخذته الحكومة التركية ليس فقط بأن تقوم بدور أساسى فى فرض الحظر التجارى بل أيضا فى السماح لقوات الأمم المتحدة باستخدام أراضى تركيا ضد العراق(١٧) . وبالإضافة إلى ذلك فإن أزمة اللاجئين الأكراد فى أبريل ١٩٩١ دفعت الحكومة التركية إلى تأييد عملية سياسية أسفرت عن إنشاء منطقة آمنة فى شمالى العراق تخرج عن سيطرة

الحكومة العراقية[١٨] . وكانت هذه القرارات بداية لزيادة مشاركة تركيا فى الشئون السياسية للشرق الأوسط .

وتجلت هذه المشاركة أيضا فى سعى الحكومة التركية للقيام بدور إيجابى فى عملية السلام العربية الإسرائيلية . وطلبت الحكومة أن تجرى المفاوضات العربية الإسرائيلية فى تركيا[١٩] . وكانت الحكومة التركية تأمل في الاستفادة بمركزها باعتبارها البلد غير العربى الوحيد فى المنطقة الذى له علاقات دبلوماسية منذ أمد طويل مع كل من العرب والإسرائيليين . ورغم أن تركيا فشلت فى هذه المحاولة فقد استمرت الحكومة فى تكثيف اتصالاتها الدبلوماسية مع مصر والأردن وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولم يمض وقت طويل بعد مؤتمر السلام الذى عقد فى مدريد حتى أعلنت الحكومة التركية فى ديسمبر ١٩٩١ رفع درجة تمثيلها السياسى مع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوى السفراء . وازدادت الاتصالات الدبلوماسية بين تركيا وهذه البلدان . ومن دلائل ذلك أن تانسو شيلر كانت أول رئيس وزراء لتركيا يزور كلا من إسرائيل وقطاع غزة فى نوفمبر ١٩٩٤ . وكذلك قام رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل بزيارة الأردن فى أغسطس ١٩٩٤ ومصر فى نوفمبر ١٩٩٤ . وقام كثير من المسئولين المصريين والأردنيين والإسرائيليين ، بمن فى ذلك رؤساء الحكومات ، بزيارة تركيا فى السنوات القليلة الماضية . وكذلك حضر ياسر عرفات إلى تركيا عدة مرات . ومن الأمور ذات الدلالة أنه قام بإحدى تلك الزيارات بعد أسبوعين فقط من توقيع الاتفاق مع إسرائيل فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

وهذه التطورات واضحة الدلالة فى أن انتهاء الحرب الباردة وبداية عملية السلام بين العرب والإسرائيليين شجعت الحكومة التركية على الإعراب عن رغبة متزايدة فى المشاركة في الشئون السياسية للمنطقة . وينبغى النظر إلى التزام تركيا بعملية السلام على أنه عنصر له أهميته من الناحيتين السياسية والاقتصادية . والعلاقات المتزايدة بين تركيا والبلدان المؤيدة لعملية السلام دليل واضح على هذا الالتزام . بالإضافة إلى أن أمن تركيا ورخاءها يرتبطان إلى حد كبير بما يحدث فى الشرق الأوسط . وليس من المستغرب أن أعرب المسئولون الأتراك عن ضرورة تشجيع المزيد من النشاط الاقتصادى فى الشرق الأوسط من أجل تعزيز المكاسب الهشة التى حققتها عملية السلام . وقد قدمت تركيا للفلسطينيين معونة بلغت مليونين من الدولارات وتعهدت بتقديم قرض قيمته ٥٠ مليون دولار . كما أنها شاركت فى قمة الدار البيضاء فى أكتوبر ١٩٩٤ وقدمت مقترحات محددة من بينها فكرة إنشاء بنك إقليمى لتيسير نمو النشاط الاقتصادى فى المنطقة .

ويمكن أن يقال إن استعداد الحكومة التركية للقيام بدور أكثر إيجابية على المسرح السياسى فى الشرق الأوسط يرجع إلى حد ما إلى محاولة إيجاد بيئة أكثر ملاءمة لتوسيع النشاط الاقتصادى فى المنطقة . ويعتقد المسئولون الأتراك فى الوقت ذاته أن التنمية الاقتصادية والنمو فى الشرق الأوسط سيكونان أهم العوامل فى صيانة وتعزيز عملية السلام العربية الإسرائيلية . ولما كان أمن تركيا يرتبط إلى حد كبير بالتطورات فى الشرق الأوسط فإن لتركيا مصلحة مباشرة فى نجاح هذه العملية . ولذا ينبغى أن تعتبر تركيا شريكا مهما للبلدان الأخرى فى المنطقة المؤيدة لعملية السلام والتكامل الاقتصادى .

وعضوية تركيا فى عدد كبير من المنظمات الإقليمية ، السياسية والاقتصادية ، يتيح لها فرصة أن تنقل إلى الشرق الأوسط خبرة سنوات طويلة . بالإضافة إلى أن تركيا تستطيع أيضا أن تكون مشاركا أساسيا فى تعبئة التأييد الدولى ، سواء من جانب الحكومات أو رجال الأعمال ، لصالح التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط . والاتحاد الأوروبى منظمة اقتصادية إقليمية أقامت تركيا معها علاقات منذ أمد طويل ، وهى علاقات ترجع مباشرة إلى ما بعد فترة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى ١٩٥٧ . وفى يوليو ١٩٥٩ قدمت تركيا طلبا بأن تصبح عضوا منتسبا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وفى ذلك الحين كان الطلب خاضعا لسياسات الحرب الباردة وعزم الحكومة التركية على إدماج تركيا فى أوروبا الغربية . غير أنه كان هناك دور كبير أيضا للتطور الاقتصادى واعتبارات النمو . وفى ١٩٦٣ وقعت معاهدة أنقرة التى أقامت علاقة انتساب بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية .

وأوجدت هذه المعاهدة أساسا قانونيا لتمتع مجموعة كبيرة من الصادرات التركية بالمعاملة التفضيلية لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية . والأهم من ذلك أن المعاهدة وضعت برنامجا تفصيليا لخفض الرسوم الجمركية إلى حين الوصول إلى تطبيق اتحاد جمركى كامل . وخلال فترة تزيد على ثلاثة عقود من التعامل مع الاتحاد الأوروبى اكتسب الموظفون الأتراك ورجال الأعمال الأتراك خبرة واسعة فى المجالات البيروقراطية والاقتصادية والقانونية والسياسية . وتمهيدا لقيام الاتحاد الجمركى كان على الحكومة التركية أن تعدل أو تطبق عددا كبيرا من القوانين واللوائح حتى تصبح تشريعاتها التجارية متفقة مع التشريعات القائمة فى الاتحاد الأوروبى .

وكان من نتيجة انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى أن طرأ تغير أساسى على البيئة بالنسبة لتركيا ، حيث تميزت بقدر كبير من عدم الاستقرار والكساد الاقتصادى . وخلال فترة لا تتجاوز سنوات معدودات اجتاحت الصراعات المسلحة بعض المناطق المجاورة لتركيا بسبب المنافسات العرقية والتصارع على السلطة بين الدول الناشئة حديثا فى البلقان ومنطقة البحر الأسود . وكان من نتائج هذه البيئة الجديدة الاعتراف بأن الأنظمة المستقرة يمكن أن تتأثر بالاعتماد المتبادل بين الاقتصاد والسياسة . وقد أدرك وزير الخارجية التركية فى ذلك الحين حكمت شتين هذا الاعتماد المتبادل عندما قال : « ... إن أضمن طريق يكفل للأمم التقدم بوصفها شريكة محبة للسلام ومستقرة سياسيا هو التنمية الاقتصادية المتواصلة وزيادة الرخاء »(٢٠) .

وكان لهذا النهج دوره المهم فى إتخاذ الحكومة التركية قرارها بأخذ زمام المبادرة لإقامة منظمة التعاون الاقتصادى لبلدان البحر الأسود فى يونيو ١٩٩٢ . وتهدف هذه المنظمة إلى خلق منطقة للتعاون الاقتصادى يشجع من خلالها انتقال السلع ورؤوس الأموال بحرية أكبر . ولكن بعض الأجهزة الأساسية للمنظمة مثل بنك التجارة والتنمية للبحر الأسود ، وهى ضرورية لتشجيع المزيد من النشاط الاقتصادى ، ما زالت بعيدة عن أن تؤدى عملها بكفاءة . ومع ذلك فكما يبين الجدول ١ حققت التجارة بين تركيا والأعضاء الآخرين فى المنظمة زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة . ولم يشمل الجدول الحجم غير المسجل للتجارة الحدودية التى تجرى فى المنطقة . وكذلك فكما يتبين من الجدولين ٣ و ٧ فإن بلدان المنظمة أخذت تجتذب أيضا الاستثمارات التركية المباشرة ، كما

أخذت تجتنب شركات البناء . وكان من التطورات البارزة بالنسبة لتركيا والتى نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتى ، ظهور جمهوريات آسيا الوسطى ذات الأصول التركية . وإلى جانب الجهود التى بذلتها تركيا لتطوير العلاقات الاقتصادية على المستوى الثنائى مع تلك البلدان فقد شاركت ايضا فى سلسلة من الاجتماعات التى أسفرت عن إنشاء « منظمة التعاون الاقتصادى » فى مايو ١٩٩٢ . وكان المأمول أن تحل منظمة التعاون الاقتصادى محل المنظمة السابقة ، منظمة التعاون الإقليمى من أجل التنمية التى أنشئت فى البداية بين تركيا وإيران وباكستان فى ١٩٦٤ ثم توسعت عضويتها بانضمام جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان . وفى يوليو ١٩٩٣ اعتمدت الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى إعلان أسطنبول الذى تتعهد فيه بالعمل لإنشاء منطقة للتجارة الحرة ، وكذلك إنشاء بنك للتجارة والتنمية . غير أن منظمة التعاون الاقتصادى لم تعزز وجودها ، ولكن التجارة بين تركيا وآسيا الوسطى زادت بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة كما يتبين من الجدول ١ .

ويبدو أن هذه الجهود هى النتيجة الطبيعية للتسليم بأن معنى الأمن أصبح مقترنا بتشجيع الاعتماد المتبادل من الناحية الاقتصادية . وقد شبه الدبلوماسى التركى تانسوغ بليدا هذه الجهود بالعمل على إنشاء مؤسسات اقتصادية متداخلة لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمى(٢١) . ولاشك فى أن الجهود التى بذلت فى الشرق الأوسط فى الآونة الأخيرة للعثور على وسائل لتشجيع النمو الاقتصادى عن طريق التعاون والتكامل هى مظهر لاتجاه مماثل فى التفكير . وتستطيع تركيا أن تضيف إلى تلك الجهود خبرتها فى إنشاء وتطوير العديد من المؤسسات والممارسات المرتبطة بالتكامل الاقتصادى ، وهى الخبرات التى اكتسبتها خلال العقود الأخيرة . والأهم من ذلك أنها تستطيع أن تساعد فى القيام بدور الجسر الذى يربط بين شتى خطط التكامل الاقتصادى التى تشارك فيها بالفعل .

وثمة عامل آخر يجعل لتركيا جانبيتها فى أى مشروع للتكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط وهو أن الاقتصاد التركى ، على الرغم من بعض النكسات ، آخذ بسرعة فى التوسع والتنويع . فمنذ أوائل الثمانينات اتخذت الحكومة التركية سلسلة من القرارات التى حولت الاقتصاد التركى من التصنيع الذى يهدف إلى إحلال الواردات إلى التصنيع الذى يهدف إلى زيادة الصادرات . وشملت تلك القرارات اتجاها قويا للتوسع فى تحرير التجارة والشئون المالية ، وكذلك الالتزام بخصخصة القطاع العام الكبير فى تركيا . وكان من نتيجة تلك القرارات أن نما الاقتصاد التركى عموما والقطاع الصناعى خصوصا ، نموا كبيرا فأصبح أكثر قدرة على المنافسة عما كان فى السبعينات . وقد زاد الناتج القومى الإجمالى لتركيا إلى مثلين تقريبا فى الفترة بين سنتى ١٩٧٩ و ١٩٩٣(٢٢) ، وخلال الفترة نفسها زاد نصيب قطاع الصناعة فى الاقتصاد التركى من ٢٠,٢ إلى ٢٥,٤٪ بينما انخفض نصيب قطاع الزراعة من ٢٣,٦ إلى ١٣,٨٪(٢٣) . وكذلك تمثل التحول الاقتصادى فى زيادة الصادرات التركية من المنتجات الصناعية من ٦٪ من إجمالى الصادرات فى ١٩٧٩ إلى ٧٧,٨٪ فى ١٩٩١(٢٤) .

وأدى انفتاح الاقتصاد التركى إلى زيادة كبيرة فى الواردات من ٥,١ مليار دولار فى ١٩٧٩ إلى ٢٩,٤ مليار دولار فى ١٩٩٣[٢٥] . وبلغ متوسط زيادة الواردات التركية فى الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٢ ، ٩٪ وهو متوسط يزيد على المتوسط العالمى والمتوسط بالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المرتفع الذى بلغ ٤,٩٪ و ٥,٨٪ على التوالى[٢٦] . وكذلك زاد الاستثمار الأجنبى المباشر زيادة كبيرة خلال تلك السنوات . ويبين الجدول ٤ توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تركيا تبعا للمجموعات الاقتصادية حتى يوليو ١٩٩٥ . وأدى النجاح المتزايد لاندماج تركيا فى الاقتصاد العالمى إلى أن أدرجت وزارة التجارة الأمريكية تركيا بين أكبر عشر أسواق جديدة فى العالم النامى . وفى كلمة ألقاها جيفرى جارتن نائب وزير التجارة لشئون التجارة الدولية أمام المجلس التركى للعلاقات الاقتصادية الخارجية فى ٣١ أغسطس ١٩٩٥ ذكر أن « الأسواق الجديدة الكبيرة تمثل مجالات النمو المرتفع فى المستقبل ، وهى تمثل أكثر الآفاق إشراقا بالنسبة لأمريكا فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار فى أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين » .

وينبغى أن يحظى الاقتصاد التركى باهتمام بلدان الشرق الأوسط لعدة أسباب . إذ أن قرب تركيا من هذه البلدان يسمح للمستهلكين فى بلدان الشرق الأوسط بالحصول على المنتجات الصناعية والزراعية ذات الجودة المرتفعة وبأسعار أكثر قدرة على المنافسة . وعندما يتحقق بالكامل مشروع التنمية فى جنوب شرق الأناضول[٢٧] لن تتحقق فقط زيادة فى تنوع المنتجات الزراعية بل سيتحقق أيضا خفض فى التكاليف . وستظل استفادة المستهلكين فى الشرق الأوسط من ذلك متوقفة بطبيعة الحال على إعادة تسيير النقل البرى من خلال العراق وربما من خلال سوريا إذا أمكن إقناع هذه الأخيرة بتغيير سياستها التقييدية تجاه بضائع الترانزيت التركية . كما أن إعادة فتح الباب أمام النقل البرى سيتيح لشركات البناء التركية أن تعود إلى الشرق الأوسط . وكانت هذه الشركات تعمل فى الماضى منفردة أو بالتعاون مع شركات غربية أو يابانية . وإذا وجدت الحوافز المناسبة فمن المتوقع أن تعمل الشركات التركية مع مقاولين محليين من الباطن . ومن شأن ذلك أن يساعد لا على إيجاد فرص العمل فقط بل أيضا على زيادة الخبرة المحلية .

كما أن تركيا يمكن أن يكون لها جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين من الشرق الأوسط . وكما يتبين من الجدول ٤ لا يشكل رأس المال من الشرق الأوسط غير نسبة ضئيلة نسبيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تركيا . وتهتم الحكومة التركية فى المقام الأول بالاستثمارات المعنية بالإنتاج والتصدير . وهناك أساس واسع النطاق للتعاون إذا أمكن اجتذاب فائض رؤوس الأموال فى بلدان مجلس التعاون الخليجى إلى هذا النوع من المشاريع الاستثمارية . فأموال بلدان مجلس التعاون الخليجى يمكن أن تستخدم فى استثمارات تصدر منتجاتها إلى كل من الشرق الأوسط والمناطق الأخرى أيضا .

وتسعى الشركات الإسرائيلية منذ الآن إلى إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتحويل التكنولوجيا الإسرائيلية العالمية فى الصناعة وكذلك فى الزراعة إلى مشاريع فى تركيا . ويبدو أن إسرائيل مهتمة بوجه خاص باحتمالات الاستثمار فى المشاريع المتصلة بمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول . ويمكن بالمثل تشجيع الشركات العربية أو المستثمرين العرب من الأردن ولبنان ومصر

وفلسطين على إنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات التركية(٢٨) وتستطيع هذه الشركات أن تعمل سواء فى تركيا أو فى بلدان الشرق الأوسط الأخرى .

وبعد أن تراجعت السياحة بسبب أزمة الخليج فقد عادت إلى التوسع بدرجة ملموسة فى تركيا . ويتضمن الجدول ٥ إحصاءات عن السائحين القادمين إلى تركيا فى الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ . وفى النصف الأول من ١٩٩٥ زاد الدخل من السياحة بما يقرب من ٢٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٤ ، واستقبلت تركيا فى شهر أغسطس وحده ١,٢ مليون سائح(٢٩) . ومازالت النسبة الغالبة من السائحين القادمين إلى تركيا يأتون من البلدان الغربية ، ولكن ينبغى أن نلاحظ أنه قد حدثت زيادة ملموسة فى عدد السائحين القادمين من البلدان المجاورة لتركيا . وأبدى كثيرون من هؤلاء السائحين اهتمامهم بتجارة الحدود أيضا . وهذه التجارة لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية . ورغم أن السياحة من البلدان العربية كانت مرتفعة نسبيا فى أواسط الثمانينات فقد انخفضت أرقامها انخفاضا كبيرا . وهناك مؤشرات أولية فى السنة الحالية على أن هذه السياحة ربما تكون قد عادت للارتفاع .

وقد حدثت زيادة كبيرة فى عدد السائحين الإسرائيليين فى تركيا ، إذ زاد العدد ستة أمثال خلال السنوات القليلة الماضية . وقد وصل عدد السائحين الإسرائيليين الذين زاروا تركيا إلى أكثر من مليون سائح ، وهو رقم يكاد يصل إلى خُمس تعداد السكان فى إسرائيل(٣٠) . ويبدو أن ذلك أدى إلى اهتمام بعض الشركات الإسرائيلية بالاستثمار فى صناعة السياحة التركية . وربما يمكن تشجيع شركات من بلدان الشرق الأوسط الأخرى على السير على نفس المنوال . وبالإضافة إلى ذلك فمع توسع الاقتصاد التركى يسافر عدد متزايد من الأتراك إلى البلدان الأخرى . ومن شأن قيام تعاون أوثق بين تركيا والبلدان السياحية فى الشرق الأوسط أن يؤدى إلى زيادة انتقال السواح فى الاتجاهين . ربما يؤدى ذلك أيضا إلى تشجيع السواح من البلدان الأخرى على زيادة عدد بلدان الشرق الأوسط التى تشملها خطة رحلاتهم . وإذا أمكن فى النهاية إقامة منظمة للسياحة الإقليمية فسوف يساعد ذلك على تيسير وتوسع السياحة فى المنطقة ، وتتخذ الآن الترتيبات للتفاوض بشأن إنشاء هذه المنظمة بين عدد من بلدان الشرق الأوسط ومن بينها تركيا(٣١) .

والماء من الموارد الشحيحة فى الشرق الأوسط . وكثيرا ما يشار إلى تركيا باعتبارها بلدا لديه وفرة نسبية من الماء يمكن الاستفادة بها لتلبية جانب من الطلب على الماء فى الشرق الأوسط(٣٢) . وقد وُضع بالفعل عدد من المشاريع لتلبية هذا الطلب . وقد قدم تورجوت أوزال الذى كان رئيسا لوزراء تركيا فى سنة ١٩٨٦ فكرة إنشاء « خط للسلام » يتكلف ٢١ مليار دولار لنقل الماء لبلدان الشرق الأوسط . ولكن المشروع وضع على الرف بسبب الأوضاع الأمنية وخوف العرب من الاعتماد على المياه التركية(٣٣) . وهناك مشروع آخر أصبح موضوعا للعناوين الرئيسية للصحف يقوم على فكرة نقل المياه من نهر مانفجات على ساحل البحر الأبيض المتوسط فى تركيا إلى إسرائيل(٣٤) . وما زال المشروع قائما ولكن العثور على وسيلة اقتصادية لنقل الماء مازال هو العنصر الحاسم الذى يقف فى طريق تنفيذ المشروع . ويعد المشروع مثالا طيبا على إمكانية التعاون بين بلدين شرق أوسطيين بمجرد توافر الثقة فيما بينهما .

وقد قدم « حداد » فكرة إقامة نظام متكامل لتوزيع الماء « اعتمادا على إنشاء بنك إقليمى للماء »(٣٥) ، والفكرة هى أن يكون البنك أداة تضمن التوزيع الكفء للمياه فى المنطقة بكاملها وتحصل مبالغ مالية مقابل استهلاك الماء . وكما ذكرت مجلة ايكونوميست البريطانية « لقد اقترب الوقت الذى يجب أن يعامل فيه الماء على أنه من الموارد ذات القيمة العالية شأن البترول ، وليس موردا مجانيا ، كالهواء »(٣٦) . وفكرة معاملة الماء على أنه من السلع التجارية فكرة دعا إليها المسئولون الأتراك منذ بعض الوقت . وقد قال « جروين » إن « المسئولين الأتراك أكدوا مرارا وتكرارا أنهم يسعون إلى إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بين تركيا وكل جيرانها . ويمكن مثلا أن تقوم خطوط الأنابيب بنقل البترول والغاز إلى تركيا ، وتقدم تركيا فى مقابل ذلك الماء والكهرباء المستخرجة من المصادر المائية إلى جيرانها »(٣٧) . غير أن هذه الأفكار لم تلق بعد تأييدا واسعا .

وفى الوقت الحالى فإن الماء بدلا من ذلك هو مصدر لخلافات شديدة بين تركيا واثنين من جيرانها هما العراق وسوريا . ويدور الخلاف حول اقتسام مياه نهر الفرات وإقامة مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول . وقد بدأ هذا المشروع الطموح فى الستينات ، وعندما يستكمل سيضم ٢٢ سدا و ١٩ محطة لتوليد الكهرباء من المصادر المائية ، وشبكة واسعة من قنوات الرى . ومن المتوقع أن يؤدى المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى لتركيا زيادة كبيرة(٣٨) . والنظامان الحاكمان حاليا ، فى سوريا والعراق يخشيان أن تقوم تركيا باستخدام هذا المشروع كأداة سياسية ضدهما عن طريق التحكم فى تدفق الماء . ولكن فى حالة وجود شرق أوسط يسعى إلى السلام يمكن أن يعتبر هذا المشروع لا كمجرد سلة للخبز بل أيضا مصدرا مهما لفرص العمل والنشاط الاقتصادى .

وسيكون على بلدان المنطقة أن تتعلم فى الأجل الطويل كيفية استخدام الماء بكفاءة أكبر . وعندما يهتم الشرق الأوسط بالتعاون الاقتصادى ستتاح له فرص أوسع لحل المشاكل الناشئة من نقص المياه بالقياس إلى شرق أوسط منقسم إلى دول وطنية متعادية لا تكامل بينها . ويمكن أن يكون مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول عاملا مساعدا على استخدام الماء بدرجة أكبر من الكفاءة ، وكذلك مساعدا للجهود المبذولة للتكامل الاقتصادى إذا ساد فى بلدان المنطقة الموقف الفكرى السليم .

القسم الثانى

هذه الصورة الوردية نسبيا والمؤيدة لمشاركة تركيا فى زيادة التكامل الاقتصادى ، تحتاج لموازنتها بالعقبات التى ربما تبطىء من هذه العملية أو تضع فى طريقها العراقيل . ولا يهدف هذا القسم إلى تقديم تحليل شامل لجميع العقبات المحتملة وانما سيكتفى بدراسة مجموعة مختارة من المشكلات السياسية والاقتصادية ، وهى المشكلات المرتبطة بتركيا ارتباطا مباشرا لا المشكلات

المتعلقة بالمنطقة فى مجموعها ولذا فهو لن يتناول الآثار السلبية التى قد تحدث نتيجة للنكسات فى عملية السلام العربى الإسرائيلى أو الفلسطينى الإسرائيلى على التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط . وكذلك فإن مشاكل انخفاض مستوى التجارة بين دول المنطقة وعدم التوافق بين الاقتصادات الإقليمية تظل خارج نطاق هذا القسم ، إلا إذا كان لها ارتباط مباشر بموقع تركيا فى اقتصاديات الشرق الأوسط .

من وجهة نظر تركيا يعتبر من أهم المشاكل السياسية التى تقف فى طريق التكامل الاقتصادى مع الشرق الأوسط ، الموقف الناشيء عن الحظر التجارى على العراق الذى فرضته الأمم المتحدة . فالعراق لم يكن فقط أكبر شركاء تركيا فى التجارة بل كان يوفر أيضا تسهيلات الترانزيت للصادرات التركية إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج . ومن المقدر أن تركيا خسرت أكثر من ١٥ مليار دولار فى التجارة مع العراق وحده كرسوم للترانزيت من خط أنابيب البترول بين كركوك ويومورتاليك الذى يحمل البترول العراقى(٣٩) . كما أن المنطقة الآمنة للأكراد فى شمال العراق عامل آخر يزيد الموقف تعقيدا . وتلك المنطقة تؤثر على أمن وعلى اقتصاد الجزء الجنوبى الشرقى لتركيا الذى يعانى من أعمال العنف المرتبطة بالنشاط الإرهابى من جانب حزب العمال الكردستانى الانفصالى .

ومسألة مستقبل العراق ولا سيما النظام الحاكم فيه لم تحل بعد . وعلى الرغم من أن تركيا كانت لها علاقات ودية نسبيا مع نظام صدام حسين طوال الثمانينات فقد تغير ذلك الوضع تغيرا كبيرا منذ غزو العراق للكويت . وسوف تظل ذكريات دور تركيا الحاسم فى دحر العراق وتنفيذ الحظر الاقتصادى الذى فرضته الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى علاقات تركيا الوثيقة بالمجموعات الكردية فى شمال العراق ، عقبة كؤودا فى تحسين العلاقات التركية العراقية حتى إذا جاء نظام جديد ليخلف نظام صدام حسين . وهناك وضع مشابه إلى حد ما مع سوريا أيضا . وقد كانت العلاقات التركية السورية متوترة منذ أواسط الخمسينات حين وصل البلدان إلى شفا الحرب . وما زالت الخلافات بين تركيا وسوريا حول مسألة هاتاى (Hatay) واقتسام مياه نهر الفرات ، ومساعدة سوريا لحزب العمال الكردستانى قائمة بغير حل .

ومن الصعب تصور كيف يمكن أن تندمج تركيا اندماجا فعالا فى الاقتصاد الإقليمى للشرق الأوسط بدون تطبيع العلاقات بين تركيا وكل من العراق وسوريا . والخلافات القائمة حاليا بين هذين البلدين تجعل وصول أحدهما إلى أسواق الآخر أمرا فى غاية الصعوبة . والاقتصادان المتطوران نسبيا للعراق وسوريا سوف يستفيدان بغير شك من العلاقات الاقتصادية مع مناطق تركيا التى تقع على حدودهما على الأخص . وذلك بالإضافة إلى أن توتر العلاقات يجعل من الصعب تطوير علاقات التجارة والتبادل بين تركيا وغيرها من بلدان الشرق الأوسط .

وهناك مشكلة سياسية أخرى تقف فى سبيل التكامل الاقتصادى الذى يمس تركيا فى الشرق الأوسط وهى أن عددا من بلدان الشرق الأوسط يؤيد الإرهاب فى المنطقة . وقد تضمنت نشرة « أنماط الإرهاب العالمى » أسماء بعض دول المنطقة باعتبارها دولا تؤيد الإرهاب فى الشرق

الأوسط(٤٠) . والإرهاب خطر داهم يهدد جميع بلدان الشرق الأوسط التى تسعى لتحقيق الديمقراطية وتحرير نظم الحكم فيها ، وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية تتعرض لخطر مستمر من جانب الهجمات الإرهابية التى تقوم بها الجماعات الإسلامية المتطرفة . وفى تركيا ، على الرغم من أن الهجمات الإرهابية التى تشنها الجماعات الإسلامية المتطرفة قد تناقصت فإن الهجمات التى يقوم بها الأكراد ما زالت مستمرة . وبناء على اتفاق أمنى تم بين تركيا وسوريا فى ١٩٨٧ ، أغلقت معسكرات تدريب الأكراد فى وادى البقاع . والحكومة التركية تعتبر الإرهاب خطرا داهما على أمن تركيا وكذلك على استقرارها الاقتصادى . ولذا فإن الحكومة التركية تنظر إلى مؤشرات التعاون ضد الإرهاب على أنها شرط جوهرى للتكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط .

وقد كان النزاع العربى الإسرائيلى سببا أساسيا فى البرامج واسعة النطاق للحصول على الأسلحة فى المنطقة . وقد أدت عملية السلام العربى الإسرائيلى إلى قدر من التحسن فى الشعور بانعدام الأمن فى الشرق الأوسط الذى كان سببا رئيسيا فى التوسع فى شراء الأسلحة . ومع ذلك مازالت المنطقة تتميز بارتفاع مستويات التسليح وكذلك بناء القدرات العسكرية القائمة على التكنولوجيا الرفيعة وأسلحة الدمار الشامل . ومجرد وجود هذه الأسلحة وخاصة الأسلحة المتقدمة هو مصدر رئيسى لانعدام الأمن . والمستويات العالية من الأسلحة المتقدمة لا تؤدى فقط إلى تحويل الأموال من القطاعات ذات الإنتاجية الاقتصادية الأعلى بل تضعف أيضا الشعور بالثقة المتبادلة التى لا غنى عنها فى أى ممارسة للتكامل الاقتصادى . ونظرا لوجود هذه الأسلحة على الأغلب فى أيدى أنظمة لم تتردد فى الماضى فى استخدامها فى علاقتها مع الدول المجاورة ، والتى يتصادف أن تكون هذه البلدان أيضا مجاورة لتركيا ، فان ذلك يؤدى إلى تعقيد علاقات تركيا مع الشرق الأوسط(٤١) .

ومنذ إنشاء الجمهورية التركية تميزت العلاقات العربية التركية بشعور عميق من انعدام الثقة . فالعالم العربى لم يستقبل بالترحاب إلغاء الخلافة وإدخال مجموعة من الإصلاحات من أجل سير تركيا فى طريق الغرب والعلمانية . وزاد من تفاقم الوضع بين العرب وتركيا ، اعتراف تركيا بإسرائيل فى سنة ١٩٤٩ وما قررته من المشاركة فى المنظمات السياسية والعسكرية للغرب . وزاد الوضع سوءا عندما وصلت إلى الحكم فى مصر وسوريا والعراق أنظمة تدعو للقومية العربية ومناوأة كل ما عداها . وعندما ازداد التقارب فى إطار الحرب الباردة بين هذه الأنظمة والاتحاد السوفيتى أصبحت تركيا توصف بصورة متزايدة بأنها دولة إمبريالية معادية للعرب . فى وقت أقرب يبدو أن دور تركيا أثناء أزمة الخليج كانت له نتائج مختلطة بشأن نظرة العرب إلى تركيا . فبينما رحب العرب ذوو الاتجاهات المحافظة فى منطقة الخليج والكويت الذين كانوا ضحية للعدوان العراقى بدور تركيا ، لم يكن ذلك هو الحال فى الدوائر العربية التى فضلت أن تؤيد صدام حسين . كما أن ازدياد نشاط السياسة الخارجية لتركيا منذ انتهاء الحرب الباردة ولا سيما فى دول البلقان وآسيا الوسطى وتدخلها العسكرى فى شمال العراق أدى إلى بعض المخاوف من ظهور نزعة عثمانية جديدة فى دوائر الشرق الأوسط .

وكانت نظرة الأتراك إلى العرب أيضا مصدرا لعدم الثقة بين الجانبين . فالأتراك لاموا العرب وأتهموهم بالتخلى عنهم بالتعاون مع بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى ضد الامبراطورية العثمانية . وقد اتبعت الجمهورية التركية التى كانت قد أنشئت حديثا سياسة التباعد عن العالم العربى . وعندما بذلت حكومة مندريس فى الخمسينات جهودها لإقامة علاقات أوثق مع العالم العربى أحدثت تلك السياسة أثرا معاكسا عند إبداء اهتمام زائد بإنشاء حلف بغداد . وقد رئى أن انهيار ذلك الحلف يعد تطورا معاديا لتركيا ويخدم المصالح السوفيتية ، مما دفع الحكومة التركية للعودة إلى السياسة التركية التقليدية القائمة على التباعد عن الشرق الأوسط . وكان تردد معظم الحكومات العربية عن تأييد تركيا فى مسألة قبرص مصدرا آخر لسخط الرأى العام التركى . ومازال هذا الرأى العام فى مجموعه يتخذ موقفا سلبيا من العرب امتدادا لمواقفه السابقة ، وقد اتضح ذلك الموقف بجلاء أثناء الأزمة التى نشبت بين المملكة العربية السعودية وتركيا بسبب إعدام أشخاص أتراك أتهموا بتهريب المخدرات فى أغسطس ١٩٩٥(٤٢) .

وقد قال مغيث الدين « إن الموقف النفسى غير المتسامح الذى ينظر به كل من الأتراك والعرب إلى الجانب الآخر يضر بكلا الجانبين ويقلل من احتمالات التعاون السلس بينهما » .(٤٣) ومن الصعب تصور كيف يمكن أن يحدث التكامل على ضوء خلفية من عدم الثقة والرؤى الخاطئة . ومع ذلك فإن زيادة التعاون الاقتصادى يمكن أن تصبح أداة مهمة لبناء الثقة . ففترة السبعينات والثمانينات التى شهدت زيادة فى التجارة بين تركيا وبعض البلدان العربية كانت أيضا فترة تراجع لهذه الأفكار الخاطئة وما يقوم من سوء الفهم(٤٤) . وفى هذه الفترة تعلم رجال الأعمال الأتراك كيف يتعاملون مع أقرانهم العرب ، ونشأت شبكة من الاتصالات بين الجانبين . غير أن هذه العملية كانت مقصورة فى الأغلب على العراق ودول الخليج ، وحتى هذه لم تلبث أن قطعتها أزمة الخليج . وشهدت السنوات الأخيرة بعض علامات التحسن فى علاقات تركيا مع البلدان العربية الأخرى . ويبدو على الأخص أن ثمة تقاربا واضحا بين تركيا وكل من مصر والأردن والفلسطينيين . ونظرا لأن مصر والأردن ، وكذلك الفلسطينيون ، قد قبلوا التعامل مع إسرائيل فإن ذلك حرر العلاقة بين تركيا وإسرائيل من أن تكون عقبة فى تطور علاقتها مع العرب . وسيكون على كل من العرب والأتراك فى المستقبل أن يبذلوا جهداً صادقا للتغلب على الفجوة الذهنية التى تفصل بينهما .

وهناك عقبة أخيرة تحتاج إلى معالجة وهى تتعلق بالمشكلة الكردية واستمرار الاصلاحات الديمقراطية فى تركيا . وقد ذهب ضحية للعنف المصاحب للمشكلة الكردية أكثر من ١٧٠٠٠ قتيل منذ ١٩٨٤ ، وأفضى ذلك إلى تفكك النسيج الإجتماعى والاقتصادى لشرقى تركيا وجنوبها الشرقى وما زال النظام السياسى التركى يسعى للوصول إلى حل للمشكلة بينما تواصل الحكومة محاربتها لإرهاب حزب العمال الكردى . وقد ترتب على خرق حقوق الإنسان لمن يقبض عليهم ، وإطلاق النار المتبادل بين قوات الأمن والمنتمين إلى حزب العمال الكردى ، توجيه انتقادات شديدة من جانب الدول الغربية للحكومة التركية ، بالإضافة إلى أن صدور أحكام بالحبس فى ديسمبر ١٩٩٤ على عدد من الأعضاء المتطرفين فى جماعة « التجمع الوطنى التركى الكبير » أضر بعلاقات تركيا

بعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة . وكان من نتيجة ذلك أن علق الاتفاق بشأن إقامة اتحاد جمركى بين الاتحاد الأوروبى وتركيا وأصبح مشروطا بتطبيق إصلاحات سياسية .

وفى يوليو ١٩٩٥ اعتمد البرلمان التركى مجموعة من التعديلات للدستور التركى ، وقد قوبلت هذه التعديلات بالترحيب من جانب الحكومات الغربية وأعتبرت خطوة مهمة للوفاء بالشروط السياسية اللازمة لتنفيذ اتفاق الاتحاد الجمركى . غير أنه مازال مطلوبا من الحكومة التركية أن تخفف القيود القائمة على حرية التعبير . وقد وجه الانتقاد بوجه خاص ، للمادة ٨ من قانون مكافحة الإرهاب التى تجرم التعبير عن الآراء التى تراها السلطات التركية ضارة بالوحدة الإقليمية لتركيا . وقد كانت هذه المادة غامضة العبارة والمختلف بشأنها سببا فى الزج بعدد كبير من المثقفين ورجال الجامعات والصحافة فى السجون . ولكن الحكومة لم تتمكن حتى الآن من تعبئة التأييد اللازم لإلغاء تلك المادة أو تعديلها .

وخلال الشهور القليلة الماضية أعربت حكومة الولايات المتحدة وحكومة فرنسا وألمانيا أيضا عن تأييدها المتزايد لتنفيذ الاتحاد الجمركى مع تركيا . ومع ذلك مازالت هناك إمكانية ألا يصدق البرلمان الأوروبى على اتفاق الاتحاد الجمركى . ولا شك فى أن ذلك سيكون له أثر سلبى على الاقتصاد التركى ، إذ أن الثقة فى الاقتصاد التركى قد تتراجع مما يحدث أثرا سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تركيا ، وعلى الإنتاج بوجه عام . وإذا ضعف الاقتصاد التركى فإن ذلك بدوره ، لن يكون لصالح التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط .

والعقبة الاقتصادية الرئيسية فى سبيل التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط هى عقبة هيكلية . إذ ليس هناك تكامل قوى بين اقتصادات الشرق الأوسط . ويتجلى ذلك بوضوح فى ضآلة التجارة التى تحدث بين بلدان المنطقة .[٤٥] فبلدان المنطقة تتاجر فى الأساس مع بلدان خارجها . بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من التجارة داخل المنطقة تعتمد على البترول .[٤٦] وهذه الاتجاهات سائدة أيضا ، فى تجارة تركيا مع بلدان الشرق الأوسط . وكما يتبين من الجدول ٢ لا تجرى غير نسبة ضئيلة من إجمالى التجارة الخارجية التركية مع بلدان الشرق الأوسط . وفى حين تغطى صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط مجموعة واسعة من المنتجات فإن وارداتها من المنطقة تقوم أساسا على البترول ومنتجات البتروكيمياويات ، فيما عدا التجارة مع إسرائيل .

وربما يكون لذلك أثر ضار على الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الاقتصادى للشرق الأوسط لعدة أسباب ، فانعدام التكامل بين اقتصادات المنطقة يعنى أنه مع ازدياد قوة الاقتصاد وتنوعه فى المنطقة ستتمتع تركيا وإسرائيل بميزة نسبية أكبر من الاقتصادات العربية الأضعف والأقل تنوعا . وعندما ترفع الحماية المفروضة على الصناعات العربية قد يصبح من الصعب للغاية على الصناعات العربية أن تنافس المنتجات المستوردة . ولذا ففى حالة التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط ربما تكون تكاليف التصحيح مرتفعة للغاية بالنسبة للاقتصادات العربية . وقد تنشأ مشكلة أخرى من زيادة الخلل فى التجارة الخارجية بين تركيا وشركائها العرب . ويبين الجدول ٢ أن هناك بالفعل خللا لصالح تركيا فى تجارتها الخارجية مع البلدان العربية التى لا تصدر البترول بكميات كبيرة . ومن

شأن ذلك أن يثير في المدى الطويل مشكلات فى تمويل الواردات من تركيا . أما الخلل القائم حاليا فى التجارة الخارجية بين تركيا وإسرائيل لصالح تركيا فالأرجح أنه سيصحح نفسه بنفسه عندما يزداد التعاون الاقتصادى بين البلدين .

وربما ينطبق الخلل فى التجارة الخارجية على العلاقات الاقتصادية لتركيا مع البلدان العربية المصدرة للبترول أيضا . والمشكلة قائمة بالفعل مع العراق وليبيا . فهذان البلدان مدينان منذ الآن بمبالغ كبيرة خاصة لشركات البناء التركية . ومن المحتمل أن تنشأ أوضاع مماثلة بين تركيا وغيرهما من البلدان المصدرة للبترول فى الشرق الأوسط . وتشارك تركيا بنشاط فى سلسلة من المشاريع لتنمية حقول البترول فى القوقاز وآسيا الوسطى . وتبذل الدبلوماسية التركية جهودها أيضا من أجل نقل جانب على الأقل من هذا البترول إلى الأسواق الغربية عن طريق خطوط الأنابيب الممتدة عبر تركيا . وتركيا لا تنتج غير نسبة ضئيلة مما تستهلكه من البترول . وكما يبين الجدول ٦ فإن معظم البترول الباقى يستورد من الشرق الأوسط . ومن المتوقع أن يقل هذا الاعتماد الشديد على بترول الشرق الأوسط بدرجة ملموسة عندما يصبح فى الوسع الحصول على البترول من القوقاز وآسيا الوسطى .

وهناك مشكلة أخرى تحول دون التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط وهى أن القطاع الخاص ما زال صغيرا أو فى أطواره الأولى فى معظم بلدان الشرق الأوسط . فقد كان من نتيجة السنوات الطويلة من التدخل الحكومى فى اقتصادات الشرق الأوسط أن نما القطاع العام على حساب القطاع الخاص . وأدى ذلك إلى إساءة استخدام الموارد الشحيحة وظهور قدر كبير من عدم الكفاءة فى إنتاج السلع والخدمات . وقد شرع عدد من البلدان فى الشرق الأوسط فى برامج واسعة النطاق للتصحيح الهيكلى التى تشمل أيضا خصخصة القطاع العام . وقد التزمت الحكومة التركية بالخصخصة ، وإن كان أداؤها فى هذا المجال مازال يتطلب الاستكمال(٤٧) . وخلال تسع سنوات قامت الحكومة بخصخصة شركات كانت مملوكة لها تزيد قيمتها على نصف مليار دولار(٤٨) . ومع ذلك مازال القطاع العام فى تركيا كبيرا للغاية وعبئا ثقيلا على الاقتصاد . وقد بلغت الخسائر التى تحملتها المؤسسات المملوكة للدولة ما يقرب من نصف الميزانية القومية التركية فى ١٩٩٤(٤٩) .

ونجاح الخصخصة فى الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية ، ليس فقط من زاوية تشجيع نمو اقتصاد السوق بل أيضا لأسباب نفسية . فقد ارتبط الشرق الأوسط لمدة طويلة بسياسات التأميم ونزع ملكية المنشآت الخاصة . وكان هذا عاملا أدى إلى عدم إقبال الاستثمارات الخارجية المباشرة على دخول الشرق الأوسط . بالإضافة إلى أن المستثمرين من المنطقة أحجموا عن استثمار رؤوس أموالهم داخل الإقليم خوفا من الاستيلاء على مدخراتهم ورؤوس أموالهم(٥٠) . وإذا التزمت الحكومات بالخصخصة واقترن ذلك بأداء يقنع بأن هذه السياسة سوف تستمر فسيكون لذلك أثر كبير فى تعزيز ثقة المستثمرين ودفعهم للتعامل مع الشرق الأوسط . وهناك عامل نفسى مماثل يحدث أثره لدى الشركات الخاصة التى لا تتلقى مستحقاتها عما تقدمه من السلع والخدمات خلال

فترة زمنية معقولة . وإذا وجدت آلية للتعويض يمكن الاعتماد عليها سيكون ذلك مساهمة كبيرة فى تعزيز الثقة العملية فى الشرق الأوسط .

وفى السبعينات والثمانينات كان الشرق الأوسط بالنسبة لشركات البناء التركية سوقا مهمة إن لم تكن السوق الوحيدة . ولكن كما يتبين من الجدول ٤ أخذت صناعة البناء التركية فى الانتقال إلى مناطق أخرى على حساب الشرق الأوسط . ومن العوامل الأساسية فى ذلك الافتقار إلى الثقة والاطمئنان . فقد تأثرت شركات البناء التركية بشكل خاص نتيجة لتأخر المدفوعات لاسيما فى حالة العراق وليبيا . وقد ذكر قادر سيفير رئيس رابطة المقاولين الأتراك إن للشركات التركية استحقاقات لدى ليبيا تبلغ ٦٠٠ مليون دولار . وقال إن هذا الوضع عمل على عدم تشجيع كثير من الشركات على التعامل مع ليبيا وفضلت عليها بلدان البحر الأسود وآسيا الوسطى(٥١) . كما أن التعقيدات البيروقراطية تعد عاملا آخر يجعل الشرق الأوسط أقل جاذبية لرجال الأعمال الأتراك . والعقبات التى توضع فى طريق انتقال السلع من تركيا عبر البلدان العربية وتعقيدات الحصول على تأشيرات هما من المصادر المألوفة للشكوى والتى تحول دون عمل الشركات فى الشرق الأوسط .

ونظرا لأن المقاطعة العربية لم ترفع بالكامل فذلك يحول دون تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادى . وما زالت هناك شركات تركية تخشى التعامل مع إسرائيل خوفا من وضعها فى القائمة السوداء(٥٢) . وهذا يحدث فى الوقت الذى تزداد فيه الحماسة للتعامل مع إسرائيل . وهذا فى حد ذاته مؤثر على العمل الذى ينبغى للحكومات أن تضطلع به لإيجاد بيئة آمنة للتعاون الاقتصادى . ومن ثم فمن المهام الجوهرية اللازمة لتشجيع التكامل الاقتصادى ستكون معالجة هذه المشاكل ورفع المعاملات مع الشرق الأوسط والممارسات البيروقراطية والقانونية إلى المستوى القائم فى المناطق الأخرى . وقد قال ريتشاردز ، عن حق ، إن وجود « بيئة قانونية مستقرة يعد شرطا لازما لنجاح اقتصاد السوق » . ويضيف أن « البديل لسيادة القانون هو الركود الاقتصادى والفقر والفوضى فى نهاية الأمر »(٥٣) .

وهناك نقطة أخيرة ولكنها بالغة الأهمية فيما يتعلق بدور تركيا فى خطط التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط تنبع من احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركى الأوروبى . فعند دخول الاتحاد الجمركى حيز النفاذ بين تركيا والاتحاد الأوروبى سوف تطبق تعريفة خارجية مشتركة على الواردات التركية . وهذا يعنى أن تركيا لن يعود فى وسعها قانونا أن تنضم إلى مناطق للتجارة الحرة أو غير ذلك من الاتحادات الجمركية بدون موافقة الاتحاد الأوروبى . غير أن ما قد يكون متاحا فى المدى الطويل هو قيام سلسلة من مناطق التجارة الحرة بين بعض بلدان الشرق الأوسط على الأقل . وفى غضون ذلك سيكون على بلدان الشرق الأوسط أن تجد خططا أقل طموحا للتعاون الاقتصادى . والغرض من القسم التالى هو استكشاف فكرة المزيد من التعاون الاقتصادى بين الدول « المتضاربة فكريا » وتحقيق التكامل الاقتصادى بالتدريج فى الشرق الأوسط .

القسم الثالث

إن النزاع بين العرب واليهود الذى استمر منذ صدور وعد بلفور فى نوفمبر ١٩١٧ ربما يكون قريبا من أن يصبح أثرا من آثار التاريخ . ومعاهدة السلام الموقعة فى ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل كانت حدثا سياسيا مهما ، ولكن الحدث الحاسم جاء فى أكتوبر ١٩٩١ عندما بدأت عملية السلام بين العرب وإسرائيل بتوقيع مذكرة التفاهم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٩٣ . وقد بينت الأحداث التى تلت ذلك أن تعزيز السلام ليس مهمة سهلة على الإطلاق . ولكن ربما لأول مرة فى التاريخ الحديث أصبح التفكير فى اقتصاديات الشرق الأوسط ممكنا باعتبارها أداة ربما تفتح الطريق أمام السلام .

وفى السابق ، فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى ، كانت التنمية الاقتصادية والنمو يعتبران فى المقام الأول من عناصر القوة الوطنية . ففى بحر من البلدان التى لا يثق أحدها بالبلدان الأخرى وجه الإقليم موارد ضخمة ليصبح مكتفيا ذاتيا من الناحية الزراعية وليتجنب الاعتماد على الآخرين . وتدفقت الموارد الشحيحة على المحاولات المبذولة لإنشاء صناعات ثقيلة حتى يصبح فى الوسع صنع الأسلحة . وجاءت الإيرادات من البترول والمساعدات الخارجية فأتاحت استخدام الموارد استخداما لا يتصف بالكفاءة من الناحية الاقتصادية . وكان المقصود من التكامل الاقتصادى فى هذا السياق أن يخدم نفس الغرض . وكانت الخطط التى وضعت لإنشاء سوق عربية مشتركة تهدف عمليا إلى تعزيز القوة الوطنية العربية التى تستخدم بعد ذلك لدحر إسرائيل وتحرير فلسطين . ولم يكن تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية هو الهدف الأساسى .

ونتيجة لهذه التجربة لم يكن الشرق الأوسط مهيأ للمهمة التى تنتظره . ومازال التحدى الرئيسى هو إحداث تحول فى الحالة العقلية التى ترى أن المبادلات الاقتصادية يجب أن تتسم بالتساوى وتحويلها إلى نظرة تعترف بالحقائق الاقتصادية لعالم اليوم . وستكون تلك حالة عقلية جديدة تعترف بأن تحقيق مبادلات اقتصادية أكثر تحررا ، عبر الحدود يمكن أن يفيد المنطقة بكاملها ويساعد فى الحالة الخاصة بالشرق الأوسط على تعزيز السلام . وتزداد المهمة صعوبة لأن المنافسة فى الاقتصاد العالمى تتزايد فى وقت ما زالت فيه معظم اقتصادات الشرق الأوسط محمية بشدة ولا تتسم بالكفاءة . وقد حال الصراع دون التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط . ومع ذلك فإن السلام سيعتمد إلى درجة كبيرة على قدرة الشرق الأوسط على التنافس الاقتصادى مع بقية العالم(٥٤) .

وستكون الثقة المتبادلة عنصرا أساسيا فى تشجيع التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط . وتزداد المهمة صعوبة لأن هذا العنصر يجب أن يتحقق على مستويين . فالحكومات يجب أن تثق إحداها فى الأخرى ، ويجب أن يكون الأفراد على ثقة من أن الحكومات لن تستولى بغير موجب على مكاسبهم الاقتصادية . والمعضلة هنا هى كيفية كسر هذه الحلقة المفرغة وإيجاد القدر الكافى من الثقة فى الشرق الأوسط بحيث يمكن أن يبدأ التكامل الاقتصادى . والمتوقع أنه عندما تبدأ العملية ستكون قادرة على الاستمرار بقوتها الذاتية عن طريق التغذية المرتدة . ويبدو أن الأمر يتطلب

فى هذا المجال عمليتين لبناء الثقة – إحداهما بين الحكومات والثانية فى داخل الحكومات ذاتها .

يجب على الحكومات أن تبدى استعدادا قاطعا للتغلب على خلافاتها والعمل معا . وسيتخذ ذلك شكل الاعتراف المتبادل بوجود الأطراف الأخرى داخل حدود معترف بها . ولا يجوز أن تقبل أية دعاوى للقضاء على الطرف الآخر . وسيكون على هذه الحكومات أن تبدى فوق ذلك مؤشرات تبين انها ملتزمة بتأييد التعاون فيما بينها . وفى الداخل ، يجب أن تكون هذه الحكومات ملتزمة أيضا بمواقف سياسية واقتصادية تميل لتشجيع النشاط الفردى . ويعنى هذا من الناحية السياسية تبنى إصلاحات ديمقراطية ، وتشجيع التعددية ، وتأكيد سيادة القانون . ويكون المتوقع من هذه الحكومات من الناحية الاقتصادية أن تتبع سياسات تشجع تحرير التجارة والشئون المالية ، ونشر الخصخصة فى اقتصادها القومى . وسيتطلب الأمر الحد من تدخل الدولة ومحاولة سيطرتها الشاملة على الاقتصاد ، والاقتصار على ضمان سيادة القانون والنظام ، وتوفير حوافز كافية لتعزيز التنمية الاقتصادية الليبرالية(٥٥) .

وأقرب البلدان إلى الوفاء بهذه المعايير هى مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين وتركيا . هذه البلدان الخمسة لكل منها علاقات دبلوماسية بالبلدان الأخرى . وقد بينت حكوماتها مرارا وتكرارا استعدادها للتعاون بشأن طائفة عريضة من الموضوعات . فإسرائيل وتركيا لدى كل منهما تراث طويل فى الديمقراطية ، وإن كان الأمر فى حالة تركيا يحتاج إلى الاستكمال . وتقوم فى الأردن ومصر وفلسطين قيادات ملتزمة بالديمقراطية على الرغم مما تواجهه من مصاعب سياسية حادة . بالإضافة إلى أن هذه البلدان لديها اقتصادات منوعة نسبيا ، مما يجعل إمكانية التكامل الاقتصادى أقل صعوبة عنها مع بعض البلدان الأخرى فى المنطقة .

ويمكن أن توصف هذه البلدان بأنها « متقاربة فكريا » ، ويبدو أنها تستطيع أن تشكل النواة لعملية التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط . وينبغى تجنب الخطط الضخمة والطموحة للتكامل ، وأن يوجد بدلا من ذلك شكل فضفاض من التعاون الاقتصادى على المستوى الحكومى ، وأن يكون الهدف هو خلق بيئة تساعد الشركات الخاصة إلى أقصى حد ممكن وتشجع أصحاب الأعمال على الإهتمام باقتصادات كل منهم . وبطبيعة الحال هناك صعوبات سياسية جسيمة ، وصعوبات اقتصادية أيضا ، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان العربية الثلاثة . غير أن النهج الذى يتبع للتغلب على هذه الصعوبات يجب أن يكون نهجا تدريجيا . ومع التغلب على الصعوبات وازدياد الاعتماد المتبادل بين اقتصادات هذه البلدان يمكن تعميق مستوى التكامل .

والميزة الأساسية لإقامة نواة التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط على فكرة الدول « المتقاربة فى التفكير » أن أى بلد آخر تنطبق عليه المعايير المذكورة آنفا يستطيع أن ينضم إلى العملية . وهذه هى الصفة التى تميز هذه المحاولة عن الخطط السابقة للتكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، فقد كانت الخطط السابقة شديدة الانغلاق . فالسوق العربية المشتركة لم تكن تقبل غير البلدان العربية ، ويمكن أن يقال نفس الشىء عن محاولات التكامل الاقتصادى التى ما كانت لتشمل إسرائيل . وإذا كان يراد للتكامل الاقتصادى أن يخدم قضية السلام ، كما فعلت عملية التكامل

الاقتصادى الأوروبية ، فلا بد أن يكون بابه مفتوحا لجميع بلدان المنطقة بما فيها إسرائيل . وبغير ذلك لن يكون فى الوسع التغلب على العداوات التى دامت عشرات السنين . وعدم تحقيق ذلك سيؤدى إلى دوام انعدام الأمن . وفى بيئة تتميز بالتوتر وعدم الاستقرار ، يكون من العسير أن يتحقق التكامل الاقتصادى الناجح .

ولابد أن يكون لبنان عضوا طبيعيا فى هذه المجموعة بمجرد أن يصبح فى وسعه أن يقيم علاقات مباشرة مع إسرائيل . أما سوريا والعراق فلديهما اقتصادان متطوران ومتنوعان نسبيا . ولكن النظامين القائمين فيهما لا يبديان ، فى الوقت الحاضر على الأقل ، أية دلائل على « التقارب الفكرى » مع المجموعة المذكورة من البلدان . وبالتالى فمن الصعب أن نرى كيف يمكنهما أن ينتميا إلى هذه المجموعة فى المستقبل القريب . أما بلدان دول التعاون الخليجى فقد حققت بالفعل مستوى مهما من التجارة فيما بينها . ولكنها لم تعترف حتى الآن بإسرائيل . بالإضافة إلى أن الكثير منها لا تلتزم بالديمقراطية وتحرير الاقتصاد . والمغرب وتونس بلدان آخران يمكن إدراجهما فى مجموعة البلاد المتقاربة الفكر بمجرد توصلهما إلى اتفاق رسمى للسلام مع إسرائيل . غير أن قرب هذين البلدين من الاتحاد الأوروبى ربما يساعد على استمرار هيمنته على أولوياتهما الاقتصادية .

وتجارة تركيا مع هذه البلدان ليست كبيرة فى الوقت الحاضر كما يتبين فى الجدول ٢ ، ولكن المهم فى هذا الصدد أن هذه التجارة آخذة فى الزيادة باطراد ، وهناك رغبة واضحة فى زيادة التعاون الاقتصادى معها . وكانت مشاركة عدد كبير من رجال الأعمال والجمعيات التركية فى قمة الدار البيضاء دليلا على ما يبديه القطاع الخاص التركى من اهتمام بتنشيط العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط . فقد شجعت الحكومة رجال الأعمال الأتراك على الاهتمام بشئون الشرق الأوسط . وفى أكتوبر ١٩٩٤ توجه نائب وزير الخزانة والتجارة الخارجية مع مجموعة تقرب من مائة من رجال الأعمال الأتراك لزيارة الأردن وقطاع غزة وإسرائيل . وضم الوفد المصاحب لرئيسة الوزراء فى زيارتها لإسرائيل فى الشهر التالى عددا كبيرا من رجال الأعمال أيضا .

وفى الوقت الحالى ، يبدو أن تعاون تركيا الاقتصادى إنما حقق تقدما ملموسا مع إسرائيل . فكلتا الحكومتين تعملان للوصول إلى اتفاق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين . وقد تشكل مجلس مشترك بين تركيا وإسرائيل لتنظيم الأعمال ، وعقد المجلس حتى الآن اجتماعين . وشرعت الشركات التركية والإسرائيلية بالفعل فى تجميع مميزاتهما التكنولوجية النسبية فى مشاريع مشتركة ، حتى يمكنهما أن يعملا بكفاءة أكبر فى أسواق آسيا الوسطى . وتبدى إسرائيل اهتماما كبيرا بمشروع تنمية الأناضول ، وشاركت فى المعرض التجارى والتكنولوجى الذى أقامه المشروع فى سبتمبر ١٩٩٥ . ومن المتوقع أن تشترك تركيا فى المعرض الدولى الذى يقام فى تل أبيب فى أوائل ١٩٩٦ . وجاءت الأنباء بأن رجال الأعمال من الطائفة اليهودية التى هاجرت من تركيا إلى إسرائيل ، والتى يبلغ عددها نحو ١٢٠ ألفا ، يبدون اهتماما كبيرا بالتعامل مع تركيا(٥٦) .

وقد ذكر شريف ايجيلى ، وهو رجل أعمال تركى لديه اتصالات واسعة وخبرة كبيرة فى شئون الشرق الأوسط ترجع إلى أوائل السبعينات ، وهو رئيس مجلس الأعمال التركى الأردنى ،

أنه ما زالت هناك فى الدوائر التركية مصلحة ورغبة قوية فى التعامل مع الشرق الأوسط . وذكر أيضا أن رجال الأعمال الأتراك والعرب أنشأوا شبكات مهمة من الاتصالات والنوايا الحسنة خلال الثمانينات(٥٧) . ومن الواضح أنه يمكن إعادة تنشيط هذه الاتصالات ، غير أنه مازال على الحكومات واجب مهم وهو خلق بيئة تجتذب رجال الأعمال للمشاركة فيها . ويرى كثير من الشركات التركية فى الوقت الحاضر أن أسواق الشرق الأوسط صغيرة للغاية إذا ما قورنت ببلدان الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا وأمريكا الشمالية ، ثم فى السنوات الأخيرة ، أسواق شرقى آسيا وخاصة الصين . وتلك الأسواق واسعة ومفتوحة نسبيا . وهذا الوضع يزيد من ضرورة التعجيل بالتكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط إذا أريد أن يتسع نطاق التجارة وتزيد الاستثمارات .

وتستطيع تركيا أن تضطلع فى المدى الطويل بدور حاسم فى المساعدة على التكامل الاقتصادى بين البلدان الخمسة المتقاربة فكريا . وقد أصبح اليوم من المفيد أن لتركيا علاقات مع كل من العرب وإسرائيل . فتركيا تستطيع أن تساعد فى تعميق عملية المصالحة بين العرب والإسرائيليين . وبتوسيع علاقاتها مع إسرائيل تستطيع تركيا أن تساعدها على أن تشعر بكونها جزءا من الشرق الأوسط . ويمكن أن يصبح رجال الأعمال والمؤسسات التركية أداة لإقامة جسر بين رجال الأعمال الإسرائيليين والعرب الذين قد يجدون صعوبة فى إقامة علاقات مباشرة فى الوقت الذى مازالت فيه ذكريات الصراع العربى الإسرائيلى ماثلة فى الأذهان . ومن شأن هذا النوع من بناء الثقة أن يساعد الجهود المبذولة لتعزيز عملية السلام بين العرب وإسرائيل .

وتستطيع تركيا أيضا أن تساعد فى إنشاء مشروعات فى المنطقة لزيادة التكافل بين أطرافها . فمعظم بلدان المنطقة لديها نقص فى المياه . وإذا أتخذ الموقف الصحيح داخل المنطقة يمكن الاستفادة بالوفرة النسبية للماء فى تركيا ، مقترنا مع الخبرة التركية فى إنشاء السدود وشبكات الرى . ويمكن أن يصبح ذلك محورا لترتيبات عملية للمساعدة على استخدام موارد المياه فى المنطقة استخداما أفضل . وقد وقعت مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا فى يوليو ١٩٩٥ اتفاقا للربط بين شبكاتها الكهربائية ، يمكن أن يصبح مثالا ملموسا على مشروع عملى يساعد على الاعتماد المتبادل إذا انضمت إليه إسرائيل . وينبغى أن تكون البلدان المتقاربة فكريا فى وضع يمكنها بصفة خاصة من استخدام السياحة كمجال واضح آخر يمكن فيه تشجيع التعاون العملى . ومن شأن هذه الخطط العملية أن تساعد فى التقريب بين الأطراف المختلفة بالإضافة إلى توليد النشاط الاقتصادى .

وفى أوروبا ، كانت النواة التى بدأ بها التكامل الأوروبى تتألف من ستة بلدان ، وتحول هذا المشروع الآن إلى إقامة اتحاد سياسى كامل يضم ١٥ بلدا . وهناك العديد من البلدان الأخرى الراغبة فى الانضمام إليه . وتستطيع البلدان الخمسة « المتقاربة فكريا » أن تقوم بدور مماثل للدور الذى قامت به البلدان الأوروبية الستة ، وإن كانت عملية التكامل فى الشرق الأوسط قد تتخذ مسارا مختلفا . والعامل الأساسى فى بدء عملية التكامل وأن تمضى فى طريقها بنجاح هو إيجاد شعور بالأمن والثقة فى قلوب وأذهان شعوب المنطقة . وعند هذه النقطة نجد أن هناك مهمة جوهرية

تقع على عاتق الحكومات ، إذ ينبغى لها أن تتعاون على إيجاد بيئة تساعد على أن يتولى القطاع الخاص مهمة التكامل المعتمد على المزيد من المعاملات الاقتصادية . وينبغى للحكومات أن تسهل هذه المهمة بدلا من أن تفرض مشروعات ضخمة لا تتحمس لها الشعوب . وبعبارة أخرى ، يجب أن تجرى عملية التكامل من أدنى إلى أعلى ، على أن تقوم الحكومات بمهمة التيسير والتسهيل ، بدلا من أن تجرى العملية من أعلى إلى أسفل .

خاتمة

لأول مرة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط هناك مؤشرات على وجود تفكير فى التكامل الاقتصادى بوصفه أداة لبناء السلام . ومن المهم الحرص على أن يكون هذا التكامل مفتوح الأبواب أمام جميع بلدان المنطقة المستعدة للتعاون فيما بينها . ومازالت هناك مشاكل سياسية واقتصادية جسيمة فى طريق التكامل الاقتصادى ، غير أن من المهم إتاحة الفرصة للتكامل إذا كان الشرق الأوسط قد آن له أن يترك وراءه صورة المنطقة المبتلاة بالنزاع وعدم الاستقرار . ويبدو أن تلك المجموعة من البلدان التى يمكن أن توصف بالتقارب الفكرى فى الشرق الأوسط هى التى تستطيع أن تقود وتواصل وتساعد على توسيع هذه العملية . وينبغى أن تعقد هذه البلدان العزم على النجاح ، لأنها لو فشلت فسوف يتعثر السلام فى الشرق الأوسط ، وإذا تعثر السلام فسوف تتباعد احتمالات نجاح التكامل أيضا . فالعمليتان مرتبطة إحداهما بالأخرى ارتباطا لا ينفصم .

ومنذ انتهاء الحرب الباردة ، ركزت تركيا اهتمامها فى الجانبين الاقتصادى والسياسى على مجالات أخرى بعيدة عن الشرق الأوسط . ولكن تركيا تنتمى إلى الشرق الأوسط بقدر ما تنتمى إلى مناطق أخرى أيضا . والأحداث والتطورات التى تقع فى الشرق الأوسط تؤثر على تركيا تأثيرا عميقا ، ولذا فإن لها مصلحة مباشرة فى أن يسود السلام فى الشرق الأوسط . والآن ، وقد أتيحت الفرصة لأن يتعزز السلام فى الشرق الأوسط ، فإن للتكامل الاقتصادى دورا مهما يضطلع به فى هذا المجال ، ومن واجب تركيا أن تشارك فى هذه العملية ، لأن ذلك يحقق مكاسب كبيرة لكل من تركيا والشرق الأوسط . ويبدو منذ الآن أن إسرائيل حريصة على أن تشترك تركيا فى شئون الشرق الأوسط ، وينبغي أن تكون البلدان العربية أكثر اهتماما بانضمام تركيا إلى مسيرة التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، لأن استبعاد تركيا سيكون ضارا من الناحية الاقتصادية ، بالإضافة إلى أنه بدون تركيا سيكون من الأصعب على البلدان العربية أن تتنافس مع إسرائيل وأن تقيم معها علاقات اقتصادية أكثر توازنا . ولكن من الناحية الأخرى ينبغى ألا يقدم من يصنعون القرارات فى تركيا على تصويرها فى صورة البلد الذى يطمع فى أن يصبح قوة سياسية إقليمية ذات ميول تدخلية . وكما قال « أونيس » : « يجب أن يكون الهدف بدلا من ذلك هو إعطاء النموذج فى الأداء الاقتصادى ، والأخذ بالنظرة العلمية وتطبيق الديمقراطية »(٥٨) .

الجدول ١ : توزيع التجارة الخارجية لتركيا – تبعا للأقاليم الاقتصادية فى ١٩٧٩ و ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤
(الأرقام بملايين الدولارات)

الإقليم	١٩٧٩		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١,٤٤٦	٣,٠٦٣	٩,٣٩٥	١٥,٤٤١	٩,١٣٠	٢٠,٠٠٨	١٠,٧٩٠	١٥,٣٤٤
(المجموعة الأوروبية)	١,٠٩٧	١,٨٢٧	٧,٦٠٢	١٠,٠٤٨	٧,٢٨٨	١٢,٩٤٨	٨,٢٧٠	١٠,٢٧٩
(الولايات المتحدة)	١٠٤	٣٧٧	٨٦٥	٢,٦٠٠	٩٨٦	٣,٣٥١	١,٥٢٠	٢,٤٢٩
(اليابان)	٢٣	٢٢٦	١٦٢	١,١١٣	١٥٨	١,٦٢١	١٨٧	٩٦٧
منظمة التعاون بين بلدان البحر الأسود	—	—	٨٥٨	١,٦٢١	٨٥٢	٢,٦١٢	١,٣٣٥	٢,٠٥٣
(روسيا)	١٢٧	١٠٨	٤٣٨	١,٠٤١	٤٩٩	١,٥٤٢	٨٢٠	١,٠٤٥
منظمة التعاون الاقتصادى	—	—	٦٨٦	٥٠٦	٧٨٩	٩٨٠	٧٥٢	٩٢٢
(آسيا الوسطى)	—	—	١٨٦	٩٧١	٤٥٦	١٩٧	٤٤٩	١٩٣
آسيا	٢٩	١٠١	٩٣٨	١,٢٦٨	١,٣٦٦	١,٨٧٠	١,٣٧٩	١,٢٢٠
الشرق الأوسط	٢٤٠	٨٢٨	٢,١٦٥	٢,٨٦٥	٢,٢٩٩	٢,٥٦٠	٢,٦٠٦	٢,٤٧٨
(مجلس التعاون الخليجى)	—	—	٦٧٤	٢,١٠٢	٩١٤	١,٩٠٩	٩٥٥	١,٦٤٧
بلدان أخرى	٤١٩	٩٦٩	٦٧٧	١,١٧٠	٩١٢	١,٣٩٩	١,٢٤٣	١,٢٥٣
المجموع	٢,٢٦١	٥,٠٦٩	١٤,٧١٩	٢٢,٨٧١	١٥,٣٤٨	٢٩,٤٢٩	١٨,١٠٥	٢٣,٢٧٠

الملاحظات :

الأرقام المتعلقة بالبلدان أو الأقاليم الفرعية الموضوعة بين قوسين ، تمثل المجموع الفرعى . تم تقريب الأرقام .
بالنسبة لسنة ١٩٧٩ لم تدرج إحصاءات منفصلة عن الكويت والإمارات العربية المتحدة ، وإسرائيل ولبنان وقطر واليمن وعمان .

المصدر : تم الحصول على الأرقام الخاصة بالسنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ من وكالة وزارة الخزانة والتجارة الخارجية ، وأرقام ١٩٧٩ من كتاب الإحصاءات للجيب عن تركيا (أنقرة ١٩٧٩) .

الجدول ٢ : تجارة تركيا الخارجية مع الشرق الأوسط فى سنوات ١٩٨٩ و ١٩٩٢ و ١٩٩٤
(الأرقام بملايين الدولارات)

البلدان المتقاربة فكريا	١٩٨٩ الصادرات	١٩٨٩ الواردات	١٩٩٢ الصادرات	١٩٩٢ الواردات	١٩٩٤ الصادرات	١٩٩٤ الواردات
مصر	١٤٠	٢١	١٧٤	٥٩	١٩٥	١٢٤
الأردن	٦٣	٣٥	١٦٤	٢٥	١١٢	١٥
إسرائيل	٦٧	٢٨	٩٠	٩٧	١٧٨	١٢٦
بلدان مجلس التعاون الخليجى						
البحرين	—	٤	١١	١٣	١٤	,٦
الكويت	١٦٧	٨١	٦٦	٦٨	١٢٨	٧٧
عمان	—	٨	٧	,٠٩	١٠	,٠٦
قطر	١	٨	٦	١	٩	,٧
المملكة العربية السعودية	٣٦٤	٢١٢	٤٨٧	١,٦٦٥	٦٠٩	١,٢٢٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٠	٢	٩٧	٣٥٤	١٨٥	٣٣٩
بلدان أخرى						
إيران	٥٦١	٢٣٣	٤٥٥	٣٦٥	٢٥٠	٦٩٢
العراق	٤٤٥	١,٦٥٠	٢١٢	١	١٤١	صفر
لبنان	٧٧	٣	٩٩	٥	١٦١	٧
سوريا	١٧٧	١٨	٢١٦	٥٤	٢٥٤	٤٤
اليمن	—	—	٦٢	,٥	٥٨	,٣
الجزائر	٢٣٧	١٥٤	١٠٨	١٠	٢٣٨	٩٥
المغرب	٢١	١١	٦١	٣٠	٣٩	٣٩
ليبيا	٢٢٧	٢٨٦	٢٤٧	٤٤٥	١٧٩	٣٢٠
تونس	٤٥	١٤	٤٩	٣١	٧٤	٥١
السودان	٤٣	١٤	٩	٧	٢٣	١١
المجموع	٢,٦٦٥	٢,٧٨٢	٢,٦٢٠	٣,٢٣٠,٥	٢,٨٥٧	٣,١٧٠,٧
المجموع الكلى	١١,٦٢٥	١٥,٧٩٢	١٤,٧١٩	٢٢,٨٧٠	١٨,١٠٥	٢٣,٢٧٠
النسبة المئوية للشرق الأوسط	٢٢,٩٢	١٧,٦١	١٧,٨٠	١٤,٣٤	١٥,٧٩	١٣,٦٢

المصدر : الأرقام لعام ١٩٨٩ من الكتاب السنوى للإحصاءات عن اتجاهات التجارة (صندوق النقد الدولى ، ١٩٩١) وتم الحصول على البيانات عن ١٩٩٢ و ١٩٩٤ من وكالة وزارة الخزانة والتجارة الخارجية .

الجدول ٣ : الاستثمارات التركية المباشرة تبعا للإقليم حتى يوليو ١٩٩٥ ، (بالألف دولار)

الإقليـــم	حجم رأس المال الصادر
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الإقتصادى	٦٧٤,٢٦٩
(المجموعة الأوروبية)	٥٠٥,٤١١
(الولايات المتحدة)	٩٨,٦١٧
(اليابان)	٧٨
بلدان البحر الأسود	٣٧,٤١٥
(روسيا)	١٢,٧٢٦
منظمة التعاون الاقتصادى	١٦٠,٧٧٨
(آسيا الوسطى)	١٦٠,٤١٩
آسيا	٢٧٩
الشرق الأوسط	٢٣,٦٩٨
(مجلس التعاون الخليجى)	٢٠,٣٤٨
بلدان أخرى	٢٣,٨٧٦
المجموع	٩٢٠,٣١٥

الجدول ٤ : الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تركيا تبعا للإقليم حتى يوليو ١٩٩٥ (بالألف دولار)

الإقليـــم	حجم رأس المال الموافق عليه	النسبة المئوية من إجمالى رأس المال
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٨٩٢,٥٩٤	٩٠,٧٣
(المجموعة الأوروبية)	٦٠٨,٢٤٤	
(الولايات المتحدة)	١٢٢,٩٥٣	
(اليابان)	٦٠,٦٥٤	
بلدان البحر الأسود	٣,٦٤٨	,٣٧
(روسيا)	٢,١٧٣	
منظمة التعاون الإقتصادى	٨,٠٨٨	,٨٢
(آسيا الوسطى)	١,٨٣٠	
آسيا	٤,٩٨٣	,٥١
الشرق الأوسط	٣٧,٥٠٥	٣,٨١
(مجلس التعاون الخليجى)	٢٧,٠٠٦	
بلدان أخرى	٣٦,٩٤٦	٣,٧٦
المجموع	٩٨٣,٧٦٤	

المصادر : تم الحصول على الأرقام من وكالة الوزارة للخزانة والتجارة الخارجية . وأرقام الليرات التركية فى الجدول ٤ تم تحويلها إلى دولارات بسعر دولار واحد = ٤٥ ألف ليرة .

ملاحظات : الأرقام الخاصة بالبلدان أو الأقاليم الفرعية الواردة بين قوسين هى مجاميع فرعية .

الجدول ٥ : تدفقات السياحة إلى تركيا حسب الأقليم فى السنوات ١٩٨٥ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥

الاقليم	١٩٨٥	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ حتى يونيو
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١,٣٥٥,٠٥٨	٣,٠٤٠,٥٤٥	٣,٢٦٦,١٩٢	٢,٢٠٦,٩١٦
(المجموعة الأوروبية)	٧٩٣,١٠٢	٢,٥٥١,٥٣٤	٢,٤٤٣,٨٦٠	١,٨٤١,٨٧٧
(الولايات المتحدة)	٢٠٤,٨١٨	٢٧٦,٩٠١	٢٧١,١٦٦	١٤٨,١٧٥
(اليابان)	٢٥,٥٥٩	٤٧,٣٠٩	٦٣,٧٤٥	٣٩,٧٢٦
بلدان البحر الأسود	—	١,١٦٧,٠٤٤	١,٤٢٩,٣١٦	٧٥١,٤٨٩
الاتحاد السوفيتى	١١,٥٠٧	—	—	—
أوروبا الشرقية	١٧٨,٥٤٦	١,١٠٢,٧٦٥	٩٠٢,٥٢٠	٤٣٤,٧٧٢
الشرق الأوسط	٤١٩,٦٧٩	٤٩٥,٩٢٥	٨٥٠,٣٣٦	٥٠٥,١٥٤
(مجلس التعاون الخليجى)	٦١,٢٢٦	٣٢,٥٩١	٤٦,٦٥٤	٢١,١٢٤
(إسرائيل)	٥,٤٢١	١٠٠,٧٤٨	٣٠٣,٩٢٠	١٥٦,٦٣٠
(مصر)	١٤,٧٣٠	١٢,٦٧٣	١٧,٩٠٧	٩,٩٣٨
(الأردن)	٢٤,٨٦٢	٢٧,٧٥٨	٢٨,٧٠١	١٣,٤٢٤
بلدان أخرى	٢٢٥,٤٨٧	١٩٤,٣٥٩	٢١٩,٩٣٦	١٣٣,٩٣٥
المجموع	٢,١٩٠,٢٧٧	٦,٥٠٠,٦٣٨	٦,٦٦٨,٣٠٠	٤,٠٣٢,٢٦٦

المصدر : أرقام سنة ١٩٨٥ مأخوذة من المؤشرات الإحصائية (مكتب الإحصاءات الحكومى ، انقرة ، ١٩٩١) ، وتم الحصول على الأرقام الأخرى من وزارة السياحة .

ملاحظات : الأرقام الخاصة بالبلدان أو الأقاليم الفرعية الواردة بين قوسين هى مجاميع فرعية .

الجدول ٦ : واردات تركيا من البترول الخام والانتاج المحلى فى ١٩٩٤ (بالطن المترى)

المملكة العربية السعودية	٩,٨٦٨,٧٨٦
إيران	٥,٤٩٩,٠١١
ليبيا	٢,٤٦٥,٦٦١
الإمارات العربية المتحدة	٢,٦١٦,٤٠٢
سوريا	٣٨٣,٢٨٠
الجزائر	١١٠,٧٨٦
مصر	١٤,٩٢٧
روسيا	٢٣٦,٠٢١
كازاخستان	٣,٢٥٨
مجموع الواردات	٢١,١٩٨,١٣٢
الإنتاج التركى	٣,٦٨٦,٦٦٨

المصدر : T.C. Petrol Isleri Genel Müdürlügü Dergisi (39), p. 60.

الجدول ٧ : توزيع مؤسسات البناء التركية تبعا للأقاليم (بالمليون دولار)

الإقليـم	إجمالى العقود	العقود الجارى تنفيذها
بلدان البحر الأسود	٥,٢٣٠,٢	٤,٣٨٤,٩
(روسيا)	٤,٦٧٦,٤	٣,٨٩٧,١
منظمة التعاون الاقتصادى	٣,٩٨٣,٦	٣,٨٧٥,٥
(آسيا الوسطى)	٣,٦٥٩,٥	٣,٥٥١,٤
آسيا	٥٣,١	٥٣,١
الشرق الأوسط	٢٢,٨٩٤,٦	٦,٥٣٢,٢
(مجلس التعاون الخليجى)	٤,٥٨٧,٢	١,٣٤٦,٥
بلدان أخرى	٩٦٩,٢	٢٤٩,٧
المجموع	٣٣,١٣٠,٧	١٥,٠٩٥,٤

المصدر : Turkish Daily News, 18 April 1995.

الملاحظات : الأرقام الخاصة بالبلدان والأقاليم الفرعية الواردة بين قوسين هى مجاميع فرعية .

الهوامش

(١) W. Rustow, "The coming age of regionalism" *Encounter*, June 1990. For a criticism of regionalism see J. Bhagwati, "Regionalism versus Multilateralism" The World Economy, Vol. 15, No. 5, September 1992.

(٢) *Global Economic Prospects and the Developing Countries* (The World Bank, Washington D.C., 1995), p. 18.

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٤) S. Fischer, D. Rodrik and E. Tuma (eds.) *The Economics of Middle East Peace: Views from the Region* (The MIT Press, Cambridge, 1993).

(٥) *Casablanca Declaration*, Middle East/North African Economic Summit, October 30-November 1, 1994, Article 9 (a), p. 3.

(٦) عبارات مقتبسة من الكلمة الرسمية التى ألقتها السيدة تانسو شيلر رئيسة وزراء تركيا فى اجتماع قمة الدار البيضاء .

(٧) حسبت من الأرقام الواردة فى الكتاب السنوى للإحصاءات التركية (المعهد الحكومى للإحصاءات ، ١٩٨١) ص ٣٢٣ .

(٨) Yabanci Sermaye Raporu (1990-1992) (T.C. Basbakanlik Hazine ve Dis Ticaret Müstesarligi Yabanci Sermaye Genel Müdürlügü, Ankara, undated), p. 9.

(٩) حسبت من الكتاب السنوى للإحصاءات التركية (المعهد الحكومى للإحصاءات ، أنقرة ١٩٩٤) ص ٥٥٤ .

(١٠) أرقام تم الحصول عليها من رئيس الإدارة العامة للاستثمارات الأجنبية ، التابعة لوزارة الخزانة والتجارة الخارجية بأنقرة ، فى ١٧ أغسطس ١٩٩٥ .

(١١) F. A. Vali *Bridge Across the Bosporus: The Foreign Policy of Turkey* (The John Hopkins Press, Baltimore, 1971).

(١٢) K. Kirisci, "New Patterns of Turkish Foreign Policy Behaviour" in C. Balim et al (eds.) *Turkey: Political. Social and Economic Challenges in the 1990s* (E. J. Brill, Leiden, 1995) and Z. Onis, "Turkey in the Post-Cold War Era: In Search of Identity", *The Middle East Journal*, Vol. 49, No. 1, Winter 1995.

(١٣) G. Winrow *Where East Meets West: Turkey and the Balkans* (Institute for European Defence and Strategic Studies, London, 1993) and G. Winrow, *Turkey in Post-Soviet Central Asia* (The Royal Institute of International Affairs, London, 1995).

(١٤) S. Tashan, "Contemporary Turkish Policies in the Middle East: prospects and constraints" *Dis Politika (Foreign Policy)* Vol. XII, Nos. 1-2, June 1985.

(١٥) للاطلاع على تحليل لعلاقات تركيا الاقتصادية مع بلدان الشرق الأوسط أنظر : P. Robins *Turkey and the Middle East* (The Royal Institute of International Affairs/Pinter Publishers, London, 1991), pp. 100-113.

(١٦) معلومات مستقاة من حديث أجرى مع شريف إيجيلى رئيس المجلس التجارى التركى الأردنى والمجلس التركى الباكستانى والرئيس السابق لرابطة التجارة الخارجية التركية ، فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٥ .

(١٧) W. Hale, "Turkey's Time: Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis" *International Affairs* Vol. 68, No. 4 (October 1992) and S. Sayari, "Turkey: The Changing European Security Environment and The Gulf Crisis" *Middle East Journal*, Vol. 46, No. 1, Winter 1992.

(١٨) K. Kirisci, "Provide Comfort and Turkey: Decision Making for Refugee Assistance" *Low Intensity Conflict and Law Enforcement*, vol. 2, Autumn 1993, No. 2.

(١٩) G. Gruen, "Turkey's Potential Contribution to Arab-Israeli Peace" *Turkish Review of Middle East Studies*, 1993, No. 7, p. 189.

(٢٠) H. Cetin, "The Security Structures of a Changing Continent: a Turkish View" *NATO Review*, vol. 40, no. 2, April, p. 9.

(٢١) T. Bleda, "Black Sea Economic Cooperation Region" *Turkish Review Quarterly Digest*, Spring (1991).

(٢٢) كان الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٧٩ ، ٥١,٩ مليار ليرة تركية ، وزاد فى ١٩٩٣ إلى ٩٧ مليار ليرة تركية للأسعار الثابتة فى ١٩٨٧ ، أنظر : Y. Kepenek and N. Yentürk *Türkiye Ekonomisi* (Remzi Kitapevi, Istanbul, İ994), Table XVII. 2., p. 407.

(٢٣) المرجع السابق .

(٢٤) أنظر الجدول رقم (٢) فى : Z. Önis, "Export-Oriented Industrialization" in C. Balim et al (eds.) (1995), p. 114.

(٢٥) الكتاب السنوى للإحصاءات التركية ، أنقرة ١٩٩٤ ص ٥٥٤ .

(٢٦) Figures are from *World Development Report 1994* (Published for the World Bank, Oxford University Press, 1995), Table 13, pp. 186-187.

(٢٧) للاطلاع على معلومات عن هذا المشروع أنظر الصفحة ١٣ .

(٢٨) اتفقت مؤخرا الشركة التركية التابعة لشركة كرايزلر وشركة مصرية للسيارات على الاشتراك فى إنتاج سيارات للنقل فى مصر. *Turkish Daily News, 15 August 1995.*

(٢٩) *Yeni Yüzyil,* 1 September 1995.

(٣٠) مقابلة مع أحد المسئولين فى القنصلية الإسرائيلية فى أسطنبول ، فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٥ .

(٣١) مقابلة مع مسئول فى وزارة السياحة التركية فى ١٨ أغسطس ١٩٩٥ .

(٣٢) J. Kolars, "Water Resources of the Middle East" in E. Schiller (ed.) *Sustainable Water Resources Management in Arid Countries: Middle East and North Africa* (Special Issue of the Canadian Journal of Development Studies) (1992), p. 117.

(٣٣) Gruen, 1993, p. 198.

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣٥) M. Haddad, "An Approach for Regional Management of Water Shortages in the Middle East" in A. I. Bağis (ed.) *Water as an Element of cooperation and Development in the Middle East* (Hacettepe University, Ankara, 1994), pp. 67-77.

(٣٦) "Water: Flowing uphill" *The Economist,* 12 August 1995, p. 38.

(٣٧) Gruen ، مصدر سابق ، ص ٢١١ .

(٣٨) للاطلاع على تفاصيل المشروع بكامله ، أنظر : *The Southeastern Anatolia Project Master Plan Study: Final Master Plan Report* Four Volumes, (State Planning Organization, Ankara, April 1989).

(٣٩) ورد فى جريدة نيويورك تايمز فى ٥ يونيو ١٩٩٤ .

(٤٠) *Global Patterns of Terrorism 1994* (United States Department of State, April 1995).

(٤١) للاطلاع على دراسة تفصيلية للمخاطر التى تراها تركيا ناتجة من وجود الأسلحة المتقدمة فى الشرق الأوسط ، أنظر : Sitki Egeli, *Taktik Balistik Füzeler ve Türkiye* (T.C., M.S.B. Savunma Sanayii Müstesarligi, Ankara, 1993).

(٤٢) للاطلاع على عرض موجز وتحليل انتقادى للأفكار المسبقة ضد العرب فى وسائل الإعلام التركية أنظر تعليق ر . كيالى : R.Kayali, "Arap Dünyasi ve Türkler: Cuvaldiz Zamani" *Yeni Yüzyil,* 29 August 1995.

(٤٣) O. A. Mughisuddin, "Perceptions and Misperceptions in the Making of Foreign Diplomacy: A Study of Turkish-Arab Attitudes until the End of the 1970s". *Turkish Review of Middle East Studies,* 1993, 7, P.147.

(٤٤) مقابلة مع شريف ايجيلى ، مرجع سابق .

(٤٥) بحثت هذه المشكلة فى : R. Wilson, "The Economic Relations of the Middle East: Toward Europe or Within the Region" *The Middle East Journal,* Vol. 48, No. 2, Spring 1994.

(٤٦) S. Al-Naggar and M. El-Erian, "The Economic Implications of a Comprehensive Peace in the Middle East" in Fischer et al (eds.) op cit., p. 211.

(٤٧) C. Karatas, "Privatisation and its Future Prospects in Turkey" Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries, 14, 3-4 (1993). For an extensive analysis of privatization in Turkey see special issue on "Symposium on Privatization and Public Enterprise Reform" *Boagazici Journal,* Vol. 7, Number 1-2, 1993.

(٤٨) ورد فى : *Yeni Yüzyil,* 30 August 1995. الرقم الأصلى تم تحويله إلى دولارات على أساس أن الدولار = ٤٧ ليرة تركية .

(٤٩) *Yeni Yüzyil,* 25 August 1995.

(٥٠) A. Richards, "Economic Imperatives and Political Systems" *The Middle East Journal* Vol. 47. No. 2, Spring 1993, p. 225.

(٥١) فى سياق حديث إلى : "Acik Oturum" *TRT TV* 1, 31 August 1995

(٥٢) لقاء مع ياسمين أونسل ، المنسق الإقليمى المسئول عن الشرق الأوسط ، مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية ، أسطنبول ، أول سبتمبر ١٩٩٥ .

(٥٣) Richards ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

(٥٤) H. Barkey, "Can the Middle East Compete?" *Journal of Democracy,* Vol. 6. No. 2. April 1995

(٥٥) Z. önis, "Globalization and the Nation-State: The Possibilities and Limits of State Intervention in late Industrialization" *Sosyal Bilimler Dergisi,* 1994, 1 (3).

(٥٦) مقابلة مع ياسمين أونسل ، سبقت الإشارة إليها .

(٥٧) مقابلة مع شريف ايجيلى ، سبقت الإشارة إليها .

(٥٨) önis (1995), p. 48 ، مرجع سبقت الإشارة إليه .

د. محمد سعيد النابلسى

□ محافظ البنك المركزى فى الأردن . عمل وزيرا للاقتصاد ، وتولى منصب الأمين العام للجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة . رئيس مجلس أمناء جامعة عمان الأهلية . □

البديل العربى : حقيقة أم وهم ؟

مقدمـــــــة

بدأ العالم العربى يواجه منذ أواخر الثمانينات جملة متغيرات دولية وإقليمية متتابعة تفرض استحقاقات مؤثرة فى مستقبله الاقتصادى ، وربما السياسى أيضا . وللعالم العربى أن يختار التعامل بإيجابية مع استحقاقات المرحلة الحالية والمقبلة ، أو أن يواجه خطر التراجع والتهميش ضمن الاقتصاد العالمى . وفيما يلى أبرز هذه المتغيرات وبعض استحقاقاتها القائمة والمتوقعة :

١ - ازدياد الاهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وأبرزها الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا ، وتكتل جنوب شرق آسيا بقيادة اليابان . وتسعى هذه التكتلات لتعزيز انفتاحها على بقية أنحاء العالم ، جنبا إلى جنب مع تحقيق درجة أكبر من الانفتاح فيما بين أعضائها .

٢ - الضغط المتزايد نحو تبنى منهج الاقتصاد الحر وجوهره التخصيصية فى ظل تراجع الأيديولوجية الاشتراكية وما يمليه من زيادة دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، والانفتاح على بقية أنحاء العالم . وقد برز التوجه نحو عالمية الاقتصاد الدولى إلى المقدمة بتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى أضافت إلى تحرير التجارة المنظورة ضمن الجات ، تحرير التجارة غير المنظورة أيضا ، وهى تأخذ طريقها إلى التطبيق الكامل فى غضون عشر سنوات .

٣ - وتقترن مواجهة البلدان العربية لضغوط الانضمام لاتفاقية منطقة التجارة العالمية ، بتوجه أوروبى نحو عقد اتفاقيات للشراكة مع عدد من البلدان العربية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ولاتقتصر اتفاقيات الشراكة على الأبعاد الاقتصادية ، بل تطال أيضا قضايا الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وقضايا البيئة والثقافة . أضف إلى ذلك ، ظهور توجه أمريكى بمنح الخيار للبلدان العربية التى تقيم السلام مع إسرائيل للاتفاق منفردة مع الولايات المتحدة على منطقة تجارة حرة .

٤ - تدهور الوضع الاقتصادى العربى مع تقلص الدور التنموى للنفط إثر زوال حقبة الرواج النفطى . فقد دخل العالم العربى حقبة اقتصادية جديدة منذ منتصف الثمانينات تميزت بضعف النمو الاقتصادى ، وازدياد معدلات البطالة والفقر . وشهدت المنطقة العربية فى هذه الحقبة حروبا داخلية فى لبنان واليمن والسودان والجزائر ، علاوة على أزمة الخليج المدمرة . وتحملت البلدان العربية وغير العربية من جراء ذلك خسائر مباشرة وغير مباشرة ستمتد آثارها لسنوات قادمة .

٥ - تراجع واضح فى التعاون الاقتصادى العربى يرافقه ضغوط استحقاقات العملية السلمية ، ومن ضمنها العمل على بلورة نظام وتعاون اقتصادى شرق أوسطى يستند لجغرافيا المنطقة بعيدا عن الهوية القومية العربية .

وتضع هذه التحديات ، وما يرتبط بها ، العالم العربى أمام مرحلة حاسمة تتطلب صياغة واضحة للتوجهات التنموية والتى لابد أن تكون ضمن إطار للتعاون الاقتصادى . وللعالم العربى مجتمعا أن يكون فاعلا فى اختيار شكل وصيغة هذا التعاون ، أو أن تجد أقطاره نفسها متلقية لشكل وصيغة التعاون من الخارج . ويبدو أنه لا مناص من أحد البديلين ، أو من بديل ثالث يوفق بينهما .

وتسعى هذه الدراسة للاجابة عن التساؤل الذى يطرحه عنوان الورقة ضمن ثلاثة أقسام ، حيث يتناول القسم الأول مفهوم الشرق الأوسط وأهداف وإمكانيات نجاح السوق الشرق أوسطية ، بينما يقيم القسم الثانى مسيرة التعاون الاقتصادى العربى ، ويلقى الضوء على أوجه نجاحها ونشاطها . ويقرر القسم الثالث حاجة المنطقة الماسة للتعاون الاقتصادى ، ويعقد مقارنة بهذا الشأن بين الإطار الشرق أوسطى والبديل العربى .

القسم الأول
الشرق أوسطية - ماهيتها وإمكانات نجاحها

مفهوم الشرق الأوسط

ليس هناك تحديد جغرافى متفق عليه للشرق الأوسط . فهو فى التفكير العربى يشمل البلدان العربية فى آسيا ومصر دون بلدان شمال أفريقيا والسودان . وهو فى التفكير الغربى السياسى الحالى يضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل ومصر . وهو فى التفكير الاسرائيلى المنصب على جوهر العملية السلمية يضم سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل ومصر أيضا ، ولكن المنظور السياسى الاسرائيلى يضيف العراق ، ومنظور الاقتصاد السياسى الاسرائيلى يضيف دول الخليج ، والمنظور الاستراتيجى الاسرائيلى يضيف ليبيا وإيران وتركيا والباكستان .

ولهذا التفاوت فى تحديد مفهوم الشرق الأوسط دلالاته الكبيرة والمعقدة التى لا يتسع المجال لتناولها . ورغم ذلك يفرض موضوع الورقة الأخذ بمفهوم واضح للشرق الأوسط . ولعل المنظور الاقتصادى المستقبلى يفرض أن يضم الشرق الأوسط الأردن ، وفلسطين ، وإسرائيل ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق ، علاوة على مصر ، مع التنويه بأن للعراق وضعا خاصا على المدى المنظور . ويذكر أن مفهوم هذا التجمع الإقليمى ، الذى يطلق عليه أحيانا تعبير « المشرق » أو تعبير « الشرق الأوسط الجديد » قد بدأ بالظهور بشكل أو آخر حتى قبل حرب الخليج ، وذلك جنبًا إلى جنب مع

تجمع الخليج العربى والتجمع المغاربى . ولكن العملية السلمية زادت من تسليط الضوء على هذا المفهوم ، وعززت من النظرة له كبديل لمفهوم الوحدة العربية . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا المفهوم للشرق الأوسط الجديد هو الذى يلاقى جل الاهتمام ، وهو موضوع الترتيبات الاقتصادية المرافقة للعملية السلمية .

أهداف الشرق أوسطية

فرضت جملة من التطورات الدولية والإقليمية الانتقال بالصراع العربى الإسرائيلى من حالة « اللاسلم واللاحرب » التى وصلها إلى حالة التفاوض على إقامة السلام فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكى . وعززت حرب الخليج عملية الانتقال للحالة الجديدة . ولكن هذا السياق للأحداث مهدت له تطورات سابقة أيضا أبرزها فشل الحل العسكرى للصراع العربى الاسرائيلى ، وتلاشى الايمان بإمكانيته على المدى المنظور .

ويصوغ سياق الأحداث الدولية والاقليمية أهدافا ومصالح دولية وإقليمية وقطرية متباينة للشرق أوسطية . وبالتركيز على المنظور الاقتصادى فقط ، يمكن ذكر الأهداف التالية للشرق أوسطية :

١ - تأمين استمرارية إمدادات النفط للدول الصناعية وخاصة أمريكا على المدى البعيد بكميات وأسعار ملائمة . وينظر للسوق الشرق أوسطية على أنها أحد متطلبات دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى لدول المنطقة المحيطة بمنطقة النفط .

٢ - ترى الدول الغربية أن تكوين تجمع جديد فى المنطقة باسم الشرق الأوسط يساعد فى إزالة الصبغة القومية عن مواقف دول المنطقة ، ويمكنها بالتالى من التعامل مع العالم العربى ضمن عدة تكتلات أقل حجما من التكتل العربى الشامل فى حالة قيامه .

٣ - يعتبر الاستقرار السياسى والاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط ذا أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا ، وذلك لقربها الجغرافى وما يمكن أن يولده عدم الاستقرار من مشاكل لأوروبا ، وخاصة المرتبطة منها بالتطرف وبالهجرات . لذلك ، فإن إنشاء هذا التجمع وتطويره اقتصاديا ، يساعد أوروبا فى الحد من التبعات المحتملة ، وينعكس إيجابيا على استراتيجياتها الاقتصادية .

٤ - تنظر الدول الصناعية إلى أن إنشاء السوق الشرق أوسطية سيعمل على تنمية المنطقة وازدهارها اقتصاديا ، مما يساعد على توسيع سوق المنطقة وقدرتها على استيعاب منتجات الدول الصناعية بما فيها إسرائيل .

٥ - إن فكرة الشرق أوسطية جزء من استراتيجية طويلة المدى تتبناها الدول الغربية ، وترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية السلمية . وضمن هذا الإطار ، فإن مشروع الشرق أوسطية يسعى إلى أن يحقق على المدى المتوسط والبعيد :

(أ) زيادة تقبل الناس فى الجانبين الإسرائيلى والعربى للعملية السلمية من خلال الربط بين تحقيق الازدهار الاقتصادى ، وبين قيام السوق الشرق أوسطية .

(ب) إفساح المجال أمام إسرائيل للدخول إلى المنطقة من خلال الاقتصاد بعد فشلها فى ذلك عن طريق الخيار العسكرى .

(جـ) توفير صيغة بديلة لدعم الاقتصاد الاسرائيلى تساعد فى التخفيف من العبء المترتب لتحقيق ذلك على اقتصادات الدول الكبرى ، وخاصة الاقتصاد الأمريكى .

٦ - تسعى الدول الكبرى ، وخاصة أمريكا ، من خلال إقامة السوق الشرق أوسطية ، إلى إلحاق دول المنطقة بالاقتصاد العالمى خاصة فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادى . ويستدل على ذلك من توجيه دول المنطقة نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وربط المنطقة باتفاقيات للشراكة مع أوروبا ، وطرح فكرة الارتباط بالولايات المتحدة ضمن اتفاقات التجارة الحرة .

٧ - تتطلع كل دولة من دول المنطقة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية ، حيث تجد هذه الدول فى قيام السوق الشرق أوسطية فرصة لتجاوز المعوقات التى كانت تحول دون تنمية اقتصادها ، سواء من حيث تأمين موارد إضافية أو من حيث توافر سوق أكثر اتساعا لتسويق فوائض إنتاجها .

إمكانات السوق الشرق أوسطية

من الناحية النظرية ، تملك دول الشرق الأوسط ، بالمفهوم الذى تم اعتماده سابقا لأغراض هذه الدراسة ، عددا من المقومات التى تساعد على إنشائها ، وتجعل من قيامها فرصة جيدة لتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية للدول المعنية . ومن أبرز هذه المقومات ما يلى :

١ - تشكل دول الشرق الأوسط مجتمعة اقتصادا ذا حجم معقول وقادرا على المنافسة فى وجه التكتلات الاقليمية التى ظهرت فى السنوات الأخيرة . ففى عام ١٩٩٣ بلغ مجموع الناتج المحلى الاجمالى لهذه الدول (بدون العراق) حوالى ١٤١,٣ مليار دولار أمريكى . وإذا ما علمنا أن التجارة الخارجية تشكل أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول ، فإن قيام السوق الشرق أوسطية يبشر بمستقبل واعد لحجم ومدى التعاون بين دول السوق .

٢ - تشكل دول الشرق الأوسط سوقا واسعة لاستيعاب الاستثمارات سواء الموجهة للبنية التحتية ، أو لإنتاج السلع والخدمات . ومن مؤشرات ذلك أن عدد سكان هذه الدول بلغ حوالى ٨٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣ ، علاوة على توافر الموارد والفرص لاستغلالها .

٣ - إن تفاوت البنية الإنتاجية وتباينها بين دول الشرق الأوسط يشكل عنصرا داعما لنجاح السوق الشرق أوسطية فى حالة قيامها ، حيث تستفيد كل دولة من المزايا المتوافرة لدى الدول

الأخرى . فبينما يتمتع الاقتصاد الاسرائيلى بقاعدة صناعية ومستوى تكنولوجى متطور ، يغلب على الاقتصادات العربية الطابع التقليدى .

٤ - إن تنوع عناصر الإنتاج فى دول المنطقة ووفرتها يشكل أساسا جيدا لدعم التكامل الاقتصادى بين دول المنطقة . فبينما تمتاز إسرائيل بوفرة رأس المال والقدرة على حشده من مختلف أنحاء العالم ، تمتاز بعض الدول العربية الشرق أوسطية بوفرة الأيدى العاملة الماهرة والرخيصة بينما يمتاز بعضها الآخر بوفرة الموارد الطبيعية .

٥ - تحظى السوق الشرق أوسطية بدعم وتأييد الدول الكبرى ، وخاصة أمريكا وأوروبا . وقيام مثل هذه السوق هو أقدر على جذب تدفقات التمويل والاستثمار من الخارج .

المحددات والمعوقات العملية للسوق الشرق أوسطية

على الرغم من المقومات الإيجابية التى ذكرت سالفا كعوامل مساعدة على قيام السوق الشرق أوسطية وإنجاحها ، فإن الواقع العملى يشير إلى أن فرص نجاح هذه السوق فى المدى المنظور محدودة ، وأن التعاون بين الدول الأعضاء فى هذه السوق لا يحتمل أن يكون أفضل بكثير مما كان عليه الوضع خلال العقود الخمسة الماضية فى إطار السوق العربية المشتركة أو فى إطار المنظمات الاقتصادية المنبثقة عن جامعة الدول العربية . ومن أبرز المعوقات التى يتوقع أن تحد من نجاح السوق الشرق أوسطية فى حال قيامها ما يلى :

١ - ترتبط فكرة الشرق أوسطية فى أذهان كثير من العرب بالمشاريع والمخططات الغربية لدول المنطقة ، مما يولد لديهم الشعور بأن السوق مفروضة عليهم من الخارج كبديل للتعاون العربى ، وأن هذا المشروع يتوخى أساسا خدمة مصالح الدول الغربية وإسرائيل على حساب مصالح الدول العربية .

٢ - يترتب على حالة النزاع والحروب التى استمرت ما يقارب خمسة عقود متتالية تردد نفسى واجتماعى لدخول الناس من الجانبين العربى والاسرائيلى فى تعاملات اقتصادية أو استثمارات مشتركة إلى حين مرور فترة زمنية ليست قصيرة . وفى ضوء ذلك ، فإن المدى المنظور لا يبشر بإمكانية نجاح مثل هذه السوق .

٣ - غدا من المرجح أن ينصب دعم الدول الكبرى لمشروع السوق الشرق أوسطية على التشجيع والتوجيه وممارسة الضغط ، بينما يكون الدعم المادى محدودا . ومن البديهى أن فرصة نجاح هذه السوق ستكون محدودة جدا ما لم يحدث تدفق رأسمالى مناسب يغرى دول المنطقة بالانضمام للسوق الشرق أوسطية بجدية .

٤ - أثبتت التجربة العربية فى مجال التعاون الاقتصادى فشلها على مدى العقود الخمسة الماضية رغم توافر جميع المبررات الاقتصادية لحتمية التعاون والتنسيق من جهة ، ورغم الروابط القومية والاجتماعية والتاريخية بين الدول العربية من جهة أخرى . وفى معظم الحالات كان

الفشل يعود إلى القرار السياسى الذى يعطل كثيرا من المصالح الاقتصادية . ومن غير المتوقع أن يساعد عزل مجموعة من هذه الدول عن بقية الدول العربية وإضافة إسرائيل إليها ، فى تعزيز أواصر التعاون بين تلك الدول وفى تغيير مفهوم المصلحة القطرية لديها .

٥ - رغم ان تباين القاعدة الإنتاجية وتفاوت وفرة العوامل الإنتاجية بين دول المنطقة تعتبران من المبررات القوية لإنشاء السوق الشرق أوسطية ، ويمكن أن يشكلا عنصرا فاعلا فى إنجاحها ، إلا أن اتساع الفجوة بين الاقتصاد الإسرائيلى من جهة والاقتصادات العربية من جهة ثانية يمكن أن يكون سببا رئيسيا لفشلها أيضا . وينبع هذا التخوف من كون المكاسب التى ستجنيها دول السوق ستعتمد بشكل رئيسى على حجم الاقتصادات القطرية وبنيتها . وضمن هذا الاطار يلاحظ المرء ما يلى :

(أ) يكاد الناتج المحلى الاسرائيلى فى عام ١٩٩٣ البالغ ٦٥,٤ مليار دولار يعادل إجمالى الناتج للدول العربية الخمس المرشحة لتكون أعضاء فى السوق (٧٥,٩ مليار دولار) ، وذلك على الرغم من أن عدد سكان إسرائيل لا يتجاوز ما نسبته ٦,٣٪ من إجمالى عدد سكان دول السوق .

(ب) تمتلك إسرائيل بنية اقتصادية متوازنة وقادرة على النمو الذاتى المستمر ، فى حين أن هيكل اقتصاد الدول العربية تقليدى ويعتمد فى نموه على التطورات الدولية والاقليمية .

(جـ) بلغت الصادرات الاسرائيلية فى عام ١٩٩٣ حوالى ١٤,٨ مليار دولار وهو مبلغ يزيد بنسبة ٤٠٪ عن إجمالى صادرات الدول العربية الخمس المتوقع انضمامها للسوق . ولا يقتصر التفوق الاسرائيلى فى مجال الصادرات على الحجم فقط وإنما يتعداه إلى النوعية ، حيث الجزء الأكبر من صادرات إسرائيل سلع صناعية متقدمة ، بينما غالبية الصادرات العربية تقليدية ومواد أولية .

٦ - يبدو من المرجح ، أن فكرة الشرق أوسطية والسوق المنبثقة عنها صممت فى الأساس للمساعدة فى حل معضلة الصراع العربى الاسرائيلى . ولا يتوقع لها أن تكون مؤهلة للتعامل مع قضايا صراعية أخرى فى المنطقة لا تقل أهمية عن الاستقرار الاقتصادى لدفع عملية التنمية فى المنطقة ، كقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

٧ - إن الصيغة المرجحة للسوق الشرق أوسطية لا تبدو ممثلة لحقائق القوة السياسية والاقتصادية فى المنطقة . فعدم انضمام العراق وإيران إلى السوق ، فى ظل الظروف الراهنة ، يقلل من فرص نجاح هذه السوق واستقرارها على المدى البعيد .

وفى ضوء ما تقدم يخلص المرء إلى أن السوق الشرق أوسطية تملك من الناحية النظرية جميع مقومات وفرص النجاح ، ولكنها من الناحية العملية غير ممكنة ولا يتوقع لها أن تسهم إيجابيا فى تعزيز أواصر التعاون وتنمية اقتصادات دول المنطقة .

القسم الثانى

مسيرة التعاون الاقتصادى العربى

تطور التعاون الاقتصادى العربى

تعتبر تجربة التعاون الاقتصادى ومحاولات التكامل بين الدول العربية من أقدم التجارب الإقليمية فى هذا المجال ، حيث ترجع بدايتها إلى إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ . فقد نص ميثاق الجامعة على إقامة تعاون اقتصادى بدأ بإنشاء لجنة دائمة لهذه الغاية ، ثم تطور واتسع نطاقه بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥١ ، والذى تم بموجبها إنشاء المجلس الاقتصادى للجامعة الذى بدأ أعماله فى عام ١٩٥٤ . وفى عام ١٩٥٧ تم إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ إلا فى عام ١٩٦٣ عندما اكتمل النصاب اللازم من تصديقات الدول الأعضاء عليها .

وفى الاجتماع الأول لمجلس الوحدة عام ١٩٦٤ تم إقرار إقامة السوق العربية المشتركة ، والتى صادق عليها آنذاك أربع دول فقط . ومنذ ذلك الحين زاد عدد الدول المنضمة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية من خمس إلى ثلاث عشرة دولة ، ثم انخفض هذا العدد إلى إحدى عشرة دولة بسبب الوحدة اليمنية وانسحاب الكويت . أما عضوية السوق العربية المشتركة فقد زادت من أربع إلى سبع دول .

وتوالى بعد ذلك عقد الاتفاقيات العربية وإنشاء المنظمات والمؤسسات العربية المشتركة فى مختلف ميادين التعاون الممكنة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للصناعة والتعدين ، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وصندوق النقد العربى .

ويمثل عام ١٩٨٠ نقطة تحول جديدة فى مسيرة التعاون العربى مع انعقاد مؤتمر القمة العربى الحادى عشر فى عمان ، والذى أقر أربع وثائق مهمة للتعاون ، وهى وثيقة استراتيجية العمل العربى المشترك ، وميثاق العمل الاقتصادى القومى ، وعقد التنمية العربية المشتركة ، والاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار . وقد تعمق هذا التوجه فى عام ١٩٨١ بصدور اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية . ولكن عقد الثمانينات ، الذى شهد فى بدايته هذا الزخم من الاستعداد للعمل الاقتصادى العربى المشترك ، انتهى من الناحية العملية الى غير ذلك ، فقد تراخى التوجه نحو العمل الجماعى وازداد الاهتمام بإنشاء التجمعات الإقليمية . فبالإضافة إلى مجلس التعاون الخليجى الذى أنشىء عام ١٩٨١ ، تم عام ١٩٨٩ إنشاء اتحاد المغرب العربى ، ومجلس التعاون العربى الذى لم ير النور من الناحية العملية .

تقويم التعاون الاقتصادى العربى

إن تتبع مسيرة التعاون العربى على مدى العقود الخمسة الماضية ، يظهر بوضوح الفجوة الكبيرة بين الأهداف المتوخاة وما تحقق فعلا منها . ومع أن هذا القصور كان ملازما لمسيرة التعاون العربى فى جميع المراحل ، فإن بعض النجاحات كانت تتحقق من آن لآخر . إلا أن أزمة الخليج وما رافقها من انقسام عربى قد أتى على ثمار تلك النجاحات على الرغم من قلتها . ففى أعقاب هذه الأزمة لم يقتصر الأمر على جمود مسيرة التعاون الاقتصادى العربى ، وإنما تعداه إلى التنكر لأهداف ذلك التعاون وعرقلة الجهود الرامية لتحقيقه بعدما انفرط العقد العربى على نحو لم يسبق له مثيل .

وفيما يلى أبرز المعوقات التى حالت دون إنجاح مسيرة التعاون الاقتصادى العربى :

١ - غطت محاولات التعاون العربى الرامية لتحقيق التكامل الاقتصادى مختلف المجالات الممكنة من حيث عقد الاتفاقيات وإنشاء المؤسسات والمنظمات . فبينما كانت انطلاقة التعاون العربى مدفوعة بالانتماء العربى ، والمصلحة الاقتصادية المشتركة ، والأمن القومى ، فقد رافقتها منذ البداية اتجاهات مغايرة لتعزيز القطرية ، واعتبار التكامل خطرا يهدد السيادة الوطنية ، واللجوء لحماية هذه السيادة بالسياسات الاقتصادية الحمائية .

٢ - كانت بدايات التعاون العربى بين دول حديثة الاستقلال ، وتتوق إلى ممارسة السيادة ، فكان من الصعب عليها أن تتنازل عن هذا الاستقلال مباشرة ، الأمر الذى فرض ميثاقا فضفاضا للجامعة العربية يكرس السيادة الوطنية ويمنحها الأولوية على الاعتبارات القومية وبعيدة المدى بما فى ذلك أهداف التكامل الاقتصادى . وظل هذا هو الإطار الذى نشأت ضمنه أجهزة الجامعة العربية والتنظيمات العربية المشتركة .

٣ - إن الأهداف التى تضمنتها المواثيق والاتفاقات العربية كانت أهدافا كبيرة وبعيدة المنال فى ضوء الإمكانات المحدودة للدول العربية آنذاك . ويمكن القول إنه يغلب على تلك الأهداف طابع التمنيات أكثر من الواقع . وضمن هذا التوجه ، تم إنشاء إطار مؤسسى ضخم للتعاون العربى يغلب عليه طابع البيروقراطية القاصرة عن تحقيق التكامل بحكم القيود التى فرضتها تلك المواثيق والاتفاقيات . ومن الأمثلة البارزة على ذلك أزمة الصناديق والمؤسسات المالية العربية التى دخلت ساحة العمل مكبلة بتنازع التوجهات القطرية منذ بداياتها فى السبعينات .

٤ - خلت مسيرة التعاون العربى من التخطيط المبرمج والهادف باستثناء قمة عمان الاقتصادية التى لم تعرف طريقها إلى النجاح . فقد دفن مشروع عقد التنمية العربية الذى أقرته القمة برأسمال قدره خمسة مليارات دولار ، لمساعدة الدول العربية الأقل نموا فى مهده . ثم عطلت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى انبثقت عن القمة بشطب فكرة الخطة القومية التى أقرتها تلك الاستراتيجية ، والتى كان هدفها إقامة مشاريع تنموية وتكاملية عربية قدرت تكاليفها آنذاك بـ ٦٥ مليار دولار . ثم سقطت الاستراتيجية تماما فى ظل الحرب العراقية الإيرانية وتجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية .

٥ - لم يتوافر للتعاون الاقتصادى العربى صدق الإرادة السياسية التى تؤمن به وتعمل من أجله . وكان من أبرز العوامل المسؤولة عن ذلك تباين الأنظمة العربية السياسية والاقتصادية . ففى الخمسينات والستينات اتجه فريق من البلدان العربية نحو الأنظمة المركزية ، بينما اتجه فريق آخر نحو أنظمة السوق الحرة . وترتب على ذلك اختلاف فى تقدير المكاسب القطرية من العمل المشترك ، واختلاف فى الاستعداد لتحمل أعبائه ، فضلا عن تباين أدوات السياسة الاقتصادية المتبعة التى يتطلب التكامل التنسيق بينها . كما رافق هذا الاختلاف تباين فى مواقف وعلاقات الدول العربية مع العالم الخارجى ، الأمر الذى عرقل من جهود التكامل العربى .

٦ - لم يقتصر أثر الفوارق فى الأنظمة السياسية والاقتصادية على ضعف الإرادة السياسية لدعم التعاون العربى وحسب ، وإنما تعداه إلى نشوء خلافات تحولت إلى صراعات سافرة أحيانا ، مما عطل مسيرة التعاون الاقتصادى العربى تماما كما هو الحال فى أزمة الخليج .

٧ - أسهمت حقبة الطفرة النفطية فى تغذية الفوارق بين الدول العربية بأبعاد جديدة ، فغدا التمييز بين مجموعة البلدان المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط واقعا عربيا راسخا عمق من أزمة التكامل العربى ، بدلا من أن يكون رافدا له ، بحكم ازدياد الامكانيات العربية وتوافر فرص أكبر للعمل المشترك من أجل المصلحة القومية الواحدة .

٨ - على الرغم من جميع المواثيق والاتفاقيات العربية الهادفة لتعزيز مسيرة التعاون العربى ، فإن غالبية الدول العربية ، ولأسباب خاصة بكل قطر ، أبقت على القيود التى تحول دون ذلك إن لم تزدها . ومن أمثلة ذلك القيود الجمركية والإدارية والقيود على حركة رؤوس الأموال والعمالة ، وقد ترتب على ذلك عدم تطور البنية الإنتاجية ومناخ الاستثمار فى اقتصادات الدول العربية ، مما أبقاها مرتبطة بالاقتصادات الأجنبية بشكل مباشر .

ولا عجب ، والحالة هذه ، أن تكون مسيرة التعاون العربى سلسلة من الاحباطات والفشل تخطيطيا وعمليا . ومما يدلل على ذلك أن حصيلة التعاون الاقتصادى العربى عبر خمسة عقود متواضعة جدا بالقياس لما كان ممكنا . وتظهر هذه النتيجة واضحة فى المؤشرات التالية :

(أ) **التجارة العربية البينية** : ما زالت العلاقات التجارية العربية العربية تحتل مكانة ثانوية بالنسبة للعلاقات التجارية العربية الدولية ، حيث بلغت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالى التجارة الخارجية العربية حوالى ٨,٩٪ فقط عام ١٩٩٣ .

(ب) **الاستثمارات العربية البينية** : تقدر الاستثمارات العربية البينية التى تدفقت عبر الدول العربية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٣ بحوالى ١٢,٣ مليار دولار بالمقارنة مع الاستثمارات العربية فى الخارج البالغ رصيدها حوالى ٦٧٠ مليار دولار .

(جـ) **العون الإنمائى العربى البينى** : يقدر إجمالى العون الإنمائى العربى الميسر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ بحوالى ٩٨,٣ مليار دولار ، حصلت البلدان العربية المستقبلة

للعون العربى على ما يزيد قليلا على نصفه . ويغلب الطابع الثنائى على العون العربى بالمقارنة مع ما تمنحه المؤسسات الإنمائية العربية متعددة الأطراف ، وكذلك الطابع التلقائى الذى لم يكن يخدم مخططا هادفا للتنمية التكاملية .

(د) **العمالة العربية البينية** : كانت حركة العمل فيما بين البلدان العربية المتجهة للبلدان النفطية من الجوانب المشرقة للتعاون الاقتصادى العربى . ولكنها فى الحقيقة لم تكن نتاجا للجهود الرسمية المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادى العربى ، وإنما تعزى بمجملها لعوامل السوق . ولم ينج هذا الجانب المشرق من التراجع تبعا لأزمة الخليج وتداعياتها التى تسببت بهجرة عكسية كبيرة للعمالة العربية .

القسم الثالث

البديل الأكثر جدوى للتعامل الاقتصادى فى المنطقة : الإطار الشرق أوسطى أم الإطار العربى ؟

تنامى الاهتمام فى السنوات الأخيرة بإقامة التكتلات الاقتصادية وتوسيع نطاقها جغرافيا ، وتعميقها عموديا . ورغم المسيرة الطويلة للتعاون الاقتصادى العربى ، فما زالت البلدان العربية تفتقر لتكتل اقتصادى تواجه به التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ، وتدعم عن طريقه مسارات تنميتها الاقتصادية .

وبغض النظر عن البعد الجغرافى للتعاون الاقتصادى ، فإن لهذا التعاون مزايا وأعباء غدت معروفة فى النظرية الاقتصادية ، ومن تجارب التكتلات الاقتصادية القائمة . ومن الثابت أن محصلة المزايا والأعباء هى إيجابية على المدى الأبعد ، وتسهم فى الارتقاء بعملية التنمية الاقتصادية . والمصدر الرئيسى لهذا الاثر الإيجابى يتأتى من السوق الأوسع لحركة السلع والخدمات ، وربما لانتقال عوامل الانتاج ، علاوة على مساهمة تنسيق السياسات الاقتصادية فى الأشكال الأرقى للتعاون الاقتصادى . ويجب التسليم بأنه ليس من اليسير فرض شكل من أشكال التعاون الاقتصادى تكون محصلته ضررا لبلد أو أكثر من أعضائه . وفى الوقت ذاته ، فإن الأثر الصافى للتعاون الاقتصادى لا يمكن أن يكون مستقلا عن بعده الجغرافى وطبيعة اقتصادات البلدان المنضمة له .

ومن هذا المنطلق يتساءل المرء حول إمكانية تحويل مسيرة التعاون الاقتصادى العربى من الفشل إلى النجاح . ولا يخفى أن التأمل فى مجريات الأمور على الساحة العربية ينفى هذه الامكانية فى المدى المنظور . فالمعوقات الرئيسية التى حالت دون نجاح تلك المسيرة مازالت قائمة ويصعب تجاوزها خلال العقد القادم . وكذلك ، فإن السوق الشرق أوسطية ليست بالبديل العملى للتعاون

الاقتصادى فى المنطقة . فعلى الرغم من صلاحيتها من الناحية النظرية ، فإن المعوقات العملية والتاريخية المبينة سابقا تجعل فرص نجاحها محدودة جدا .

وهذا لا يعنى رفض جميع الصيغ المختلفة للتعاون الاقتصادى فى المنطقة برمتها ، وإنما يدعو إلى النظر فيها بعناية لاختيار الأنسب والأكثر جدوى . فإقامة تكتل اقتصادى بين دول المنطقة أمر حتمى وضرورى إذا ما أرادت التقدم واللحاق بركب الحضارات الاقتصادية المتقدمة . ولا يتوجب التوقف كثيرا عند صيغة هذا التكتل ، هل يكون عربيا خالصا أو يضم إسرائيل ؟ فمع أن وجود إسرائيل ضمن هذا التكتل له إيجابياته وسلبياته ، فإنه لا يشكل العامل الوحيد والحاسم بالضرورة لنجاح أو فشل التعاون الاقتصادى فى المنطقة . كما أن محصلة ايجابيات وسلبيات انضمام إسرائيل ليست خارجة بكاملها عن سيطرة البلدان العربية المشاركة فى التعاون ، والتى يظل بمقدورها وضع السياسات والضوابط لتنظيم العلاقة مع إسرائيل . فإنجاح هذا التعاون وتحقيق ثمار مجزية على المدى المتوسط والبعيد يتطلب توافر عدد من المقومات والمرتكزات اللازمة للارتقاء المستمر بهذا التعاون بما يحقق حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين دول المنطقة .

ولعل من أبرز هذه المقومات تهيئة الأرضية المناسبة للتعاون الإقليمى على المستوى القطرى أولا . ويتطلب ذلك توافر السياسات الاقتصادية المستندة إلى نظام السوق الحرة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، بالإضافة إلى تبنى برامج تصحيح وطنية شاملة لإزالة الاختلالات الهيكلية وإزالة القيود والحوافز التى تعيق انتقال السلع ورأس المال . ولا يقل أهمية عن ذلك توافر الانظمة السياسية المستندة إلى الديمقراطية والتى عادة ما تتلازم مع نظام السوق الحرة ، وتكون مؤهلة للتعاون الإقليمى أكثر من غيرها .

وبعد تهيئة الأرضية اللازمة على المستوى القطرى ، يغدو بالإمكان الانطلاق نحو التعاون الاقليمى ، ولكن يجب الانتباه إلى ضرورة أن تكون أطر هذا التعاون وأهدافه واقعية وقابلة للتطبيق والابتعاد عن الشعارات والأهداف الكبيرة التى أثبتت التجربة صعوبة تحقيقها . ولعل عملية التدرج فى صنع التعاون الاقتصادى من المراحل الضيقة إلى الأكثر اتساعا تكون أنسب من القفز إلى مرحلة التكامل الشامل دفعة واحدة . كما يمكن أن تبدأ انطلاقة التعاون على مستوى ثنائى أو متعدد الأطراف بين الدول التى تتوافر فيها الأرضية المهيأة للتعاون تمهيدا للتعاون على مستوى الإقليم الواسع .

ولا يغيب عن البال أن أى صيغة للتكتل الاقتصادى المنشود فى المنطقة لن تكون مثمرة ما لم تراعى خصوصية المنطقة التاريخية والاجتماعية وتهدف أساسا إلى تحقيق تنمية المنطقة اقتصاديا . فالحديث عن السوق الشرق أوسطية مثلا ينطلق حتى الآن من منظور سياسى ، ويسعى لخدمة أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية مما يقلل من فرص تقبلها فى المنطقة ونجاحها . وسيظل الوضع كذلك إلى أن تصبح هذه السوق غير مرتبطة بالاعتبارات السياسية وبخدمة مصالح أطراف خارجية عن المنطقة .

حســـن إبراهيم

□ أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . عمل وزير دولة للشئون الخارجية فى الأردن ، ثم وزيرا للإنشاء والتعمير ، ووزيرا لشؤون الأرض المحتلة . حاصل على وسامى الاستقلال والنهضة من الدرجة الأولى . □

حتى لا تكون هزيمة أخرى

السوق الشرق أوسطية .. أهى معادلة مطروحة لضبط العلاقات الاقتصادية ، أم نظام جديد للمنطقة يعيد إيقاع العلاقات السياسية والاجتماعية إلى بيت الطاعة خشية حقبة نفطية جديدة ترتفع فيها الأسعار ، مما يستدعى احتواء أى قوى قد توظف العائدات لبناء قدرة مؤثرة ، تؤدى بالمنطقة إلى الدخول فى صراع لا يتفق ومصالح القوى المحتاجة للنفط .

هل السوق الشرق أوسطية بُديل لما هو موجود بين أيدينا ، على الرغم من صعوبات جمة تجثم على صدره تمنعه حتى من التنفس، أم هو نابليون جديد كالقدر علينا أن نضع له العمامة وأن نلبسه عباءة منسوجة من جلودنا .

فى مراحل تاريخية متعاقبة يبرز موضوع الشرق الأوسط ونظامه كواحد من الهواجس المقلقة للغرب عموما وأمريكا خصوصا ، ومؤشر على مدى اعتماد الحضارة الغربية على ثروة العرب الأساسية : البترول . ولعل ما يؤكد هذا بوضوح ، المشروع الذى أقره الكونجرس الأمريكى لإنشاء لجنة أبحاث الشرق الأدنى التى تختص بجميع الأبحاث اللازمة للتمهيد لوضع مشروع لتنمية موارد الشرق الأدنى الاقتصادية وترقية مستوى معيشته ماديا وصحيا وثقافيا ، كان هذا فى عام ١٩٤٩ ، وتوالت المشاريع المقترحة للمنطقة ، وعقدت الأحلاف (حلف بغداد ، الحلف الإسلامى) وتنوعت المحاولات ، ويتصاعد معها النضال العربى للتصدى لهذه المخططات وإسقاطها .

ولم تكن مثل هذه المشروعات ، مستفزا (بكسر الزاى) كما هو الآن ، ويرجع ذلك إلى طبيعة المرحلة الراهنة والوضع المأساوى للعلاقات العربية وقدرتها على الاختيار الواعى .

وليس من شك فى أن تسويق هذا التكتل ، وجروحنا لا تزال تنز من أهوال حربين مدمرتين فى الخليج ، يعصف بآمالنا ، ويترك حملا ثقيلا من الويلات ، وينعكس بآثاره السلبية على العمل العربى المشترك ، ويصيب مبادئه فى الصميم ، فتغدو الشعارات جوفاء لا يصدقها الإنسان البسيط ، يشيح عنها بوجهه ، ويحمل المسئولين أوزار إخفاقنا فى أن نكون شيئا قادرا على التراصف فى صفوف المتقدمين من بناة الحضارة . ولتأكيد هذه الكراهية صار الوطن حقلا خصبا لكل متصيد يزرع بذرة من بذور الانسلاخ عن هرم الوجدان العربى الواحد ، وتحمل العمل العربى المشترك صدمات الفزع الأولى ، وصارت دعوى الانقضاض عليه لحنا للناشزين ، ومحترفى السير بجانب الأحداث فى قلبها .

وبدلا من تكريس الجهود لإصلاح ذات البين ، وتطوير العمل العربى المشترك ، وهو أصلا يعانى من نفور ، وتدنى الجدية فى الالتزام به ، كرست الجهود لتضميد الجراح والدعوة للتصالح .

وفى السلوك العربى ، يستغرق لم الشمل وقتا وجهدا مضنيا ، ونبقى ننتظر لحظة الإشراق ، ليتسامح الجميع حتى تعود العجلة ، وحينها تكون إنجازاتنا قد فاتها زمن التقدم .

وقبل أن نتحدث عن تصور ما تعنيه السوق الشرق أوسطية ، وهى ما زالت فرضية تحتاج إلى ما يثبت صدقيتها وبالتالى الحاجة إليها ، لابد من أن نستعرض تجربتنا فى العمل الاقتصادى المشترك والطالع أصلا من النظام العربى المنشود .

العمل العربى ... امال كبيرة ، وآفاق واعدة

من الصعب أن تتجرد وجدانيا من الانحياز عندما تحاول الحديث عن تجربة تكون طرفا فيها وشاهدا عليها .

ومن الصعب جدا أن تحاول استدعاء الماضى وتستعرض أحداثه ما لها وما عليها فى خضم ضجيج صاخب لصداحين يعزفون على غير هدى ، ومع هذا فإنك بحاجة إلى التقاط الفرص وأن تبرهن صواب انتمائك وتدافع عن قيم سكنت دمك وخلايا جسمك المتعب ، وقدمت من أجلها العرق والدم .

وتكون الصعوبة أشد عندما تكون شاهدا ، وراقبت عن كثب المسيرة ، وحتى فى أحلك الظروف تتمكن من معرفة نقاط النجاح وبؤر الإخفاق ، وراقبت عن قرب تفاعلاتها والآمال العظيمة وقد شدت أوصالها بأطراف التجربة ، وتناهت إلى أسماعك الشعارات وما يرافقها من هتافات تتسامى ، متحدية ، تشمر أذرعها السمراء الواعدة بغد سعيد مشرق ، وتستوى لديك لقمة الشعير الأسود وفاخر الطعام ما دام سعى مخلص يدفعك للوصول إلى هدف واضح لا لبس فيه تحيطه الأحداق وتحرسه القلوب ، إنه الوجدان النقى الحالم بوطن موحد محرر شامخ يتوزع أبناؤه الخير فى الضر والسراء .

هكذا تعلمنا نصحو على مذياع العرب وهو ينشد للوطن الواحد ، ونتعلم أهدافا مخلصة من معلمينا فى المدارس ومقاهى الأحياء المتعبة الباحثة عن الخلاص ، ومن كتيبات تتداولها الأيدى خلسة من تحت المناضد المتداعية . كتب الثورة على الاستعمار ، كتب العدالة الاجتماعية ، والحرية ، وأفكار القادة العظام .

كان النسيج واحدا ، لكنه مصنوع من خيوط ملونة ، أثرت الفكر والوجدان وتنوعت إلى حد التضاد ، ثم التصارع ، لكن يبقى الهدف الأساسى ، الحرية والانعتاق من عبودية المستعمر المستغل .

ثم كانت القضية الفلسطينية قدس الأقداس فى حركة المجتمع العربى ، وبدون الإيمان بها لا يكتسب أى مدع هويته الوطنية ، كانت جواز سفر أحمر لكل راغب فى الولوج إلى ميدان المنازلة من أجل الحرية والتحرر .

وسار بتواز البعد السياسى والبعد الاقتصادى ، فإذا كانت حركة المجتمع العربى تسعى للحرية والعدل ، فإن إطارها وسياجها الاستقلال الاقتصادى ، وبناء مؤسسات قومية للبعد الاقتصادى هى الجدران الاستنادية للاستقلال السياسى ، ولكن هل استطاع المفكرون الاقتصاديون استنباط ثوابت العمل الاقتصادى العربى المشترك من الحاجات الأساسية للمجتمع العربى ؟

ثوابت العمل الاقتصادى العربى المشترك

فى كل مرحلة من مراحل الصراع لإنجاز الاستقلال السياسى ، تتأكد أهمية الاقتصاد باعتباره عصب النمو والتنمية الاجتماعية ، ومجن الاستقلال السياسى ، وبدون اقتصاد متين لا يرتبط ارتباطا مصيريا بعجلة الاقتصاد الدولى ، لا يمكن أن يتحقق إنجاز الاستقلال السياسى . ومن استقراء واع لطبيعة المجتمع العربى أشاد الاقتصاديون العرب أسس نظرية التكامل الاقتصادى العربى ، واعتبر هذا الهدف نقطة الشروع لبناء الوحدة الاقتصادية العربية ، وتنادى المفكرون الاقتصاديون العرب لتنقية الفكر الاقتصادى وتشذيبه لإبراز ملامح النظرية الاقتصادية العربية متكئين على ما أفرزه الفكر الاجتماعى والسياسى الوحدوى العربى .

وترتكز النظرية الاقتصادية العربية على قواعد صلبة لإقامة تكتل اقتصادى متين ، فالتوزيع الفريد للثروة المادية والبشرية ، والثقافة المشتركة ، واللغة ، والدين ، والينبوع الصافى للأمة العربية كلها عوامل مساعدة لبناء التكامل الاقتصادى القائم على توزيع عادل للعمل .

لقد استشعر المفكرون الاقتصاديون العرب أهمية بناء إطار مؤسسى لهيئات عربية تتبنى النظرية الاقتصادية العربية ، وتكون عونا للإنجاز السياسى . ولم يبدأ المفكرون الاقتصاديون العرب من فراغ ، فقد تسلحوا بالعلم والمعرفة وواكبوا كل مستحدث فى علم الاقتصاد وينضجون به موقفا عربيا مميزا ، واستلهموا إنجازات الشعوب الأخرى وتجاربها ، واستخلصوا منها ما يعزز منطلقاتهم والثوابت العربية ، ووجدوا أن التقدم لن يكون سهلا دون إقامة بنية اقتصادية قوية توفر فرص العمل ، وتستوعب القوى الفنية فى المجتمع ، وهذه البنية تلتصق بها إنجازات أخرى تمتد إلى كل الميادين من البنية الأساسية إلى الفنون .

كانت النظرية سليمة والمنطلقات صحيحة ، والثوابت قوية . وتلازم الإيمان بهذه الثوابت بالجهد الخلاق والتضحية ، ووضوح الهدف ، كما أن الداعين إلى إقامة التكتل الاقتصادى واقعيون يستنبطون أفكارهم من أرضية خصبة واعدة تكون نقطة انطلاق للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . وهذه القاعدة مدعمة بالإمكانيات المتاحة والمنظورة ، ويتولد من النجاح فى مرحلة نجاح أكبر لمرحلة مقبلة ، وبذلك يتشكل كل تراكم حوله الإنجازات ولا تشوبه شائبة ، تشكل نقطة جذب يتجمع حولها جهد صادق للبناء يتساوى فيه الميسور والضعيف ، وتتوزع المنافع بعدالة تؤدى فى النهاية إلى تعميق الايمان بوحدة المصير ، لم يتصور المفكرون أن بناءهم سيكون نقطة طرد أبدا .

لقد شاعت مفاهيم ارتبطت بنوايا البناء المكين للاقتصاد العربى ، تنسيق الخطط ، الحق المشترك فى ثروات الأمة ، التنمية المتوازنة ، تقسيم عادل للعمل ، وغيرها مما نجده فى أدبيات الاقتصاد العربى . ولم يتوقف الأمر عند حدود البناء النظرى على الرغم من أهميته ، بل تعداه إلى تشكيل المؤسسات الراعية لتنفيذ هذه النظريات ، فأقيمت المجالس المتخصصة ، والمنظمات العربية ، وأقرت اتفاقيات مهمة ، كاتفاقية الدفاع العربى المشترك ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، واتفاقية صندوق النقد العربى ، وغيرها من آليات العمل الاقتصادى العربى المشترك . وانطلقت هذه المؤسسات مدفوعة برغبة حقيقية لردم هوة التخلف ، واختصار المراحل ليقف المواطن العربى على أعتاب مرحلة الاندماج بالحضارة الجديدة ، وسعت بجد لتحويل النظرية إلى واقع عملى ملموس ، يستمتع بثمارها المواطنون العرب . وحاولت هذه المؤسسات ، وبإخلاص ، تفهم دورها وتركيز جهودها فيما يحقق أهدافها ، وتبنت مشاريع وبرامج كان يمكن أن يتولد عنها إنجازات مهمة ، ومع ذلك فإن ما أمكن تحقيقه ساعد فى إحداث نقلة نوعية وموضوعية ، وكان يمكن تعظيمها لو تكاتف الإنجاز بالتنفيذ . ومع كل ما أحيط بالعمل الاقتصادى العربى المشترك من احباطات ، فإنها أسهمت فى تطوير مفاهيم عميقة فى الاقتصاد العربى ، وصار التكامل حقيقة لابد من الوصول إليها فى نهاية المطاف . كما أنها أسهمت فى معالجة مشكلات عدة فى قطاعات مختلفة ، ولهذه المؤسسات الفضل فى إشاعة مفهوم الحتم التاريخى للوحدة الاقتصادية العربية وآلياتها المختلفة وفى مقدمتها السوق العربية المشتركة .

ولا يستطيع باحث أن يحيدها ، ميزات تخص المجتمع العربى دون غيره ، أو يهملها ، حتى يقف على السبب الذى يجعل التكامل الاقتصادى حتمية تفرضها الجدلية التاريخية للعلاقات العربية .

خصائص متميزة للمجتمع العربى

لم يكن الإحساس بالحاجة إلى تكوين أطر مرجعية ، قضية مجردة ، عن ضرورة تحليل واقع الأمة العربية ، وتأثر المجتمع العربى بما يدور حوله من تغيرات سياسية واجتماعية ، فقد كان التحليل يسير على قدم المساواة مع الجهد المبذول للتطوير ، وعلى الأقل فى الأبحاث المكرسة لدراسة هذه المتغيرات . وكانت عملية الربط بين الأهداف والحاجة الموضوعية للمجتمع العربى ، هدفا آخر يضعه العلماء حتى لا تصاب الخصال العربية بضرر يسهم فى إخفاء معالمها . ولم ينس المفكرون طبيعة المجتمع العربى ، شخصيته المتميزة ، تقاليده العريقة ، وموروثه الاجتماعى ، وهى بحد ذاتها محفزات دائمة للتطوير .

جغرافيًا يتنوع الوطن العربى من الخصوبة إلى الصحراء إلى الجبال ، وبنظرة متفحصة نستخلص حكمة هذا التنوع الفريد ، واعتماد كل جزء على الأجزاء الأخرى ، حتى تصل إلى التكامل الفريد الذى يساعد فى تجاوز مصاعب البيئة الجغرافية .

مناخيًا يتناوب الربيع إلى الخريف فالشتاء ، ولا تشكل الحواجز الجغرافية سدا أمام حرية الانتقال .

بشريًا يتطبع الناس بالمناخ السائد ولا يجعلونه قدرا يستحيل معه التكيف ، ولكنهم فى داخلهم يشعرون نظريا بحرية للانتقال من مناخ إلى آخر دون صعوبات . وهذا التنوع المناخى وما صاحبه من تكدس بشرى على ضفاف الأنهار لم يمنع قيام مجتمعات متكاملة فى بطون الصحراء وأعالى الجبال .

وترسم الجغرافية العربية وما تدفعه بطن الأرض من خيرات خريطة الثروة العربية ، ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من مهارة إدارية وقيادة واعية ، ونوايا صادقة لتنهض هذه الأمة وتبنى مجدها الحضارى المعاصر .

والمزاج العام ينبض بتكامل اجتماعى يندر وجوده فى مجتمعات أخرى ، فالأثرة دافعية أقوى من المصلحية « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » ، وليس بغريب أن يتعاون الجميع لإعانة ذى الحاجة .

ولا تخلو كتب علماء الاجتماع من إشارات ومعالجات لتفسير امتداد سلطة العلاقات العائلية جيلا بعد جيل ، والاستعداد الفطرى للتضحية بالروح من أجل قضايا أبناء العم وحرمة المال وكونه أمانة بين يدى الميسورين ، ووجوب الانفاق على الأبواب التى تؤدى إلى توزيع المنفعة بين أكبر قدر من الناس .

كل هذه الخصال لم تغب عن المفكرين الاقتصاديين العرب ، وهم يضعون النظرية الاقتصادية العربية ويسعون لتثبيت ركائزها فى كل مرحلة من مراحل بناء هذه النظرية . وصار منطقيا أن يقبل الإنسان العربى فى أى قطر كان ، مبدأ وعدالة توزيع الثروة والتنمية المتوازنة وحق العمل والإقامة واعتبار أى قضية عربية فى أى قطر قضية شخصية لأى مواطن عربى ، فلم تعد المسافات حاجزا يمنع المشاركة فى الهم أو الفرح ، وشاعت فى الثقافة العربية مصطلحات الوحدة وصارت مقبولة كقصائد الشعر أو المعلقات السبع .

إن المزاج العربى العام كان مهيأ ليتقدم العمل الاقتصادى العربى المشترك مهما كان الثمن ، ويقطع مسافة أكبر مما أنجز على الرغم مما يقال عن ضعف الإنتاج العربى وتخلف الاقتصاد ، وكان يمكن أن يفلت من آثار التبعية والتخلف ، إذ أن العمل بالممكن أجدى فى انتظار ما يمكن أن يكون .

فاذا كانت البيئة العربية بهذه الصورة الإيجابية فلماذا تعثر العمل الاقتصادى العربى المشترك ؟ .

البيئة مواتية وعوامل الشد الخارجى أقوى

ليس من شك فى أن ما قدم من جهد للانتقال بالعمل الاقتصادى العربى المشترك إلى مرحلة تترسخ فيها قواعد تكتل اقتصادى عربى متين كان يفوق ما قدم فى المجال السياسى . ولا يمكن أن يتنكر لذلك منصف ، فما قدم من مشروعات وبرامج ودراسات كان كفيلا بإنجاز التكتل الاقتصادى . وتكفى الإشارة إلى مجموعة الاتفاقيات الجماعية ، ووثائق قمة عمان الاقتصادية تتويج للجهد الموضوعى العلمى لعلماء الاقتصاد العرب ، وهى وثائق اكتسبت شرعيتها الدستورية بتصديق أصحاب الفخامة والجلالة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية ، وقد استغرق إنجاز الوثائق من الجهد والزمن ما لا يمكن التفريط بها على الصورة التى آلت إليها .

إن وثائق قمة عمان تعد عملا منظما وموضوعيا لإنجاز مرحلة تتجاوز الشعارات إلى حقبة العمل الجدى ، غير أن هذا الجهد تعرض لإحباط وخيبة أمل ، لإعراض الدول عن تطبيق هذه الوثائق . وقد هيأ تفجر الحرب العراقية - الإيرانية والاجتياح الإسرائيلى للبنان واحتلال عاصمة دولة عربية ، هيأ الفرصة للإجهاز على أول مشروع عربى متكامل اتسم بالنضج والجدية . وبرزت بوضوح ملامح رغبة خارجية ملحة للإبقاء على الوضع الراهن كما هو ، والإجهاز على المحاولات المخلصة للنهوض بالعمل العربى المشترك ، وعزز هذا الاتجاه بروز ظاهرة القطرية وحالة الترهل التى واكبت الفورة النفطية ، والجزى خلف المظاهر الاستهلاكية وتكوين الثروات ولو على حساب الأهداف القومية . ولم تستطع هذه الموجة غمر ما أنجز طوال السنوات الماضية . وتنوعت وسائل مواجهة العمل العربى المشترك ، ووضع العصى فى عجلته ، وتصاعدت الدعوات لتعطيل المنظمات العربية ، وتُرجمت بعض هذه الدعوات إلى إجراءات عملية ، كالاعتماد على العمالة الآسيوية بديلا عن العربية . وتضاءلت الاستثمارات فى المشاريع الكبرى وزادت فى المشاريع الصغيرة والاستهلاكية ، وبذلت محاولات جادة لإصدار تشريعات تستهدف تشجيع الاتفاقات الثنائية كبديل عن الاتفاقيات الجماعية ، وهذه الإجراءات جزء من مخطط شامل لإضعاف العمل العربى المشترك . وبرزت جوانب الإخفاق لتأكيد الفشل ، والبحث عن البديل ، ومع بدء عجلة السلام بين العرب وإسرائيل خرجت بقوة قضية السوق الشرق أوسطية .

لماذا السوق الشرق أوسطية ؟

من البديهى البحث عن آلية بديلة ، إذا كانت آلية العمل العربى المشترك لا تنسجم مع الأطروحات التى أفرزتها أجواء السلام ، ولكن هل السوق الشرق أوسطية الآلية البديلة المطلوبة ، أم الهدف النظام العربى ككل والسوق الشرق أوسطية آلية من آليات هذا النظام ؟ إن الدعوة إلى إقامة هذه السوق قديمة جديدة ، غير أنها فى هذه المرة ترتبط بحدثين مهمين ، الأول إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل أو أن هذا الإنهاء فى طريقه إلى التنفيذ ، وتوقع قيام علاقات سياسية

واقتصادية تتوج بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل . والحدث الثانى البدء فى تطبيق اتفاقية التجارة الدولية (الجات) وما تتطلبه من استحقاقات لإطلاق التبادل التجارى بين دول العالم دون حواجز جمركية ، وامتداد حرية التبادل إلى الخدمات والثقافة . وهذان الحدثان يوضحان بجلاء الفجوة بين أهداف الدول الأجنبية وأهداف الأقطار العربية ، وحجم الخسارة فى تضييعنا لفرصة إقامة تكتل اقتصادى لمواجهة حقائق مطلع القرن الحادى والعشرين .

تفترض السوق الشرق أوسطية إقامة إطار مؤسسى يحل محل النظام العربى ، ومنه تؤسس علاقات اقتصادية تسهم فى تعظيم تشابك المصالح بين دول المنطقة بحيث يصعب توقع العودة إلى صراع محتمل ، ويجعل من إسرائيل جزءا من المنطقة ، فهى لا تكتفى بحصولها على الشرعية فحسب وإنما تسعى إلى الاندماج بالمنطقة . ولأن الشرق الأوسط يتكون من أسرة متجانسة ثقافيا ودينيا وقوميا ، فلابد من تغيير هذا النسيج بإضافة ثقافية وقومية تفقده الميزة التى تشكل حافزا دائما لدعوات الوحدة ورفض الأجسام الغريبة . ومع ذلك فإن هذه السوق ما زالت فرضية لم تتبلور بعد ، لكن الجهود مستمرة فى تأكيدها . وبداية تشير الكتابات إلى أن مجال السوق يمتد ليشمل دول الجوار (تركيا ، إيران) وإسرائيل . ونحن على وعى بطبيعة العلاقات العربية التركية والعلاقات العربية الإيرانية ، وهى علاقات مد وجزر ، لها ملامح واضحة كالترابط الدينى والمصالح المشتركة ، وهما عاملان أنتجا تاريخا مشتركا ، تعددت صفحاته ، من تبادل مواقع القيادة للمنطقة إلى التمازج الاجتماعى ، والحقب التاريخية المليئة بالفصول الدامية والسعيدة معا وذكريات الماضى تطرح نفسها مع كل خطوة لترميم جسور المودة .

□ **فتركيا** بعلاقاتها التاريخية مع العرب تمثل جسرا مفتوحا للعلاقات مع الغرب على الرغم من سحابة الخلاف حول تقسيم المياه ، ويرتبط رخاؤها وأمنها بعلاقاتها الطيبة مع جيرانها العرب .

□ أما **إيران** فما زالت التوقعات تشير إلى كونها العدو المحتمل ، ويُقلق هذا الهاجس مضاجع الجيران ، فيتشككون فى صدق نواياها ، ومرد هذا إلى اعتماد تحليلات غير أصيلة شارك فى كتابتها مفكرون عرب ، أصلوا الصراع بين القومية العربية والفارسية . ويعد موقف شاه إيران من حركة التحرر العربية أساس هذا القلق ، كما أن النزاع الإقليمى واحتلال إيران للجزر العربية يسهمان فى زيادة التوجس فى إقامة علاقات متينة مع إيران . فهل يمكن أن نتصور أن تفتح الحدود وتزال الحواجز بيننا وبينهم دون أن نشعر بقلق ؟

□ تبقى **إسرائيل** ، وهى هدف إقامة السوق ، والنجاح فى إنشائها يعنى تتويجا لجهود بحثية مستقبلية يحقق لإسرائيل مكاسب إقليمية ويجعلها عضوا فى المنطقة . ويعتبر كتاب شيمون بيريز من أبرز أدبيات إقامة السوق الشرق أوسطية من خلال إقامة نظام شرق أوسطى تكون السوق إطارا مرجعيا له لتحديد اتجاهات العقلية الإسرائيلية وضبط إيقاعها بما ينسجم ومصالحها ، ولترتيب المنطقة لمرحلة ما بعد السلام . وتتضح الأبعاد المرسومة لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين دول المنطقة ، ولكن ما هى طبيعة العلاقة المطلوبة ، التكافؤ ، القيادة ، التميز ؟ وليس من شك فى أن إسرائيل تمتلك مقومات الميزة النوعية التى تجعل منها قوة فى مجالات متعددة . ففى الجانب

الاقتصادى تتوافر لها علاقات اقتصادية متينة مع الغرب وأمريكا ، وقد تمتعت بالمعاملة الأفضل ، وتمكنت من نقل التكنولوجيا بسرعة وتكلفة قليلة ، وفتحت لها أسواقا تصعب على غيرها . وقد فرضت عقدة الذنب التى يشعر بها الأوروبيون للحصول على مكاسب تجارية ، وساعدها على ذلك التقدم فى المجال الصناعى . وتمتلك أيضا قدرات بحثية فى مجال التصنيع العسكرى ، وتطوير أنظمة قتالية وإجراء تحويرات مهمة فى أنظمة قتالية غربية وبيعها لأطراف ثالثة . وقد أدى تعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال سلاح الجو والصواريخ إلى بناء قاعدة علمية ملموسة ، وأتاح لها هذا التقدم الحصول على نسبة مهمة من سوق السلاح الدولية .

وبسبب هذا التطور فلم تعد دعوات تخفيض المساعدات تقلقها ، لأنها قادرة على تعويض ذلك من مبيعات السلاح والتكنولوجيا . وهذا التقدم ناتج عن التعاون بين إسرائيل وأمريكا . والميزة الأخرى امتلاك إسرائيل لرادع نووى نقلها إلى مصاف الدول المتقدمة فى النادى النووى ، وعند الضرورة لا تتوانى فى توظيف هذا الرادع لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية .

وبدون شك فإن امتلاك طرف من أطراف السوق الشرق أوسطية لهذه الميزات يجعل من الصعب تصور التكافؤ فى العلاقات المرتقبة . كما أن من المتصور أن توظف إسرائيل هذه الميزات عند صياغة وثائق السوق لتلبية أهدافها بما ينسجم وتطلعاتها نحو قيادة المنطقة ، وإرساء الآليات المرنة لخدمة الاقتصاد الإسرائيلى . وعلى الرغم مما يقال عن هيمنة رأس المال اليهودى الدولى على الشركات الكبرى فإن هذه الهيمنة متحققة وتمارس دورها دون الحاجة إلى خلق تكتل جديد .

ومن هذا المنظور نعتقد أن الدعوة إلى إقامة سوق شرق أوسطية ، دعوة لا يتوافر لها المناخ المناسب ، وتحتاج إلى إعادة تقييم حذرة للعلاقات بين الاطراف المقترحة . ولا ينبغى أن نصدق أن الهرم المقلوب سيساعد فى التعجيل بإرساء قواعد السوق وحصد ثمارها ، لأنها ليست الفردوس ، ولا الملاذ الأخير ، ولا محطة مناسبة لتفريخ النمور الموعودة . إنها عملية معقدة وشائكة ، وأولى عقباتها الحاجة إلى زمن طويل لترميم المزاج العام ليقبل التطبيع باعتباره ركيزة الانتقال من حالة العداوة المستحكمة إلى السلام .

إن إقامة السوق الشرق أوسطية لا يتم إلا على حساب النظام العربى . وأحسب أن الحكم المسبق بنجاح فرضية إقامة السوق الذى يرتكز إلى حاجة شعوب المنطقة إلى السلام وتعبها من الحروب ، حكم يجانبه الصواب . فالمنطقة نقطة إشعاع للبشرية أسهمت فى إرساء القواعد الأخلاقية للعالم ، وشهدت فصولا فى المطاولة مع المحتلين امتدت أجيالا دون أن نشعر بالإرهاق والتعب ، مدفوعة بمشاعر الكرامة ، والترقب الدائم لرفع الحيف واستعادة الحقوق . ولهذا لابد من دراسة واعية لكل الجوانب وعدم الاقتصار على جانب واحد مما يقدم للسوق الشرق أوسطية ، وهو يشير إلى وجود كفتين واحدة منهما هى الأرجح ، ولكى لا تكون السوق معولا للهدم لابد من دراستها بعمق وتأن .

حتى لا تكون السوق هزيمة أخرى

أسقط شيمون بيريز في كتابه البعد الجغرافي والبعد النفسي والبعد العسكري في معادلة الصراع ، واعتمد البعد الاقتصادي كركيزة مهمة لإعادة ترتيب العلاقات بين دول المنطقة . ويلح في الدعوة لإقامة كيان اقتصادي والإسراع في تثبيت أركانه قبل أو مع خطوات السلام ، وهذا الكيان يسهم في دمج إسرائيل في المنطقة ، ويرتقي بالحلم الصهيوني من اكتساب الشرعية إلى قائد يرسم مستقبل المنطقة ، وخلق شبكة متداخلة من المصالح الفردية والدولية لا تسمح بتهديد الدولة العبرية . ومن السابق لأوانه أن نحدد ما يمكن أن تكون عليه طبيعة العلاقات المستقبلية بين دول السوق الشرق أوسطية ، إذ لا توجد في الواقع وثائق لمشروع السوق حتى نتبين ما هي معالم هذه السوق وأهدافها ، وكل ما بين أيدينا مجموعة من المقالات التبشيرية ، ووثائق ندوة جامعة هارفارد ومقالات أخرى تنحو إلى التحذير من إقامة السوق . وعليه فإن من الإجحاف أن نصدر حكما قاطعا لا يعتمد على دليل مادي ، ولكن من الممكن إسقاط نتائج تجربتنا العربية في سعينا لإقامة تكتلنا الاقتصادي وإقامة سوق عربية مشتركة .

ولاخلاف في أن القواسم المشتركة بين الدول العربية عوامل مساعدة للتعجيل بإقامة تكتل ناجح وقوي وتتمثل في :

- الإحساس المستمر بالحاجة إلى آلية فعالة لمقاومة أطماع القوى الغربية في ثرواتنا .
- الموروث التاريخي والثقافي المتأصل في السلوك الفردي والجمعي العربي بحيث يقبل المواطن العربي التنازل عن حقه لصالح أخيه العربي .
- الإيمان العقائدي بعدالة توزيع الثروة بين الأغنياء والمحتاجين : « ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع » ، « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .
- تقسيم مثالي للعمل .
- تنوع جغرافي ومناخي يجعل التكامل حقيقة قائمة تحتاج إلى جهود تنسيقية .
- الدافعية المستمرة للتطور وبناء حضارة تتواصل مع التاريخ . وهذه الخلفية كرست فكرا بديهيا يشيع بين الناس ، ويتمثل في إحساس عام بين المواطنين العرب يتجسد في ضرورة مشاركة الإخوة أحلامهم وآمالهم في الحرب والسلم .
- وأفرزت الثقافة العربية والإسلامية قواعد مدونة في الوجدان ، تتحول إلى سلوك يتماثل أداؤه في الأقطار العربية . ولعل معارك التحرر الوطني في الجزائر ، والصراع العربي الصهيوني ، وملحمة بناء السد العالي ، شواهد على صدق السلوك الجماعي العربي المؤمن بوحدة المصير . وهذا الإيمان هو الذي حفز الجامعات ومراكز البحوث إلى بذل جهود مضنية لدراسة الظواهر الاجتماعية ، والسعي الدائم للاستفادة من تجارب الآخرين في ميادين الاقتصاد والعلوم

والطب والثقافة لنقل خلاصة هذه التجارب لتعزيز خطوات التقدم العربى ليكون حاضرنا جديرا بماضينا .

ومن بين هذه الاهتمامات تبرز أهمية الاقتصاد وكونه السياج الحافظ لأى تقدم والوسيلة المهمة لإنماء الثروة العربية ، والمساهمة فى إبعاد شبح الجوع والفقر . وقد كوّن العلماء والمفكرون الاقتصاديون خزينا عظيما من الدراسات والأطروحات العلمية وكلها تدور حول أفضل السبل الكفيلة بتطوير أداء الاقتصاد العربى وتحقيق السياسات التكاملية ، وإنجاز تنمية تنسجم مع الأهداف القومية .

وقد أنجز من الدراسات وما استنبط منها من مشاريع ما يكفل تحقيق هذه الأهداف . والسؤال هل كانت هذه الدراسات وما اشتملت عليه من مشاريع قاصرة ؟ أم أن التطبيق كان بطيئا ؟ وما هى عوامل الإعاقة ؟ إن الذى لا يقبل الشك هو أن هذه الإنجازات كانت كبيرة ، سامية الأهداف قادرة على إنجاز التكتل الاقتصادى العربى الفعال .

فالأساس فى إبرام الاتفاقيات هو تنفيذها وإنجاز أهدافها ، ولا يتحقق ذلك إلا بصدق النوايا وتكاتف جميع الأطراف للوصول إلى هذه الأهداف . وعندما برزت قضية التكامل الاقتصادى العربى كهدف أساسى للنهوض باقتصاديات الوطن العربى ، تمثلت للمشرع المصالح الحيوية للأقطار العربية ، باعتبار أن التكامل يضع الأمة العربية على طريق وحدتها وفى ذات الوقت يحقق التنمية الشاملة والمتوازنة ، ويؤدى بالضرورة إلى تشابك المصالح العربية ، ويهيىء فرصا عظيمة للاستثمار ، ويهزم عوارض التخلف .

وهذا الهدف كان واضحا فى كل مراحل الأعمال التمهيدية لجميع الاتفاقات العربية ، وفى مقدمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كتكتل فعال . ولم تغب عن بال المشاركين فى إعداد هذه الاتفاقية وغيرها والمصدقين عليها أن العمل سيكرس لإنجاز هذا الهدف ، وهو خطوة حضارية ، تدل على حيوية الأمة وفهمها الصحيح لمصالحها . وكان الأمل أن يتوافق القرار مع التنفيذ فلا يتخلف التنفيذ وينقلب إلى عقبة تحول دون تحقيق الهدف .

لكن الواقع أفرز ممارسات أغرب ما فيها فقدان الإحساس بأهمية الزمن والمال ، وانقلب الأمر إلى ملهاة حزينة تمارس فيها أدوار العبث بأقدار أجيالنا وأمن وطننا ، وكثيرا ما تحولت الجهود المبذولة لاستنباط مشروع أو برنامج يعزز العمل الاقتصادى العربى المشترك إلى مجرد قرارات مسطورة فى ورق توضع على رف الإهمال .

والأغرب من هذا كله أن تحول الصراع من أجل تفعيل مؤسسات العمل العربى المشترك إلى صراع بين المؤسسات وكل يسعى إلى تدمير غيره ، متجاهلين حقيقة التلازم والوحدة العضوية بينها . وفى خضم هذا الواقع المرير ، تأتى الدعوة إلى إقامة السوق الشرق أوسطية فى الزمن المناسب وفى المناخ المناسب .

وإذا ما أتيحت الفرصة لنجاح هذه الدعوة فإن الجميع سيسهم فى إلغاء تاريخ طويل من

الجهود المخلصة لتطوير الواقع العربى فى جميع ميادينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وسنحكم على ما بذلناه من جهد ومال وعرق بالعبثية . ولكى لا تكون السوق الشرق أوسطية هزيمة جديدة لنا ، فإننا مطالبون جميعا بالكف عن جلد الذات ، والإيمان بقدراتنا على الإنجاز والإبداع فى تقديم ما هو كفيل بتطوير مجتمعنا .

إننا لا نخشى من ضياع إرثنا ، بل من شعور يعتمل فى داخلنا ويهدد وجداننا عندما نشعر بالدونية ، وأن شعبا موزعا فى أرجاء الأرض استطاع هزيمتنا ليس بقوة السلاح فحسب ، ولكن بما فعلناه بأنفسنا من تضييع للفرص ، واستسلامنا لقوى حاولت رسم ما تريده لنا فنجحت فى ذلك .

وحتى لا تكون هزيمة أخرى ، فنحن بحاجة إلى استلهام الماضى ، والتمسك بما قدمته طلائع مجاهدة من علمائنا ، والعودة إلى النبع الصافى ، إلى إرادة الأمة العربية المتسلحة بآمالها ، لإقامة مجتمع متحضر ، وبين أيدينا إرث عظيم من الإنجازات نتطلع إلى تفعيلها ، وتنقيتها ، مما يعتقد البعض أنه عوامل إعاقة والتفاف حول هذه الإنجازات ، وبها ومن خلالها نستطيع محاورة الساعين إلى فرض نظام بديل عن نظامنا العربى .

إن تفعيل السوق العربية المشتركة سيجعل منا قوة تفاوضية تمتلك آلية قوية تجمع العرب ، وتوفر لهم هيكلية مقبولة سواء فى نطاق الدعوة للسوق الشرق أوسطية ، أو اتفاقية الجات .

ليس الأمر تحجرا فكريا لكن منطق الأحداث وتسلسلها يفرض علينا هذا التحليل ، لماذا نخفق فى تحقيق السوق العربية المشتركة ، ونعمل على إعاقتها ثم ندعو إلى سوق أخرى ، تكون المصالح الغربية فيها هى القائدة لعملية البناء الاقتصادى العربى ؟ ثم هل ستطبق حريات السوق الشرق أوسطية فى حرية الانتقال والعمل ، والإقامة . .؟ كنا قد رفضنا تطبيق هذه الحريات فى السوق العربية المشتركة ، هل تغير ميزان القوى فصار لصالحنا ؟ إن الأمر لا يدل على ذلك ، فالمماطلات الإسرائيلية لتطبيق ما اتفق عليه من مبادىء دليل على عدم قدرتها فى إخفاء مشاعر المنتصر ، فتصرف الأمور كما تشاء . ينبغى ألا نرفض إرثنا ، ومجهوداتنا ، ونقبل نظاما جديدا ، يضيع الهوية القومية ، ويرهن مقدراتها لانعدام العدالة فى المنافسة الشريفة ، فى الإنتاج والتكنولوجيا ، ذلك أن من الضرورى التمسك بمبادىء العمل العربى المشترك وإنجازاته ، والسعى لتطويرها حتى نطل على أى مشروع مطروح أو ما سيطرح من مشاريع بكيان عربى واضح المعالم ، ولا نفرط فى ما حققناه لأننا لن نجد فرصة أخرى للاتفاق حتى ولو على جزء يسير منه .

لطفي الخولي

□ مفكر سياسي وأديب وصحفي بارز . أمين عام كتّاب آسيا وإفريقيا ، أسس ورأس تحرير مجلة الطليعة وصفحة الرأي وصفحة الحوار القومي في الأهرام . عضو المجلس التنفيذي للمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ورئيس تحرير مجلته « أوراق الشرق الأوسط » . حاصل على جائزة الدولة التقديرية . أصدر ٩ كتب سياسية و ٥ أدبية . □

النظام العربي الصغير .. والشرق أوسطية

يلفت الانتباه ، أن القوى العربية الفكرية والسياسية ، على اختلاف اتجاهاتها ومدارسها ، ظلت تتعايش أو تتقبل دونما اعتراض أو تحفظات استخدام اصطلاح « الشرق الأوسط » ، خلال مرحلة الحرب والصدامات العسكرية بين إسرائيل والعرب منذ عام ١٩٤٨ وحتى ما بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣ . لكنها ، بدرجة أو بأخرى ، راحت فى غالبيتها ، حتى كتابة هذه السطور فى نوفمبر ١٩٩٥ ، ترفض وتقاوم أو على الأقل تتحفظ على استعمال نفس المصطلح خلال مرحلة تتابع التسويات السياسية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى . خاصة منذ اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى ١٩٩٣ ، واتفاقية وادى عربة بين المملكة الأردنية وبين إسرائيل فى ١٩٩٤ .

خلال مرحلة الحرب ، عرفت مفردات القاموس السياسى العربى المتداولة بين مختلف الجماعات والأحزاب والدول ، عبارة « الصراع العربى الإسرائيلى » ، مرادفة تماما لتعبير « أزمة الشرق الأوسط » ، دون أى تفرقة فى المعانى والأبعاد السياسية . وذلك باعتبار أن هذا الصراع يفجر بؤرة الالتهاب المركزية لإقليم الشرق الأوسط بأكمله . بمعنى آخر ، إن العرب خلال مرحلة الحرب ، لم يعزلوا أنفسهم وبلادهم وأمتهم عن الشرق الأوسط ، بوصفه الدائرة الجغرافية السياسية الكبرى للصراع . وذلك على الرغم من أن الساحة العربية كانت مركز الصراع وأكسبته طابعه القومى الذى تداخل مع طابعه الإقليمى – الدولى .

غير أنه مع بداية مرحلة التسويات السياسية التى ما برحت مستمرة على الرغم من العقبات والعثرات ، باتت هذه المعانى بأبعادها المتعددة ، متمايزة ومشحونة بالمتناقضات ، بين اصطلاح الشرق الأوسط وبين مصطلح العروبة ، أو العالم العربى فى بنية وعلاقات ومناخ التسوية السياسية القلقة للصراع العربى الإسرائيلى .

لا ينحصر هذا التمايز والتناقض ، وحسب ، فى إطار القوى التى تعارض جذريا واقع وأسس التسوية السياسية . وإنما يمتد – أيضا – إلى بعض القوى العربية التى تتقبل بصورة عامة عملية التسوية السياسية بين إسرائيل والعرب .

ينبع هذا التمايز والتناقض - فى تقديرى - عن فكرة محورية شائعة ، ترى أن اصطلاح الشرق الأوسط ، أصبح فى ظل سياسات التسوية ، يعنى إقامة نظام أو سوق إقليمية تكون بديلة للنظام العربى . وتصادر إمكانية بناء سوق عربية مشتركة . وأنه فى هذا النظام أو السوق الشرق أوسطية تحتل إسرائيل مركزا متميزا ، سياسيا واقتصاديا ، إن لم يكن مهيمنا على المنطقة العربية . مستفيدة من الأجواء التصالحية التى تخلقها سياسات التسوية من جانب . وحالة التردى والتفكك التى يعانيها النظام العربى ، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية ، من جانب آخر .

ويبدو من قراءة الأدبيات الراهنة والخطابات السياسية المتداولة لهذه القوى العربية ، أن ثمة عوامل محددة ، استجدت على الساحة بفعل عملية التسوية ، فى صور صدمات عنيفة ومتسارعة ، أشعلت – ولا تزال – هذا التمايز الذى أخذ يتبلور فى هيئة تناقض حاد بين قطبين . قطب النظام الشرق أوسطى أو الشرق أوسطية ، وقطب النظام العربى أو العروبة ، قومية وسوقا ، معا .

ربما يمكن رصد أهم هذه العوامل التى أسهمت فى نسج صورة هذين القطبين المتصارعين ، فى النقاط الأربع التالية :

☐ **أولا** ، النبرة العالية الملحوظة للصوت الإسرائيلى بالقياس إلى الأصوات الأخرى بالمنطقة ، فى الدعوة إلى بناء « شرق أوسط جديد » . وذلك على أساس أنه « الثمرة التى طال انتظارها » ، وأنها أصبحت ناضجة للحصاد ، بعد أن شرع قطار التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى ، يندفع من المحطة المصرية الأولى التى ظل حبيسا فيها ما يقرب من عشر سنوات بعد اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية « بسلامها البارد » ، إلى مفترق الطرق عند مؤتمر مدريد فى ١٩٩١ ، قبل أن يصل إلى المحطة الفلسطينية فى ١٩٩٣ ، والمحطة الأردنية فى ١٩٩٤ .

ويشدد الطرح الإسرائيلى العالى النبرة للشرق الأوسط على أنه هو ذلك الوعاء الجغرافى - السياسى - الاقتصادى الذى يجمع فى الأساس إسرائيل ومجموعة البلدان العربية وحسب . يقول شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » الصادر عام ١٩٩٤ فى الفصل الرابع منه ، والمعنون « النظام الإقليمى » : « السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة الموائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية . إن التوافق ، وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسئوليات متساوية ، سيولد نوعا جديدا من التعاون ، لا بين إسرائيل وجيرانها وحسب . بل بين البلدان العربية أيضا . وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيديولوجى .»

ويستطرد شيمون بيريز ، الذى يوصف فى أوساط عربية واسعة بأنه مهندس مشروع الشرق الأوسطية ، إلى القول بأن « هدفنا النهائى هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية ، تقوم على أربعة أسس جوهرية ، هى :

- الاستقرار السياسى فى مواجهة « الأصولية التى تشق طريقها بسرعة وعمق فى كل بلد عربى » .
- والتعاون الاقتصادى للتنمية والتطوير المشترك من خلال « إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على نحو عابر للقومية تكون هى الرد الوحيد على الأصولية » .
- والأمن الإقليمى المشترك الذى ينتظمه « إطار أمنى إقليمى ، متبادل النفع ، يبرز ، معه ، محدودية القدرة النووية .. ويساعد على منع طرف ما من الضغط على الزر القاتل الذى لا يبقى ولا يذر » .

● وأخيرا ، إشاعة الديمقراطية إقليميا ، لأن « الأمم الديمقراطية لا تدخل فى حرب ضد بعضها البعض » .

وترى غالبية القوى العربية فى كلام شيمون بيريز ، مخططا مدبرا ومدروسا للهيمنة الإسرائيلية ، سياسيا وأمنيا واقتصاديا ، على البلاد العربية وتفكيك نظامها وتذويب هويتها القومية فى إطار الشرق أوسطية .

□ **ثانيا** : فى الوقت الذى يستعصى فيه على العالم العربى ، شعوبا وحكاما وأحزابا وتيارات سياسية ، الوصول إلى حد أدنى جديد من التوافق حول العمل العربى المشترك أو المصالحة أو عقد قمة عربية ، بعد أزمة وحرب الخليج الثانية ، فإن إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة والمؤسسات الدولية الرسمية مثل البنك الدولى ، وغير الرسمية مثل المنتدى الاقتصادى الدولى بدافوس ، قد ولدت آلية نشيطة للشرق أوسطية . أمكن معها عقد ما سمى بمؤتمرات القمة الاقتصادية التى شاركت فيها بجانب الحكومات العربية والإسرائيلية والأمريكية والأوروبية ، مجموعات من رجال الأعمال والقطاع الخاص لأكثر من ستين بلدا . عقد المؤتمر الأول فى الدار البيضاء بالمغرب عام ١٩٩٤ . والمؤتمر الثانى بعمان عام ١٩٩٥ . وينعقد المؤتمر الثالث بالقاهرة فى عام ١٩٩٦ .

وهكذا يبدو ، أن الآلية النشيطة للشرق أوسطية ، تندفع بقوة لتقيم وقائع جديدة على الأرض ، فى المنطقة ، فى حين أن الآلية العربية تتعثر وتتجمد ، إن لم تتآكل تماما . وتغدو بلا حول ولا قوة . وذلك بدءا من « جامعة الدول العربية » التى قامت منذ نصف قرن ، وصولا إلى «إعلان دمشق » الذى تولد بعد حرب الخليج الثانية وجمع إرادة دول الخليج العربية الست بالإضافة إلى مصر وسوريا . وذلك بهدف إقالة النظام العربى من عثرته . وتجديد أسسه وهياكله فى إطار عصرى – قومى لجامعة الدول العربية .

□ **ثالثا** : بروز ما أصبحت غالبية القوى العربية تطلق عليه « ظاهرة الهرولة » . وتعنى بها ، تسابق العديد من الدول العربية ، فى المشرق والمغرب ، على التصالح مع إسرائيل . والشروع فى إجراءات تطبيع العلاقات معها سياسيا واقتصاديا وثقافيا . وهى الظاهرة التى سجلت كرد فعل لاتفاقيتى أوسلو ووادى عربة بين الإسرائيليين وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية . فى حين أن إسرائيل مازالت تحتل الجولان السورية والشريط الحدودى فى لبنان . وتتلكأ ، إن لم تتهرب ، من تنفيذ التزاماتها بالكامل ، وفى المواقيت المحددة التى يتضمنها اتفاق أوسلو . وتصر ، بصلف ، رغم صريح نصوص الاتفاق ، على اعتبار القدس العاصمة الأبدية للدولة العبرية . فى حين أن الاتفاق يؤكد أن مصير القدس سوف يتقرر خلال ما يسمى بمفاوضات الوضع النهائى المستقبلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وتتجلى « ظاهرة الهرولة » ، عند غالبية القوى العربية ، فى أكثر من مظهر . منها – على سبيل المثال – مبادرة دول مجلس التعاون الخليجى ، بالغاء المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجة

الثانية والثالثة . ومنها أيضا اندفاع عدد من الدول العربية ، خارج إطار ما يسمى بدول الطوق ، نحو إسقاط الحواجز القومية ، والتعامل المنفرد المباشر مع إسرائيل بدرجات متفاوتة . وذلك مثل ما هو حادث مع المغرب وتونس وموريتانيا فى المغرب العربى ، وقطر وعمان فى المشرق العربى . وتجسد ذلك فى أكثر من شكل ، مثل تبادل فتح مكاتب اتصال دبلوماسية بينها وبين إسرائيل . والشروع فى مفاوضات حول إقامة مشروعات تجارية واقتصادية مشتركة ، وتسيير خطوط طيران وتبادل زيارات الفرق الفنية والرياضية الخ ..

كذلك فإن من ملامح « ظاهرة الهرولة » ، تفجر ذلك التنافس بين عدد من الدول العربية على تسريع العلاقات مع إسرائيل . وظهر ذلك جليا من خلال طرح المشروعات الاقتصادية المتناقضة ، عربيا ، فى كل من مؤتمرى الدار البيضاء وعمان ، حول التعاون الإقليمى . الأمر الذى أسفر ، فى بعض الحالات ، عن صدامات علنية كما حدث بين مصر والأردن خلال أعمال مؤتمر عمان . وذلك عندما أقدم السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر فى خطابه الافتتاحى على نقد ظاهرة الهرولة . وقيام الملك حسين بالرد عليه بعنف .

وترى غالبية القوى العربية فى هذه الظاهرة التى انبثقت عن تيار الشرق أوسطية ، خطرا داهما على الحقوق العربية . ذلك أنها تبدد وتحرق ما تبقى فى أيدى العرب من أوراق ضغط على إسرائيل ، حتى بالنسبة لتحسين شروط التسويات السياسية الجارية ، للصراع .

□ رابعا : توازن القوى ، الراهن بجميع عناصره السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ، فى إطار الشرق أوسطية ، يصب فى خدمة إسرائيل أكثر من العرب ، سواء كدول منفردة أو جماعة . وبالتالى فإنه سوف يترجم نفسه فى صورة نفوذ وهيمنة إسرائيلية على واقع ومستقبل المنطقة العربية ، ضمن إقليم الشرق الأوسط .

الحق أن أحدا لا يستطيع أن يتجاهل موضوعيا أو يسقط من الحساب ، هذه العوامل الأربعة وغيرها ، عند تناول موضوع العرب والشرق أوسطية . وبالتالى ما تثيره من مخاوف مشروعة بهذه الدرجة أو تلك .

الخلاف فى الرأى ليس هنا بكل تأكيد . إذن ، أين يكمن الخلاف ؟

فى تقديرى أن الخلاف الجوهرى هو – بالدقة – فى تحديد طبيعة الواقع الجديد الذى تنشئه عمليات التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى ، وبالتالى ما يفرزه هذا الواقع من إيجابيات وسلبيات ، وفرص ومخاوف ، واحتمالات الكسب والخسارة بين أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين . وهو بالضرورة واقع وإفرازات تختلف اختلافا نوعيا ، عن واقع وإفرازات المرحلة السابقة من الصراع ، ونعنى بها مرحلة العسكرة المطلقة والتى كان كل طرف فيها لا يتصور حلا ممكنا للصراع إلا بإنهاء وتصفية الطرف الآخر تماما .

إن تجاوز مرحلة العسكرة المطلقة التى حكمها مبدأ « أنا أو العدو » ، إلى مرحلة التسوية السياسية السلمية التى يحكمها مبدأ « أنا والعدو » يعنى أن الطرفين العدوين بدوائرهما المختلفة ،

وهما يسقطان من مجمل عناصر الصراع ، عنصر الصدام المسلح وتصفية الآخر يجدان نفسيهما فى المرحلة الراهنة فى حالة غير مسبوقة نطلق عليها اسم « التعايش الصراعى » .

بتعبير آخر ، بعد أن كان كل منهما يخوض الصراع بهدف نفى وجود الآخر ، صار كل منهما يقبل ، بدرجة أو بأخرى ، وجود الآخر ، جنبا إلى جنب فى ذات المنطقة . بمعنى أن الاعتراف بوجود الآخر ، بات هو مفتاح المرحلة الجديدة .

هذا التواجد المشترك ، الفلسطينى - العربى والإسرائيلى ، فى المنطقة يستهدف ترسيخ علاقات سلام بينهما . والسلام لم يتحقق بعد . غير أن جميع الأطراف فى الصراع وكذلك الأطراف الموجودون فى المنطقة ، تسعى – كل برؤيته الخاصة وطرقه المتباينة فى المناخ الإقليمى والدولى القائمين ، إلى تأمين الشروط الموضوعية والعادلة لتحقيق هذا السلام فى الامتداد المستقبلى . وهو تأمين مزدوج . فهو من ناحية يعمل على ضمان عدم الارتداد عن عملية التسوية السياسية السلمية إلى الحرب والصدام العسكرى مرة ثانية . وهو من ناحية أخرى يجتهد فى خلق أرضية مشتركة تبرز أن هناك مصالح كانت مهددة خلال الحرب . أو فرصا جديدة بدت متاحة للتعاون من أجل التنمية والتطور لكل بلدان وشعوب المنطقة ، تجعل – بالتالى – الانتقال من « الصراع المسلح المطلق » إلى « التعايش الصراعى » ضرورة ومرحلة انتقالية ممكنة إلى سلام شامل دائم وعادل .

غير أن هذا كله يجرى فى إطار تراكم تاريخى مازال حيا ونشطا فى الذاكرة الوطنية لدى جميع الأطراف ، من العداوة المثقلة بالتضحيات والضحايا والريب والشكوك المتبادلة . يجعل حتى العديدين ممن يقبلون بسياسة التسوية السياسية ، يعترفون بأنه رغم الاختيار العقلانى لهذه السياسة البديلة لاستمرار الحرب ، فإنه من الصعب التعامل معه ، بارتياح وجدانى أو عاطفى .

هذه الصعوبة الوجدانية فى التعامل مع التسوية السياسية للصراع ، لدى جميع الأطراف ، هى التى تفسر تلك الحركة المتعرجة غير المنتظمة الخطوات والمشوبة بالمد والجزر فى نفس الوقت ، حتى من أولئك الذين يخوضون ، على أعلى المستويات المسئولة لدى كل الأطراف ، مسئولية السير على طريق التسوية السياسية . خاصة أن شق هذا الطريق فى كل مجتمع من مجتمعات الأطراف المعنية ، الإسرائيلية والعربية – الفلسطينية ، قد حشد على جانبيه قوى متعددة ، تتراوح بين استمرار العداء لوجود الآخر وبين الخشية من أن تكون هى وحدها الأكثر خسارة فى « صفقة » التسوية السياسية .

يضاعف من هذه الصعوبة ، فكريا وسياسيا ، أن سلوك أطراف الصراع نهج التسوية السياسية ، لم يكن فى الحقيقة نتاج الإرادة الطوعية الحرة لكل طرف ، بقدر ما كان نوعا من « الجبرية » الموضوعية ، التى ظلت تتبلور مع أحداث زمن الصراع وتجاربه الفادحة الثمن ، حتى فرضت منطقها وصرامتها التى لم يعد فى قدرة أى طرف مقاومتها . وذلك منذ حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية فى الداخل عام ١٩٨٧ والقمع الإسرائيلى غير المجدى رغم قسوته المتصاعدة لهذه الانتفاضة التى عانت الكثير من الانكسارات لكنها مع ذلك احتفظت بجذوتها مشتعلة من خلال تزيف الدم الدائم .

نبعت هذه « الجبرية الموضوعية » كعامل حاسم فى اتجاه تغليب القرار السياسى لدى جميع الأطراف المسئولة نحو التسوية السياسية السلمية ، نتيجة تفاعل عدد من العوامل الرئيسية ، نجملها – ايجازا – فى العناوين الثلاثة التالية :

● **أولا** : عدم قدرة أى من الطرفين على إنهاء وجود وإرادة الطرف الآخر بإنزال هزيمة عسكرية ساحقة ماحقه به . رغم أن كل طرف قد وصل ، فى إطار قدراته الذاتية وتحالفاته الإقليمية والدولية ، إلى أقصى طاقاته العسكرية والفدائية الممكنة واقعيا ، والمحتملة فى المستقبل المنظور .

● **ثانيا** : مع بلوغ هذه النقطة الحرجة فى المواجهة القتالية والنضالية العسكرية بين الطرفين ، كان لابد لهما أن يطرحا على نفسيهما الخيار الحدى الرهيب بين التحول بالحرب من الأسلحة التقليدية إلى أسلحة الدمار الشامل من كيميائية وبيولوجية ونووية ، وبين إنهاء حالة الحرب . الخيار الأول لم يعد يقود إلى مجرد هزيمة لجانب وانتصار لجانب آخر . وإنما بات يعنى دمارا رهيبا شاملا للجانبين . الخيار الثانى كان يعنى الانطلاق من حالة إنهاء الحرب إلى قبول الانخراط فى تسوية سياسية . يقدم فيها كل جانب للآخر ، هذا القدر أو ذاك ، من التنازلات الصعبة ، أيديولوجيا ووطنيا .

● **ثالثا** : الاتجاه المتعاظم فى العالم منذ أواخر الثمانينيات ، نحو تصفية أو على الأقل تبريد البؤر الاقليمية الساخنة . وذلك ضمن حركة المتغيرات الدولية العاصفة التى حطمت سور برلين ، وأنهت الحرب الباردة والمواجهة بين معسكريها ، وسقوط الاتحاد السوفيتى وتفككه ، والأزمة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية واشتعال المنافسة بينها وبين الاتحاد الأوروبى واليابان ، وحرب الخليج الثانية وما انبثق عنها من تحالف دولى ، والتئام انعقاد مؤتمر مدريد للتسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط عام ١٩٩١ رغم المعارضات التى واجهته فى البداية من الطرف الإسرائيلى وبعض الأطراف العربية .

الخلاصة ، إذن ، أن الصراع العربى الإسرائيلى (أو أزمة الشرق الأوسط) قد أنهى شوطا من تاريخه ، بفعل تغير جذرى فى الظروف المحلية والإقليمية والدولية بالنسبة للطرفين بقواهما الذاتية وتحالفاتهما الخارجية ، بدءا من التصالح المصرى الإسرائيلى عام ١٩٧٩ حتى إنهاء الحرب الباردة وتداعياتها وحرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . وانتهج ، تحت ضغط وثقل هذه المتغيرات التى لم تكن متوقعة فى معظمها ، نهجا جديدا عرف باسم شوط التسوية السياسية السلمية .

فى هذا الشوط الجديد ، الذى مازال فى بدايته وموضع الاختبار أيضا ، لم يعد القرار فى إدارة الصراع ، وهذه سمة أساسية ، بيد طرفى الصراع المباشرين وحسب . وإنما بات فى الواقع محصلة لتداخل يتزايد أثرا وفاعلية لما يمكن أن نطلق عليهم اسم الأطراف غير المباشرين ، الإقليميين والدوليين . وهو التداخل الذى جذب ما يعرف باسم « المجتمع الدولى » إلى العمل النشيط ، سياسيا واقتصاديا وبيئيا ، إلى منطقة الشرق الأوسط . وتجسد هذا بجلاء فيما يسمى

بالمفاوضات المتعددة الأطراف ، مصحوبة بالضمانات المالية والاقتصادية الممنوحة بالفعل أو الموعود بها لأطراف الصراع .

يأتي ذلك مواكبا للاتجاه الدولي المعاصر في أعقاب نهاية الحرب الباردة ، بغض النظر عن تقييم إيجابياته وسلبياته بالنسبة للظروف الراهنة لكل بلد وخاصة بلدان العالم الثالث ، الذى يتجه نحو تزاوج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي ، في إطار منظومة من الأسواق الإقليمية الكبيرة . وهى الأسواق التي قام بعضها بالفعل مثل سوق الاتحاد الأوروبي ، وإلى حد كبير النافتا الأمريكية الكندية المكسيكية . وبعضها الآخر ما برح قيد التنفيذ مثل سوق جنوب شرق آسيا مع اليابان ، وبعضها الثالث موضع النظر أو التخطيط مثل سوق الشرق الأوسط ، وسوق مجموعة بلدان المحيط الهادى .

ولعله من الطبيعي ، في مثل هذا الوضع ، أن تنشط دول المنطقة كي يكون لكل منها موقع ودور متميزان فيما يسمى بسوق أو نظام الشرق الأوسط ، بهذه الدرجة أو تلك من الإيجابية أو السلبية - الإيجابية إذا صح التعبير . وأعنى بالسلبية – الايجابية هنا ، استخدام هذا البلد أو ذاك أو مجموعة من بلدان المنطقة - طاقاتها من الثروات الطبيعية مثل البترول والمياه ، وإمكاناتها البشرية والسياسية والاقتصادية الخ .. في وضع شروط وضمانات لمصالحها ، يتعذر بدون الوفاء بها أو بغالبيتها ، قيام السوق الشرق أوسطية على نحو متكامل أو فعال .

في مثل هذا الوضع الجديد الآخذ بالتشكل ، في مسار الشوط الثاني (التسوية السياسية) للصراع العربي الإسرائيلي أو أزمة الشرق الأوسط ، حيث يجرى الانتقال من حالة الصراع المطلق إلى حالة التعايش الصراعي ، يكون من الحتمي ، في تقديري ، بالنسبة لكل طرف ، الوعي بطبيعة هذا الشوط الثاني وآلياته في كل من المدى القصير والمتوسط والبعيد . والجسارة في التعامل بقياسات دقيقة مع حالة « الجبرية » الدولية ، الضاغطة بدرجات متفاوتة على جميع الأطراف . ورسم استراتيجية وتكتيكات بل وتقنيات التحرك والتحرك المضاد ، تحقيقا لأقصى قدر ممكن من مصالحه . ويعنى هذا ، في كل حال ، اتخاذ جميع الاحتياطات وتوخى جانب الحذر في الخطوات وإتاحة فرص الحوار ، الفكرى والسياسي والاقتصادى ، مع الذات ومع الغير حول كل ما يثار من مخاوف وتساؤلات مشروعة . آخذين في الاعتبار أن ذلك كله حق للغير أيضا كما هو حق للذات في نفس الوقت .

من هنا نبادر إلى الإقرار بثلاثة أمور منهجية .

☐ **الأول** ، هو الانطلاق من إقرار مشروعية ما تثيره القوى العربية ، على اختلاف تياراتها الفكرية والسياسية ، من المخاوف العملية التي سجلناها في النقاط الأربع في مقدمة هذا الحديث . وذلك على الرغم من عدم اتفاقنا مع الإطار الفكرى السياسي ، الذى تعمد هذه القوى إلى بنائه كأساس لهذه المخاوف . وهو الإطار القائم على تصور وجود تناقض بالضرورة بين الشرق أوسطية والعروبة .

□ **الثانى** ، هو أن إسرائيل ، كطرف من أطراف شوط « التعايش الصراعى » الراهن ، من حقها أن تطرح أو تقترح ما تشاء من رؤى وخطط وآليات ومشروعات للشرق أوسطية ، وأن تعمل ، بكل ما فى وسعها ، بنبرة عالية أو خفيضة ، لتنفيذها . وليس من المتصور أن نمنع إسرائيل من ذلك لأننا - نحن العرب - متقاعسون عن تقديم رؤى وخطط وآليات ومشروعات بديلة . والموقف الصحيح والمتوقع هنا ، هو أن نبادر إلى نقد الذات بأقصى درجة من الجدية والموضوعية . وأن نبادر إلى تنشيط العمل العربى المشترك ليكون مؤثرا وفاعلا فى هذا المجال . ذلك أن مسئولية الدفاع عن المصلحة العربية وضمانها ، هى ببساطة مهمتنا الأساسية والملحة لا مهمة إسرائيل .

□ **الثالث** ، هو أن عملية التسوية السياسية للصراع لا تجرى بين الأطراف المباشرة له وحسب . بل بين جميع الأطراف الإقليمية للشرق الأوسط والمجتمع الدولى ككل . وذلك بقدر ملحوظ من « الجبرية العالمية » لعصرنا . التى تدفع ضمن ما تدفع به ، إلى تبريد وتسوية صراعات البؤر الساخنة فى العالم سياسيا ، جنبا إلى جنب مع تزايد الطابع العالمى للاقتصاد وقيام الأسواق الإقليمية الكبيرة .

السؤال هنا ، هل يملك أى طرف من الأطراف المباشرين فى الصراع ، ذاتيا وفى حدود الواقع الراهن والمستقبل المنظور على الأقل ، كسر هذه « الجبرية الإقليمية الدولية » للتسوية السياسية السلمية لأزمة الشرق الأوسط ، والارتداد بالصراع العربى الإسرائيلى إلى أتون الحرب مرة أخرى ؟

هناك قوى فى الجانب العربى بالخصوص ، وإن اعترفت بعدم توافر القدرة الذاتية حاليا على كسر « جبرية » التسوية السياسية ، فإنها تدعو إلى عدم الانخراط فيها ومقاطعتها . والانكباب على تقوية الذات العربية ولو استهلك ذلك عشرات السنين ثم الإقدام مرة أخرى على منازلة العدو فى معركة فاصلة . وذلك على أساس أن الصراع ما زال فى جوهره ، صراع وجود فى النهاية . يحكمه المبدأ القومى المثالى « أنا أو العدو » . لا صلح ، ولا تسوية ، ولا حل وسط . ولا سلام مهما طال المدى .

هذا الاتجاه يتطلب لنجاحه على الأقل أن ينتظر العدو وبقية الاطراف الإقليمية والدولية فى عملية التسوية ، فى موقف المتفرج دون حراك ، حتى يتوحد العرب بعد حل مشاكلهم فيما بينهم وتعظيم قدراتهم العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية إلى الدرجة التى تمكنهم من إنزال هزيمة ساحقة ماحقة للوجود الإسرائيلى . وأقل ما يوصف به هذا الاتجاه أنه نوع من التفكير العبثى وأحلام اليقظة المستحيلة .

لكن ثمة معارضات أخرى ذات قوة نسبية ، برزت على كل من الجانب العربى والجانب الإسرائيلى معا . تمثلت فى خليط من القوى السياسية والدينية المتعصبة التى يتسم بعضها بالعنصرية الإرهابية أيضا . اندفعت هذه المعارضات باستخدام أقصى طاقاتها من أجل سد الطريق

على عملية التسوية السياسية وإفشالها . ولكنها لم تنجح ، رغم بلوغها هنا وهناك مستوى غير مسبوق من العنف الإرهابى على الجانبين ، والذى وصل قمته باغتيال الرئيس المصرى أنور السادات عام ١٩٨١ ، ورئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين عام ١٩٩٥ .

أرجح الاحتمالات ، إذن ، على ضوء حركة الأحداث ، أن عملية التسوية السياسية للصراع ، مرشحة للاستمرار والتقدم ، رغم ما تواجهه من عثرات وصعاب وتناقض فى المواقف ومساومة مرهقة ومزعجة حول التنازلات المتبادلة فى دوائرها المختلفة ، السياسية والاقتصادية ، المحلية والإقليمية والدولية .

إذا كانت المسألة كذلك ، كيف إذن نتعامل مع الشرق أوسطية التى تفرزها عملية التسوية السياسية السلمية للصراع ، بعقلانية وواقعية . ومن منظور الهوية القومية والمصالح العربية من ناحية ، واحتمالات السلام والتعايش والسوق الإقليمية الكبيرة من ناحية أخرى ؟

استميح القارىء ، قبل محاولة الرد على هذا السؤال ، أن أسجل هنا بعضا مما كتبته عام ١٩٩١ بعنوان « عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيون أيضا » وصدر بعد ذلك ضمن كتاب يحمل نفس العنوان عام ١٩٩٤ . وفيه تناولت ما أسميته بإشكالية النظام العربى والنظام الشرق أوسطى .

كتبت ، ومؤتمر مدريد على الأبواب ، أقول :

« .. النظام العربى لا يقوم فى منطقة كلها عربية . وإنما فى حيز جغرافى يضيق أو يتسع – طبقا لمنظورات سياسية واقتصادية وأمنية متعددة – يعرف باسم الشرق الأوسط . حيث توجد بلدان غير عربية لها بالضرورة مصالح بعضها مشروع وبعضها الآخر غير مشروع فى المنطقة .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن العروبة أو القومية العربية تسجن وتقيد نفسها ، سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، إذا لم تنفتح بأسلوب واع ومحسوب الخطى ، مع كل ما فى إقليمها الشرق أوسطى من حضارات وثقافات وهويّات وأسواق . تتبادل معها المصالح والمنافع .

من هنا فإن النظام العربى الحى المسئول ، مطلوب منه أن يكون بقوته الجماعية شريكا فى نظام إقليمى أوسع . والنظام الإقليمى ، بدوره ، ليس بديلا عن أى وضع للنظام العربى .

والواقع أن المتغيرات الحديثة فى عالمنا (عالم الأسواق الكبيرة والمخاطر الكلية المشتركة) باتت تتطلب قيام نظم إقليمية ، وبخاصة فى المواقع الجغرافية الاستراتيجية من خريطة الكوكب البشرى .

إن مشاكل ندرة المياه فى إقليم الشرق الأوسط – على سبيل المثال – ونزع أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيميائية وبيولوجية التى انتشرت فى المنطقة ، وخفض التسلح التقليدى ومواجهة التلوث البيئى ، من غير المتصور أن ينفرد النظام العربى وحده بحلها ، حيث إنها تتصل اتصالا عضويا بكل بلد فى إقليم الشرق الأوسط ، عربيا كان أو غير عربى . بمعنى أن العربى هو أيضا بحكم الجوار والمصالح والثقافة ، شرق أوسطى فى الوقت نفسه .

وعالم اليوم لم يعد يعرف ذلك الخيار التعسفى الصارم الأحادى الجانب . بتعبير آخر تغير مفتاح النظرة الموضوعية من « أو » إلى « و » .

ليست القضية نظاما عربيا « أو » نظاما إقليميا شرق أوسطيا . وإنما القضية هى هذا « و » ذاك معا ، من خلال قواعد وآليات محددة تقدم على ممارسة مبدأ الاعتماد المتبادل .. »

ولكن ماذا نعنى بالشرق الأوسط أو الشرق أوسطية فيما نحن بصدده من حديث ؟

الواضح من وثائق دورتى ما اصطلح على تسميته بمؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاقتصادية فى الدار البيضاء وعمان ، أن منظمى المؤتمر وكذلك الولايات المتحدة وروسيا واليابان والدول الأوروبية ، فضلا عن إسرائيل ، قد تبنوا فى « تحديد الشرق الأوسط » المفهوم الاستعمارى القديم القائم على المنظور الجغرافى العسكرى – الأمنى ، لمنطقة تضيق أو تتسع ، فى إطار الرقعة الممتدة من جنوب البحر الأبيض المتوسط حتى مشارف القرن الإفريقى ومن الصحراء الغربية لمصر حتى مشارف الهند . وذلك انطلاقا من المصطلح التقليدى الذى صاغه الضابط الأمريكى « الفريد ماهان » فى مطلع القرن ، حيث شمل المصطلح تركيا وإيران وبلدان الخليج العربية . ثم المصطلح الأوسع الذى حدده وينستون تشرشل فى عام ١٩٢١ الذى امتد به إلى فلسطين وشرق الأردن والعراق وسوريا ولبنان ثم مصر وإثيوبيا .

فى هذا الإطار تدخل إسرائيل ضمن الشرق الأوسط . ولكن لا تدخل بلدان المغرب العربى . ولهذا جاءت تسمية المؤتمر ، الذى لا يمكنه إسقاط دول المغرب ، بقمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

هذا فى تقديرى ، خطأ قاتل فى الحسابات السياسية والاقتصادية للشرق الأوسط بمنظور التسوية السياسية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى . ذلك أنه إذا كان الشرق الأوسط الجديد فى التسعينيات من القرن العشرين ينبع أساسا من هذه التسوية السياسية للصراع ، فإن مجموع البلدان العربية فى المشرق والمغرب والتى تنضوى داخل النظام العربى الذى تجسده جامعة الدول العربية هى جميعا مع إسرائيل الأطراف الأساسية فى الصراع . وبالتالى فهى تكون فى إطار إقليم الشرق الأوسط مجموعة قومية جغرافية سياسية موحدة .

القضية هنا ليست شكلية ، وإنما هى فى صميم الموضوع . لا يحلها أو يلغيها أن تضم بلدان المغرب العربى ، كمجموع مستقل بذاته ، إلى ترتيبات وعلاقات الشرق الأوسط .

وإذا كان المفترض أن الشرق الأوسط الجديد ، ليس مجرد اصطلاح جغرافى أو تصور استعمارى انتقائى كما كان الوضع فى الماضى ، وإنما هو وليد التسوية السياسية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، فى عصر التحول العالمى إلى الأسواق الإقليمية الكبيرة ، فإن ضمان سلامة بنائه وصيرورة حركته فى خدمة التنمية والسلام الإقليمى والدولى ، يتوقف على ما تعكسه أبنيته وآلياته ، لمكونات الإقليم الجغرافية والتاريخية والحضارية والقومية والثقافية ، بأبعادها الحقيقية . وذلك دون اصطناع أو افتعال لأوضاع مزيفة باسم الحلم بمستقبل معزول عن الجذور ،

أو تحويرات وجراحات تغير من طبيعة الحياة بالجسم الإقليمى . هذه الطبيعة التى تستمد حيويتها من التعددية الحضارية والقومية والثقافية المنفتحة بعضها على بعض برحابة وإرادة طوعية فى التواصل . وأحد المكونات الحقيقية والأساسية للشرق الأوسط الجديد ، بهذا المعنى ، هو وجود كيان عربى موحد القومية والثقافة يتشكل من جميع البلدان العربية المشرقية والمغربية على السواء . وأن من صالح استقرار وتقدم الشرق الأوسط الجديد ، داخل أى صياغة اقتصادية يتشكل بها ، احترام وحدة هذا الكيان والتعامل معه بهذه الروح ، أيا كانت المشاكل الراهنة بين أعضائه . ذلك أنه إذا تصور البعض من الأطراف غير العربية للشرق الأوسط الجديد ، مثل إسرائيل أو غيرها ، استغلال المشاكل الراهنة داخل الكيان العربى وأغراه ذلك بمحاولة اللعب عليها واستمالة أو استيعاب النظام فى هذا البلد العربى أو ذاك ، فإنه يغامر بالاصطدام فى النهاية بوحدة الروابط القومية والثقافية العميقة لدى الشعوب العربية . الأمر الذى يؤدى إلى تفجير الشرق الأوسط الوليد من أساسه .

وفى تقديرنا أن الشرط الأساسى والموضوعى ، لقبول الشعوب العربية ، ولا نقول الأنظمة العربية ، للشرق الأوسط الجديد بصياغته الاقتصادية ، هو أن لا تكون الشرق أوسطية بديلا عن العروبة أو وعاء تذوب فيه القومية والثقافة العربيتين .

بهذا المنحى فى التفكير والحركة ، يصبح الكيان العربى جزءا إيجابيا وفاعلا فى بنية الشرق أوسطية . وذلك جنبا إلى جنب مع إسرائيل وتركيا وإيران وإثيوبيا ، إذا اعتمدنا المنظور التقليدى أو شبه التقليدى للشرق الأوسط . وإن كنا نرجح ، على ضوء تسارع عوامل التداخل الجغرافى السياسى الاقتصادى ، فى العالم ، أن تتسع الشرق أوسطية فى المستقبل لتشمل جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، الإفريقية والآسيوية والأوروبية ، وبلدان حوض البحر الأحمر معا . والمؤشرات فى هذا الاتجاه تترى بسرعة ملحوظة .

ولكن ما هى حقيقة الشرق أوسطية على أرض الواقع الراهن وعلى مدى المستقبل المنظور . وذلك فى ضوء ما هو جار من تحركات ، وعلاقات ، وطرح لمشروعات ، وعقد لمؤتمرات إقليمية دولية ؟

هل هناك إمكانية لبناء نظام شرق أوسطى أو سوق شرق أوسطية على المدى القريب أو المتوسط . ولا نقول البعيد لاستحالة التنبؤ بما تكون عليه الأوضاع الإقليمية والدولية بعد خمسين عاما .

إن السوق الإقليمية تعنى أول ما تعنى إقامة منطقة التجارة الحرة ، تقود إلى اتحاد جمركى ليصل فى النهاية إلى توحيد للسياسات الاقتصادية والمالية لدول الإقليم المنخرطة فى بناء السوق . وهذا بالضرورة يحتاج زمنيا إلى وقت يقاس بعشرات السنين على الأقل . ويتطلب أول ما يتطلب توافر الحد الأدنى من بنية تحتية لاقتصادات هذه الدول ، تكون قاعدة قادرة على تحمل هياكل هذه السوق وحركتها ، فضلا عن توافر الظروف السياسية والاجتماعية المتناسقة فى المنطقة ، لكى تبلور الإرادة السياسية الجماعية الموجهة والحاكمة للحركة .

إن السوق الأوروبية ، على سبيل المثال ، احتاجت ، مع توافر البنية التحتية الاقتصادية المتقدمة والإرادة السياسية ، إلى ما يزيد على أربعين عاما لقيامها . ورغم توصلها إلى بناء « اتحاد » كنواة لنظام إقليمى ، فإنها لا تزال تعانى من خلافات حول المسائل المالية وقضايا السيادة الوطنية الخ .. مما يضعف النظام ويصيبه بعدم الاستقرار النسبى ، سواء فى علاقات أعضائه بعضهم ببعض أو فى العلاقات الدولية لكل عضو .

فى واقع الشرق أوسطية الراهن ، لا يتوافر بعد ، ولا يتصور توافره بسهولة وفى وقت مرئى ، أى من البنية التحتية الاقتصادية أو الإرادة السياسية الضرورية ، لبناء سوق أو نظام شرق أوسطى .

إذن ، ما حقيقة ما يجرى فى الواقع الراهن من سياسة شرق أوسطية ؟

حقيقة ما يجرى ، لا يعدو أن يكون تمهيد الأرضية لإقامة تعاون اقتصادى إقليمى بين دول المنطقة بما فيها إسرائيل ، تحت الرعاية والعون المالى والفنى للولايات المتحدة وأوروبا واليابان على وجه الخصوص .

وتتميز المشروعات المطروحة فى إطار هذا التعاون بميزتين رئيسيتين :

● **الأولى** ، أنها تنسج نوعا من تبادل المصالح المحسوسة التى تدعم عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى فى الأساس .

● **والثانية** ، أنها مشروعات ذات تمويل ضخم وقدرات تكنولوجية عالية ، تكون فوائدها وعوائدها فى متناول الجميع ، سواء بسواء . مثل تحلية مياه البحر ، وزراعة الصحراء ، والسياحة الدائرية المشتركة ، وتطوير النقل والمواصلات ، والحفاظ على البيئة الخ .. بما تعجز قدرات أى بلد ، بمفرده ، على القيام بها وتحمل تكلفتها .

وبالطبع فإن مثل هذا التعاون الإقليمى بمشروعاته الكبيرة ، يستهدف ، ضمن ما يستهدف ، تأمين إسرائيل ومستقبلها فى المنطقة ، كدولة لها علاقات طبيعية ومستقرة مع كل دول المنطقة بما فيها الدول العربية .

فى هذا الإطار نلاحظ من خلال متابعة حركة الشرق أوسطية وما تطرحه إسرائيل من مشروعات بشأنها أنه رغم ما ترفعه من شعارات عالية النبرة عن شرق أوسط جديد ، فإنها تركز عمليا على ما يمكن أن يسمى « بالشرق الأوسط الصغير » . وهو المشروع الذى كان قد تقدم به بعد حرب ١٩٦٧ أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل وقتذاك ، إلى دول السوق الأوروبية المشتركة . ويقوم على أساس ربط إسرائيل (لم تكن فلسطين واردة وقتذاك) بكل من الأردن ولبنان من خلال عدد من المشروعات الاقتصادية المكثفة بحيث تكون من مجموعة هذه البلدان سوقا موحدة تبدأ بمنطقة تجارة حرة . إن إسرائيل – عمليا – فى حركتها الشرق أوسطية أكثر نشاطا فى مجال هذه السوق الصغيرة ، عنها فى مجال السوق الإقليمية الكبيرة . وأغلب الظن أن ذلك راجع لعاملين .

الأول ، أنها تتمتع بميزة اقتصادية راجحة بدرجة ملحوظة بالنسبة لكل من الأردن ولبنان وفلسطين . والثانى ، أن السوق الشرق أوسطية الصغيرة لا تحتاج للوقت والجهد الكبيرين بالقياس إلى السوق الشرق أوسطية العامة .

وبغض النظر عما إذا كانت إسرائيل سوف تنجح أو تفشل فى إقامة السوق الشرق أوسطية الصغيرة ، بالسرعة المرتجاه ، فإن ذلك يكشف عن إمكانية قيام أسواق ذات طبيعة خاصة ضمن السوق الشرق أوسطية الكبيرة . وبالتالى يؤكد نظرتنا فى أن السوق الشرق أوسطية ليست بديلة عن قيام سوق عربية . المهم أن يقيمها أهلها وأصحاب المصلحة فيها .

المشكلة هنا ، هى فى توافر البنية التحتية الاقتصادية والإرادة السياسية للدول العربية لبناء هذه السوق العربية . إن محاولات عديدة بذلت لإقامة هذه السوق تحت مظلة جامعة الدول العربية ، ولكنها لم تنجح . بل إن دولة الكويت انفصلت عن اتفاقية السوق العربية ، بقرار منفرد منها بعد حرب الخليج الثانية . وبدا فى وقت من الأوقات أن إنشاء السوق الأوروبية شكل تحديا للعرب فى التعجيل بقيام سوقهم . ولكن ما لبثت إشعاعات هذا التحدى أن خبت . فهل يكون التحدى ،الصاخب الصوت والنابع من ذات المنطقة ، المتمثل فى دعوة وحركة الشرق أوسطية ، قادرا على تحريك الإرادة العربية من جديد نحو إعادة ترميم نظامها وإقامة سوقها . خاصة أن ما يسمى بحالة الهرولة العربية غير المنظمة ، فى مناخ التسوية السياسية للصراع ، تبلور نوعا من إرهاصات عودة الروح إلى العمل العربى المشترك .

أخيرا ، وباختصار .

نحن لا نعتقد فى صحة أو سلامة ذلك الموقف العربى ، الذى يدعو إلى الامتناع تماما عن المشاركة فى حركة الشرق أوسطية الراهنة والتى لا تعدو أن تكون ، من ناحية ، دفعا لحركة التسوية السياسية . ومن ناحية أخرى إقامة تعاون إقليمى وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبرى ذات النفع العام والملح مثل تحلية مياه البحر .

ولا نعتقد أيضا فى صحة وسلامة ذلك الموقف العربى الآخر ، الذى يعلق اشتراك العرب فى حركة الشرق أوسطية الجارية على شرط إتمام المصالحة العربية واستعادة قوة النظام العربى وبناء السوق العربية ، أولا وقبل كل شيء . ذلك أنه ليس من مصلحة العرب أن يعزلوا أنفسهم عن حركة ترتب على الأرض ، أوضاعا وعلاقات تعاون ، لا مفر وأن يتأثروا بها ، شاءوا أم أبوا .

كذلك لا يملك العرب ، فى إطار ظروفهم السياسية - الاقتصادية الراهنة ومشاكل التنمية المتراكمة ،،أن يتعالوا على الانتفاع بمشروعات حيوية مثل تحلية مياه البحر وزراعة الصحراء . وفى النهاية ، وفى إطار الحال العربى الراهن ، هل تكون مخاصمة حركة الشرق أوسطية هى السبيل الصحيح للمصالحة العربية وبث الروح فى النظام والسوق العربيين ؟ هذا فى الوقت الذى نشكو فيه « ظاهرة الهرولة » . ولكن دون أن نستطيع ، حكاما وشعوبا ، أن نقاومها ، ناهيك عن

محاصرتها واستيعابها . وفى الوقت أيضا ، الذى يجرى فيه عمليا تنفيذ عدد من المشروعات ذات الأهمية النسبية بين إسرائيل وكل من الأردن وقطر والمغرب بالدرجة الأولى ، ومصر بالدرجة الثانية .

فى تقديرنا أن التعامل العربى الصحيح والممكن مع الشرق الأوسطية ، هو التعامل معها بواقعية وعقلانية وبمنظور المصالح العربية . وذلك فى إطار الالتزام بالمضى بالتسوية السياسية السلمية للصراع نحو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس ، والجلاء الكامل عن الجولان السورية ، والجنوب اللبنانى ، وعدم فصل التعاون الإقليمى الاقتصادى عن خطوات التقدم على طريق التسوية وضمان التزام إسرائيل بسلام عادل وشامل .

ربما يكون من المفيد ، هنا ، أن نقترح مادامت المصالحة متعذرة والنظام العربى متعثر والسوق العربية غائبة والهرولة متسارعة ، قيام ما يمكن أن نسميه « بالنظام العربى الصغير » ، الذى يقوم مؤقتا بمهام « النظام العربى الكبير » فى ممارسة التعامل المسئول والعقلانى مع الحركة الشرق أوسطية فى مداها القريب والمتوسط والبعيد أيضا . وفى تقديرنا أن هذا النظام العربى الصغير ، يمكن على ضوء التجارب المعاصرة ، أن يتكون من مصر وسوريا والسعودية وربما المغرب والجزائر أيضا . وتكون مهمته ترشيد الحركة ، ما أمكن داخل الدائرة العربية ، واتصالها بالدائرة الشرق أوسطية فى مرحلة التعايش الصراعى ، القلقة والمعقدة . والتى لا سابقة لها فى التاريخ العربى والتاريخ الإسرائيلى وتاريخ الشرق الأوسط معا .

رقم الايداع
١٩٩٥ / ١١٥٩٠

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب

●●

يثير موضوع « الشرق أوسطية » عراكا حاميا فى الدوائر السياسية والفكرية والأكاديمية بين من يرونها شرا مستطيرا ، ومن يعتقدون أنها تحقق الخير للجميع ، ومن يتخذون منها موقفا وسطا فلا يرفضونها من أساسها ولا يقبلونها كما هى .

والكتاب الحالى يطرح آراء كل هؤلاء ، سعيا لإثارة أوسع نقاش حول هذه القضية التى ستؤثر على مجمل التطور اللاحق للمنطقة . وفيه يستخلص محرره ، الكاتب والمعلق السياسى المرموق سلامة أحمد سلامة ، أهم الاتجاهات والمواقف [illegible] المستفادة من آراء المشاركين ويطرح بدو[illegible] الخاصة . ●●

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ـ القاهرة

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر